

**UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-**

**كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير**

**Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion**

السنة الجامعية: 2022/ 2023

الرقم التسلسلي: .....

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور نوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية

– عرض تجارب مع الإشارة إلى الجزائر –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:

الدكتورة فلفلي الزهرة

من إعداد الطالبة:

رماضني عفاف



## ملخص

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أحد أبرز مداخل التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي والمتمثل في النوافذ الإسلامية، ودراسة دورها في تحسين ربحية البنوك التقليدية من خلال عرض تجارب عربية وأوروبية ناجحة في فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية ومقارنتها مع التجربة الجزائرية التي تحاول هي كذلك خوض غمار هذه التجربة في بنوكها التقليدية تلبية لرغبة زبائنها.

وخلصت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية تعد أداة مهمة تلعب دور فعال في تحسين ربحية البنوك التقليدية عن طريق جذب المزيد من العملاء وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى أهميتها في تلبية احتياجات العملاء الذين يبحثون عن خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أنها تساعد البنوك على تنويع مصادر الدخل، حيث تتيح للبنوك الوصول إلى شريحة جديدة من الزبائن وتقديم خدمات مختلفة مثل: التمويل العقاري والسيارات والبطاقات الائتمانية والحسابات التوفيرية والاستثمارية وذلك بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحترم مبادئها.

- **الكلمات المفتاحية:** معدل العائد على الأصول؛ نسبة العائد على حقوق الملكية؛ صيغ التمويل الإسلامية؛ التحول الكلي؛ التحول الجزئي.

---

## Summary

This study came to shed light on one of the most prominent entrances to the partial transformation of islamic banking, represented by islamic windows, and to study its role in improving the profitability of traditional banks during the period (2016-2023) by presenting successful arab and european experiances in opening islamic banking windows and comparing them with the algerian experience, which is also trying to immerse itself in this experience in its traditional banks, in response to the desire of its customers.

The study concluded that islamic windows are an important tool that plays an effective role in improving the profitability of conventional banks by attracting more customers and providing financial services that are compatible with islamic sharia, in addition to their importance in meeting the needs of customers who are looking for financial services that are compatible with islamic sharia. Banks diversify sources of income, allowing banks to reach a new segment of customers and provide various services such as: mental financing, cars, credit cards, savings and investment accounts, in a manner that is compatible with islamic law and respects its principles.

**Key words** :The rate Return On Assets; The rate of return on equity; Islamic financing formulas; total transformation; partial shift.

## إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعدك

الحمد لله الذي وفقني لثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته سبحانه وتعالى

مهداة:

إلى من وضع المولى جل وعلا الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز "أمي الحنوننة" أدامها الله تاجا فوق رأسي.

إلى صاحب القلب الطيب والسيرة العطرة، الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي "أبي الموقر" أطال الله في

عمره.

إلى من أعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة أخي الغالي "عنتر".

إلى كل عائلتي صغيرها وكبيرها دون استثناء ، وإلى أصدقائي وكل معارفي.

إلى أساتذتي وأهل الفضل عليا الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والإرشاد وأخص بالذكر "الدكتورة فلفلي

الزهرة" التي كانت بمثابة الأخت التي لم تلدها أمي حماك المولى سبحانه وتعالى.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.



عذاتة

## شكر و عرفان

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم".

سورة ابراهيم الآية 256.

وقال رسول الله عليه أزكى الصلاة وأطهر التسليم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل".

ولهذا أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العظيم الغفار، الوهاب القهار، فله جزيل الحمد والثناء الحسن على نعمه التي لا تحصى ولا تعد وله كل الشكر أن وفقني في مساري الدراسي وأهمني الصبر على كل المشاق والصعاب التي واجهتني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول الى كل معلم أفادني بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة. كما أرفع كلمة شكر للدكتورة المشرفة "فلفلي الزهرة" التي ساعدتني على إنجاز مذكري، وأعضاء لجنة المناقشة المحترمة، دون أن أنسى جميع أساتذة وإطارات وموظفي قسم العلوم الاقتصادية.



## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية	شكل رقم (1-1)
34	نموذج العائد على حقوق الملكية	شكل رقم (2-1)
52	الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية	شكل رقم (1-2)
82	تطور إجمالي ربح وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي قبل التحول 2007-2009	شكل رقم (1-3)
84	تطور إجمالي ربح وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي بعد التحول 2016-2023/03/31	شكل رقم (2-3)
91	تطور حجم التمويل في البنوك الإسلامية في ماليزيا 2016-2023/03/31	شكل رقم (3-3)
92	حجم الصكوك الإسلامية في ماليزيا	شكل رقم (4-3)
93	النموذج الهيكلي لبنك بومبيترا الماليزي	شكل رقم (5-3)
94	الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا الماليزي	شكل رقم (6-3)
113	إصدارات الصكوك بين 2016-2023	شكل رقم (7-3)
114	نسبة نمو التمويل الإسلامي حتى العام 2022	شكل رقم (8-3)
114	أعلى الدول امتلاكاً للأصول الإسلامية 2022	شكل رقم (9-3)

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	أهم محطات تطور البنوك التقليدية	جدول رقم (1-1)
44	تطور وازدياد عدد المصارف الإسلامية حتى سنة 2021	جدول رقم (1-2)
46	ودائع وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حسب المناطق الإسلامية لسنة 2023	جدول رقم (2-2)
60	عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية بالجزائر 2021	جدول رقم (3-2)
63	مقارنة بين أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية	جدول رقم (4-2)
74	بيانات عامة عن بنك المشرق الإماراتي	جدول رقم (1-3)
80	تطور المؤشرات المالية للنافذة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي	جدول رقم (2-3)
81	أهم البيانات لمصرف المشرق الإماراتي قبل التحول (2007 - 2009)	جدول رقم (3-3)
83	أهم البيانات لمصرف المشرق الإماراتي بعد التحول من 2016 الى 2023/03/23	جدول رقم (4-3)
85	نسب العائد على حقوق الملكية لمصرف المشرق الاماراتي قبل التحول وبعده من 2007 إلى 2023/03/31	جدول رقم (5-3)
89	مجموع الأصول المصرفية والودائع الإسلامية في ماليزيا (2016-2022)	جدول رقم (6-3)
90	تطور حجم التمويل في البنوك الإسلامية في ماليزيا 2016 - 2022	جدول رقم (7-3)
98	بيانات مالية عن البنك الأهلي التجاري (NCB)	جدول رقم (8-3)
102	الأداء المالي الإسلامي لبنك الأهلي السعودي (2016-) (2023/03/31)	جدول رقم (9-3)
103	نسب الربحية لبنك الأهلي التجاري (2016-2023/03/31)	جدول رقم (10-3)
104	أهم النتائج المالية لبنك الأهلي التجاري من سنة 2019 الى غاية 2023/03/31	جدول رقم (11-3)
104	أرباح البنك الأهلي السعودي 2019-2023	جدول رقم (12-3)
107	تطور عدد النوافذ الإسلامية في بنوك بريطانيا حتى سنة 2018	جدول رقم (13-3)
121	تطور حجم التمويلات والالتزامات الإسلامية والتقليدية لبنك ترست	جدول رقم (14-3)

	الجزائر	
122	الوكالات التي بها نوافذ إسلامية إلى غاية 2022	جدول رقم (3-15)
123	شبكة وكالات البنوك العمومية الجزائرية نهاية 2020	جدول رقم (3-16)
123	مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2021	جدول رقم (3-17)

## قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
<b>ABB</b>	Algerian Al Baraka Bank	بنك البركة الجزائري
<b>ABC</b>	Arab Banking Corporation	المؤسسة العربية المصرفية
<b>AGB</b>	Algeria Gulf Bank	بنك الخليج الجزائر
<b>APB</b>	Algerian Peace Bank	بنك السلام الجزائري
<b>AU</b>	Original productivity	إنتاجية الأصل
<b>BADR</b>	Bank of Agriculture and Development Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
<b>BBMD</b>	Bank Bumpetra Malaysian	بنك بومبيترا الماليزي
<b>BDL</b>	Bank Development Local	بنك التنمية المحلية
<b>BEA</b>	Banque extérieur algérienne	بنك الجزائر الخارجي
<b>BIBM</b>	Bank Islam Berhad Malaysia	بنك إسلام ماليزيا بيرهاد
<b>BNA</b>	Bank National Algerian	البنك الوطني الجزائري
<b>BNM</b>	Bank Negara Malaysia	بنك نيغارا ماليزيا
<b>CNEP</b>	Caisse Nationale d'épargne et de Prévoyance-Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
<b>CPA</b>	Crédit Populaire d'Algerie	القرض الشعبي الجزائري
<b>E/I</b>	The ratio of Expenses to Income	نسبة المصاريف إلى الدخل
<b>EIIB</b>	European Islamic Investment Bank	بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي
<b>IBB</b>	Islamic British Bank	البنك الإسلامي البريطاني
<b>IBRD</b>	International Bank pour la Reconstruction et le	البنك الدولي للإنشاء والتعمير

	Development	
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	<b>IMF</b>
البنك الأهلي التجاري	National Commercial Bank	<b>NCB</b>
الدخل من غير الفائدة	Non-Interest income	<b>NII</b>
صافي هامش الفائدة	Net Interest Margin	<b>NIM</b>
هامش الربح	Profit Margin	<b>PM</b>
العائد على الأصول	Return On Assets	<b>ROA</b>
العائد على حقوق الملكية	Return On Equity	<b>ROE</b>

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	ملخص
II	summary
III	إهداء
IV	شكر وعرفان
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة المختصرات
X	فهرس المحتويات
1	المقدمة
10	الفصل الأول: الإطار المفاهمي للربحية في البنوك التقليدية
11	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية
12	المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية
14	المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك التقليدية
17	المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك التقليدية
20	المبحث الثاني: المقاربة النظرية للعمل المصرفي في البنوك التقليدية
20	المطلب الأول: أنواع البنوك التقليدية
24	المطلب الثاني: الخدمات المالية في البنوك التقليدية
29	المطلب الثالث: أسس العمل البنكي
30	المبحث الثالث: الربحية في البنوك التقليدية
30	المطلب الأول: مفهوم الربحية وطرق تعظيمها
32	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية

33	المطلب الثالث: معايير قياس الربحية في البنوك التقليدية
37	خلاصة الفصل
38	الفصل الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
39	تمهيد
40	المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية
40	المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية
44	المطلب الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
50	المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك الإسلامية
55	المبحث الثاني: آليات توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية
55	المطلب الأول: مفهوم توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية
56	المطلب الثاني: أسباب ودوافع توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية
58	المطلب الثالث: أشكال وأساليب توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية
64	المبحث الثالث: المقاربة النظرية لنوافذ (شبابيك) المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية
64	المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية
67	المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
68	المطلب الثالث: تحديات النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها
71	خلاصة الفصل
72	الفصل الثالث: عرض تجارب رائدة للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
73	تمهيد
74	المبحث الأول: عرض تجارب عينة من البنوك في دول آسيوية
74	المطلب الأول: التجربة الإماراتية الرائدة في مجال النوافذ الإسلامية
87	المطلب الثاني: التجربة الماليزية في مجال فتح النوافذ الإسلامية
98	المطلب الثالث: التجربة السعودية في مجال فتح النوافذ الإسلامية
106	المبحث الثاني: عرض تجارب فتح نوافذ مصرفية إسلامية في أوروبا وبقية دول العالم
106	المطلب الأول: التجربة البريطانية في مجال فتح النوافذ الإسلامية
110	المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال فتح النوافذ الإسلامية.
111	المطلب الثالث: تقييم تجربة فتح النوافذ الإسلامية في باقي دول العالم

115	المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية
115	المطلب الأول: الإطار التشريعي والقانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية
118	المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية
127	المطلب الثالث: تقييم تجربة الجزائر في مجال فتح النوافذ الإسلامية
130	خلاصة الفصل
131	الخاتمة
136	قائمة المراجع

# مقدمة

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في تنظيم وتسهيل التعاملات بين شرائح المجتمع المختلفة، من خلال إمدادهم بالأموال اللازمة وتأدية وظائف وخدمات تمس مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية للنهوض بهذا النشاط الاقتصادي وتنميته وتطويره.

فالبنوك التقليدية تسعى لتسهيل التعامل من خلال وظيفتها الأساسية ألا وهي "الوساطة المالية"، حيث تقوم بجمع النقود الفائضة عن أي منشأة أو فرد أو الدولة وتوجيهها كقروض لعملائها الذين يبحثون عن ممول واستثمار لمشاريعهم. وهذه الوظيفة تكون بمقابل من الطرفين يتمثل في معدل الفائدة الربوي الذي أجمع الباحثون الاقتصاديون على أنه من أسباب حدوث الأزمات المالية.

ومؤخرا شهد الاقتصاد نموا كبيرا خاصة فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية، وهذا جراء الأزمة المالية العالمية 2008، التي نجحت البنوك الإسلامية إلى حد كبير في النجاة منها، هذا ما أدى بالبنوك التقليدية إلى إعادة النظر في حساباتها من جديد ومحاولة الدخول في ميدان الصيرفة الإسلامية. حيث أن التطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية لم يكن وليد الصدفة بل كان ضرورة لاستجابة رغبة العملاء الذين يجذبون التعامل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا، وكذلك نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو الشيء الذي دفع بالبنوك التقليدية إلى تبني ظاهرة التحول للمصرفية الإسلامية إما بفتح بنوك إسلامية جديدة أو عن طريق فتح فروع أو إنشاء نوافذ تابعة لها، بهدف تغطية القصور الذي ثبت في منظومتها.

وتعد الربحية الهدف الأساسي الذي تسعى البنوك لتحقيقه للحفاظ على بقائها واستمراريتها وكذا المحافظة على رأسمالها، وهذا ما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر المتنوعة. ولم يقتصر هذا الهدف على البنوك التقليدية فقط بل أن البنوك الإسلامية أيضا مثل نظيرتها تسعى لتحقيق ويختلفان في الغرض، وبما أن هاتاه الأخيرة تتلاءم وما يفضل الزبائن سعيا للكسب الحلال وهو الأمر الذي زاد إقبال كل شرائح المجتمع عليها بالرغم من حدوثها، ستكون نتيجته حتما تحقيق مستويات عليا للربحية أعلى من نظيرتها التقليدية.

## 1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية هذه الدراسة في شكل سؤال الرئيسي كما يلي:

- ما مدى مساهمة نوافذ الصيرفة الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية؟

## 2. الأسئلة الفرعية:

ولالإلمام بأهم جوانب هذه الإشكالية وانطلاقاً من السؤال الجوهرى السابق تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل ساهمت نوافذ الصيرفة الإسلامية في تحسين ربحية عينة البنوك التقليدية المدروسة في الدول آسيوية؟
- ما مدى تحسن ربحية البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في أوروبا وغيرها من دول العالم؟
- ما هو واقع وتحديات فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر؟

## 3. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيسى للدراسة والتساؤلات الفرعية المبسطة لها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

### الفرضية الرئيسية:

- نوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية لها دور كبير في تحسين ربحية البنوك التقليدية من خلال جذب المزيد من العملاء وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### الفرضيات الفرعية:

- ساهمت نوافذ الصيرفة الإسلامية في تحسين ربحية عينة البنوك التقليدية المدروسة في الدول آسيوية.
- تحسنت ربحية البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في أوروبا وغيرها من دول العالم حسب التجارب المدروسة.
- لازالت النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر قليلة وفي مرحلة جنينية بسبب غموض الاطار القانوني الذي ينظمها.

## 4. أهمية موضوع الدراسة ودوافع اختياره:

تبرز أهمية الدراسة في القيمة البحثية والاضافة العلمية التي تقدمها، وتكمن في أهمية النوافذ الإسلامية في حد ذاتها واعتبارها منهجية خاصة لكل الدول في تطبيقها، حيث من المنتظر أن تكون هذه الدراسة عون وسند لكل الباحثين المهتمين بمعرفة المنافع التي يمكن أن يجنيها المجتمع والمؤسسات والمصارف بعد تطبيقها.

وهناك عدة دوافع أدت لاختيار هذا الموضوع منها:

- دوافع وأسباب موضوعية:

- معرفة الدور الفعال للنوافذ الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية.
- يعد موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع المهمة في الوقت الراهن.
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الاقتصادات العربية والإسلامية المطبقة لها.

#### ■ دوافع وأسباب شخصية:

- الميول الشخصية لدراسة الموضوع.
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة.
- اثرء مجال البحث في المواضيع ذات صلة بالمصرفية الإسلامية.

#### 5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

\*تبيان معنى النوافذ الإسلامية، دوافع نشأتها والتحديات التي تواجهها وكذلك عوامل نجاحها.

\*محاولة تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية.

\*دراسة وتحليل تجارب عربية وأوروبية رائدة عالميا في مجال فتح نوافذ إسلامية بتبيان نسب ربحيتها ونقاط قوتها وضعفها.

#### 6. المنهج المتبع في الدراسة:

بغية دراسة الإشكالية والأسئلة المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع وذلك من خلال التطرق إلى تجارب نوافذ الصيرفة الإسلامية وعرض الإحصائيات المتعلقة بها.

#### 7. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من جهة وتقاطعت معه في بعض النقاط فقط من جهة أخرى، يمكن الإشارة إلى بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

أولاً: يزن خلف سالم العطيات (2007): "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة" -دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن-، أطروحة دكتوراه في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان:

قامت هذه الدراسة باستعراض مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدراسة والتحليل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: إن الواقع العلمي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميّاً للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسة علمية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط علمية تحول المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: مريم سعد رستم (2014): "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف الإسلامية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، سوريا.

تناولت هذه الأطروحة موضوع تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي مع اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سورية، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحول ومداخله ومتطلباته و العقبات التي تواجه تطبيقه، ومقارنة أداء البنوك محل الدراسة وذلك قبل و بعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وقد اعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي من خلال استعراض ما ورد في الأبحاث والكتب التي تناولت موضوع الدراسة، وتوصلت إلى النتائج المتمثلة أن مدخل التحول الكلي أدى إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة والربحية والنشاط)، من أجل ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجربة البنوك التقليدية الخالصة أو التي تحولت جزئياً إلى العمل المصرفي الإسلامي - سواء من خلال افتتاح فروع أو نوافذ إسلامية - من تجارب البنوك التي تحولت بشكل كلي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

ثالثاً: بنوجعفر عائشة (2020): "الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد7، العدد1، الجزائر:

تناولت هذه الدراسة الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية نظراً لتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل شريحة كبيرة في مختلف المجتمعات، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف المهتمين

بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية والحكم الشرعي في التعامل معها، وكذا الوقوف على إيجابياتها وسلبياتها وأهم التحديات التي تواجهها و عوامل نجاحها. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن هذه البنوك أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي لما في ذلك من أرباح هائلة نظرا لضخامة الأموال المتاحة في هذه الأسواق وانخفاض كلفتها.

رابعا: **خطوي منير (2021): "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، غرداية، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر فتح النوافذ الإسلامية، والوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، وقد خلصت نتائج الدراسة أن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل، وتوصي هذه الدراسة بضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بدل القيام بتعديلات في القوانين القائمة، العمل على تسهيل إجراءات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر خاصة ما يتعلق بمنح الترخيص من طرف بنك الجزائر، التوسع في فتح المزيد من النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية الستة والتي تسيطر على 80% من حجم السوق المصرفية في الجزائر، العمل على تأهيل الإطار العام في النوافذ الإسلامية، ووضع خطط وبرامج تكوين متخصصة مع تبني سياسة ابتكارية حديثة لتلبية رغبات العملاء وزيادة ثقتهم في الخدمات المصرفية الإسلامية، العمل على تنمية الوعي لدى العملاء بطبيعة وفلسفة عمل الصيرفة الإسلامية وضوابطها الشرعية، محاولة الاستفادة من نماذج رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية بشكل خاص.

خامسا: **ختروسي يمينة (2022) بعنوان: "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 2، الشلف، الجزائر.

تتطرق الدراسة إلى النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية في إطار أحكام النظام رقم 20-02، من خلال تسليط الضوء على منتجات التمويل الإسلامي المتاحة في هذه النوافذ، بالإضافة إلى طرح كل ما يعيق عملها، وهذا باعتماد أداة الوصف من المنهج الاستنباطي لغرض التنظير لواقع النوافذ الإسلامية، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

تعد معاملات النوافذ الإسلامية شرعية في حالة عدم اختلاط أموالها بأموال البنوك الرئيسية الربوية، ويعتبر توفر هذا الشرط بحد ذاته تحديا كبيرا لشرعيتها، مشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لن يحقق ما يراد منه إلا اذا وظف بطريقة محكمة ضمن المنظومة الإسلامية المعرفية المتكاملة والشاملة، وبصدق العزيمة وقوة الإرادة والإخلاص. وتوصي الدراسة: بضرورة فصل النوافذ الإسلامية وجعلها مستقلة عن الهياكل الأخرى للبنك مثل بنك الوطني الجزائري الذي أسس وكالة خاصة للصيرفة الإسلامية، ينبغي على بنك الجزائر الاعتماد على أدوات السياسة النقدية الإسلامية المناسبة لطبيعة وخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية.

سادسا: بزاز حليلة (2022) بعنوان: "دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية -دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2018)", مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، قسنطينة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز مداخل التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي والمتمثل في النوافذ الإسلامية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أن تحول مصرف المشرق عبر مدخل النوافذ الإسلامية قد ساهم في تحسين سيولة بنك المشرق وزيادة نشاطه بينما ساهم في انخفاض ربحيته، وتوصي هذه الدراسة بضرورة توجيه كافة الجهود البيعية والتسويقية لمصرف المشرق تجاه العمل في استقرار الودائع والعمل على نموها بصورة منتظمة، حفاظا على استقرار ونمو سياسات التوظيف الاستثماري وتدعيم الثقة بها وحتى تكون مساهمتها فعالة في تحسين أداء المصرف.

سابعا: عباسي أسية (2023) بعنوان: "النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، تيبازة، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى استعراض بعض التجارب الدولية التي تتعلق بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حيث قامت البنوك التقليدية بتوفير أدوات تمويلية إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية حيث تعمل جنب إلى جنب المنتجات التقليدية، والجزائر ليست بمنأى عن هذه التجربة، فقد استحدثت ما يسمى بالشبايك الإسلامية في البنوك التجارية العمومية والأجنبية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية: هناك مدخلين لتحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إما كلياً بأسلمة كامل الجهاز المصرفي أو الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية أو فروع تابعة للبنك التقليدي تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعمل جنباً إلى جنب المنتجات التقليدية، والجزائر اتخذت الشبايك الإسلامية في البنوك التقليدية لتوجه نحو الصيرفة الإسلامية وهذا طبقاً لنظام 20-02 المؤرخ في 20 مارس 2020 أثبتت التجارب العربية والغربية نجاحها في مجال فتح فروع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية فقد ازداد انتشار المصارف

التقليدية المقدمة لمنتجات إسلامية، نظر لما ترتب عليها من نتائج إيجابية، يعتبر تحقيق الربح والحصول على أكبر حصة سوقية من أهم الدوافع الأساسية لتحول المصرف التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية، مراعاة متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية اقتداءنا بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال، ومحاولة إسقاط هذه التجارب على المصارف الجزائرية. توصي الدراسة بما يلي: إعادة صياغة القوانين والأنظمة الوضعية بما يشجع البنوك التقليدية لخوض تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تقدم منتجات تمويل إسلامية وبالأخص قانون النقد والقرض.

### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية تناولت النوافذ الإسلامية وركزت على دورها الفعال في تحسين ربحية البنوك التقليدية على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت النوافذ الإسلامية من جوانب أخرى، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية لم تمس فقط الفترات الماضية بل واكبت الفترة الحالية 2023 حيث قدمت إحصائيات حديثة وبيانات متعلقة بربحية البنوك التي قامت بفتح نوافذ إسلامية عربيا وأوروبا ثم إسقاطها على التجربة الجزائرية.

### 8. هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة، ومن أجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة الى مقدمة عامة يتبعها ثلاث فصول وخاتمة، وفقا لما يلي:

يمثل **الفصل الأول** دراسة نظرية حول البنوك التقليدية من خلال ثلاثة مباحث في كل مبحث ثلاثة مطالب حيث تناول المبحث الأول ماهية البنوك التقليدية والمبحث الثاني المقاربة النظرية للعمل المصرفي في البنوك التقليدية والمبحث الثالث فقد تناول الربحية في البنوك التقليدية.

أما **الفصل الثاني** سيتم من خلاله استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالبنوك الإسلامية حيث تضمن الفصل ثلاثة مباحث، الأول عالج أساسيات حول البنوك الإسلامية والثاني يتناول المقاربة النظرية لنوافذ (شبايك) الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لعرض آليات توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية.

ومن خلال الفصل الثالث سيتم دراسة تجارب دولية رائدة في فتح النوافذ الإسلامية تضمن كذلك ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق الى تجارب دول عربية ناجحة أما المبحث الثاني فتم عرض تجارب دول غربية وأخيرا المبحث الثالث فخصص لدراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

## 9. صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تمت مصادفتها أثناء إنجاز هذه الدراسة ما يتعلق بـ:

- قلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة.
- صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسبب السرية المنتهجة في البنوك.
- عدم التفصيل في بعض البيانات والإحصائيات المتعلقة بالنوافذ الإسلامية.

## الفصل الأول:

الاطار المفاهمي للربحية في البنوك التقليدية

تمهيد:

تعتبر البنوك التقليدية العصب والمحرك الرئيسي للاقتصاد وأحد مكونات الجهاز المصرفي، فهي من المؤسسات المالية التي تلعب دور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم بتحصيل الأموال من أصحاب الفائض المالي (المقرضين) ومنحها لأصحاب العجز المالي (المقترضين) وهذه الأخيرة تمثل الوظيفة الأساسية لهاته البنوك والتي جعلت منها الطرف الفاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق أعلى نسب الربحية.

بناء على ما سبق في هذا الفصل تم التعرف على البنوك التقليدية من خلال تقديم مفهومها، نشأتها، أهدافها وأهميتها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيتم فتطرق إلى أنواع هاته البنوك، مواردها واستخداماتها وأسس عملها، ليخصص المبحث الثالث لاستعراض محددات الربحية فيها من خلال ابراز مفهوم الربحية وطرق تعظيمها والعوامل المؤثرة على ربحية هذه البنوك وكذلك معايير قياس الربحية في البنوك التقليدية.

### المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

البنوك التقليدية أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي بصفة عامة، وحسب القطاع بصفة خاصة، وقبل التطرق إلى معرفة تفرعات هاته البنوك يجب أولاً تحديد مفهومها، نشأتها وتطورها، وإلى ما تهدف بالإضافة إلى أهميتها.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية

اختلف العديد من العلماء والمفكرين والمحللين الاقتصاديين في دراستهم المتعلقة بالبنوك التقليدية عامة وتحديد تعريفها خاصة، ويعود سبب هاته الاختلافات إلى الاختلاف والتباين في الأهداف والمناطق التي تقام فيها الأبحاث بالإضافة إلى تعدد واختلاف وجهات النظر للباحثين، لهذا سيتم طرح مختلف المفاهيم ولكن يجب أولاً التطرق إلى المقصود بكلمة "بنك".

ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الإيطالية "Banca" والتي تعني "صندوق متين لحفظ النقائس" "Chest"، وكذلك مقعد طويل لشخصين أو أكثر "Bench"، وتعتبر هاتان الكلمتان عن الوظيفتان الأساسيتان للبنوك، حيث تعبر الكلمة الأولى "Chest" عن وظيفة الحماية، أي المكان الذي يحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة مثل: الذهب والمجوهرات، والكلمة الثانية "Bench" تعبر عن وظيفة المعاملات بين البنك وعملائه.<sup>1</sup>

أما البنك التقليدي فهو: "الشخص الاعتباري الذي يقوم بصفة رسمية وأساسية ببعض أو جميع الأعمال والخدمات المصرفية المتنوعة والمتجددة والتي تعد كذلك في نظر الشرع والقانون والعرف المصرفي لحسابه الخاص أو لحسابه وعملائه".<sup>2</sup>

كما أن البنك التقليدي هو: "أحد المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاماً ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات

<sup>1</sup> شوقي بورية، (2013): "التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 57.

<sup>2</sup> رشاد نعمان شابع العامري، (2013): "الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الاسكندرية، مصر، ص 25.

الأفراد وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو تجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان".<sup>1</sup>

ويعرف البنك التقليدي كذلك بكونه: "مؤسسة نقدية تقدم خدمات حديثة ومتنوعة لعملائها تتمثل في تحويل العملات وتقديم استشارات للعملاء ودفع أجور الكهرباء والماء وإدارة المحفظة المالية نيابة عن العملاء ومنح البطاقة الائتمانية وتأجير الخزانات الحديدية وخصم الأوراق التجارية كالسندات والكمبيالات وتحصيل مستحقات العميل ودفع الديون المترتبة عليه".<sup>2</sup>

كما وردت عدة مفاهيم للبنك التقليدي منها التقليدية ومنها الحديثة فمن وجهة النظر التقليدية يمكن القول أن البنك هو: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما". أما من وجهة نظر حديثة يمكن تعريفه على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".<sup>3</sup> وهذا يدل أن البنك التقليدي "يعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقراض والاقتراض".<sup>4</sup>

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه: "تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مداحي محمد، (2018): "محاضرات في التسيير البنكي"، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص3.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، (2009): "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 106.

<sup>3</sup> محمد الصيرفي، (2016): "إدارة العمليات المصرفية"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص16.

<sup>4</sup> شاكرون القزويني، (2011): "محاضرات في اقتصاد البنوك"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية: تيزي وزو، الجزائر، ص24.

<sup>5</sup> طاهري الصديق، (2018): "تقنيات وأعمال البنوك"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص3.

من المفاهيم السابقة المقدمة يمكن استنتاج مفهوم للبنوك التقليدية على أنها عبارة عن مؤسسة مالية ودائعية تقدم العديد من الخدمات المالية لمختلف عملائها كقبول الودائع واستخدامها في منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، بمقابل ويتمثل في معدل الفائدة الذي يتحصل عليه من كلا الجهتين وهذا ما جعله يكتسي صفة الربوية.

### المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك التقليدية

من المعلوم أن البنوك التقليدية بصيغتها الحالية تعتبر من نتاج العصر الحديث، إلا أن الأعمال المصرفية بصورتها الأساسية عرفت منذ القدم (منذ العهد البابلي وكهنة المعابد)<sup>1</sup>، وقد رافقت في تطورها التطور الذي شهدته النقود باعتبارها وسيطا في المبادلات وقد ظهر ذلك جليا في العصور القديمة عند كل من السومريين والبابليين والإغريق والرومان، وإن اختلفت الأشكال والمظاهر، فقد كان المعبد الأحمر عند السومريين من أشهر المعابد التي باشرت النشاط المصرفي.

أما البابليون فقد مارسوا النشاط المصرفي في عهدهم وقد اكتشفت كتابات أثرية عديدة تدل على وجود هذا النشاط، ومن أمثلته اكتشاف أحد النصوص التي تشير أن مزارعا اقترض من كاهنة المعبد مقدارا من الفضة ليمول به مشترياته من السمسم، بعد أن تعهد بدفع ما يعادل القيمة بالسمسم حسب السعر الجاري وقت حصاده لمن يحمل الوثيقة المعطاة منه على هيئة سند إذني محرر للحامل، مما يعني أن السند كان قابلا للتداول والانتقال.

أما بالنسبة للإغريق فقد كانت النشاطات المالية تمارس في القرن الرابع قبل الميلاد جنبا إلى جنب من قبل كل المعابد والهيئات العامة والشركات الخاصة التي قامت بأعمال قبول الودائع وإعطاء القروض وفحص العملة واستبدالها وإجراء الحوالات بين المدن المختلفة لتجنب نقل النقود، وقد تتلمذ الرومان على يد الإغريق في فن العمل المصرفي، وعن طريقهم انتشر العمل بالأصول المصرفية الإغريقية في معظم أرجاء العالم القديم، تبعا لاتساع دائرة نفوذهم.

كما أن العرب قبل الإسلام شاعت بينهم العديد من الأعمال التجارية، وما عمل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بمال خديجة رضي الله عنها في التجارة مضاربة، بالإضافة لقبوله ودائع أغنياء قريش لحفظها لهم أمانة، حتى اشتهر بينهم بالصادق الأمين إلا أكبر دليل على ذلك، كما أن الحضارة الإسلامية شهدت كذلك أعمالا تجارية متعددة تدل عليها الآيات والأحاديث الواردة في ضبط وتنظيم التعاملات، كآيات الدين والربا والميراث، وأحاديث البيوع والمعاملات وغيرها، بالإضافة لاشتهار عدد كبير من الصحابة والتابعين بالتجارة وممارسة العمليات التجارية التي تشكل الجوهر الأساسي لما يعرف اليوم بالأعمال والخدمات المصرفية، كتلك التي كان يتعامل بها كل من ابن عباس، وعبد الله بن الزبير رضي الله

<sup>1</sup>زكريا الدوري، (2013): "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية: عمان، الأردن، ص 11.

عنهم جميعاً، فقد روي أن ابن عباس رضي الله عنه كان يأخذ الورق -الفضة المضروبة دراهم- بمكة على أن يكتب بها الى الكوفة، وكان عبد الله بن الزبير يأخذ من قوم دراهم بمكة ثم يكتب لهم بها إلى أخيه مصعب بالعراق فيأخذونها منه.

أما في العصر الحديث فقد كان ازدهار التجارة والصناعة في ايطاليا المناخ المناسب لإنشاء أول مصرف بالمفهوم الحديث، وذلك في مدينة البندقية عام 1147م، ثم تلاه إنشاء مصرف برشلونة بإسبانيا عام 1401م، ثم تبعه إنشاء مصرف رياتو في البندقية عام 1587م، ثم مصرف أمستردام عام 1609م، ثم انتشرت بعد ذلك المصارف في أوروبا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم، وقد كانت بداية النشاط المصرفي الحديث في العالم العربي عندما تم الاستعانة بالمصارف الأجنبية، لإنشاء فروع لها في مصر، حيث قام مصرف باركليز بإنشاء فرع له عام 1864م، تلاه بعد ذلك إنشاء العديد من الفروع التابعة للمصارف الأجنبية، حتى تم تأسيس المصرف الأهلي المصري عام 1898م، وفي عام 1920م أنشئ أول مصرف مصري برأسمال وطني وهو مصرف مصر، تبعه بعد ذلك تأسيس المصرف العربي المحدود عام 1930م في فلسطين، وبعدها توالى حركة إنشاء المصارف التقليدية في العالم العربي.

ومجمل القول: إن الظهور الحقيقي -بالمفهوم الحديث- للمصارف التقليدية كان على يد الصاغة والصارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في التداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها، والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات، ثم أخذ هؤلاء الصاغة والصارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين، كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا، وترتب على ذلك أن بدأت الصورة المبدئية لأعمال المصارف تتبلور وتتحدد معالمها الى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.<sup>1</sup>

مما سبق يتضح أن نشأة البنوك التقليدية عرفت عدة محطات يمكن تلخيصها في الجدول التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زين خلف سالم العطيات (2009): "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع: الأردن، صص 43-46.

<sup>2</sup> قمومية سفيان (2019): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، صص 6-7.

الجدول رقم (1-1): أهم محطات تطور البنوك التقليدية

المكان	الحدث	الزمن
إيطاليا	إنشاء أول بنك بمفهومه الحديث في البندقية.	1157م
مختلف دول العالم السويد، بريطانيا، فرنسا	إنشاء أول بنك مركزي والذي سمي بنك السويد المركزي ومن ثم تم إنشاء البنك المركزي.	1668م
على مستوى دول العالم	إنتشار البنوك في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم.	القرن الثامن عشر وما بعد
مصر	افتتاح أول بنك تقليدي في دولة إسلامية والمتمثل في "بنك الأهلي المصري الذي تأسس برأس مال قدره 500 000 جنيه استرليني.	1898م
على مستوى دول العالم	تعرضت العديد من البنوك التقليدية لخسائر فادحة وأزمات سيولة أدت الى افلاس معظمها، مما أدى الى وقوع الاقتصاد العالمي في العديد من الأزمات الاقتصادية والتي من أهمها (أزمة الكساد العظيم سنة 1929م وأزمة المديونية سنة 1930م وأزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997م).	القرن العشرين
على مستوى دول العالم	شهد القرن الواحد والعشرون أيضا عدة أزمات أهمها أزمة البرمجيات- والأسهم الصناعية فترة 2000-2002، ثم الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي تعد الأسوأ من نوعها والتي أثبتت للنظام الرأسمالي المترکز على الفائدة البنكية نظام غير صالح فهو نظام أزمات متكررة ومن جهة أخرى بينت الأزمة متانة الأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية وأصبحت البنوك الإسلامية منافسا قويا للبنوك التقليدية في العالم كله وفي أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص حيث اتجهت بعض المؤسسات المالية العالمية إلى تطوير منتجاتها وخدماتها والتي أخذت طابع إسلامي مثل بنك "مورغن ستانلي" و"سي تي بانك" كما قامت بعض الدول على غرار بريطانيا وفرنسا بإجراء تعديلات مالية وقانونية تتيح للمؤسسات المالية مواصلة أنشطة التمويل الإسلامي.	القرن الواحد والعشرين حتى الآن

المصدر: قمومية سفيان، (2019): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية"،

أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 7-8.

### المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك التقليدية

يمكن شرح أهم أهداف وأهمية البنوك التقليدية كما يلي:

#### أولاً: أهداف البنوك التقليدية

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً.<sup>1</sup> من خلال ما سبق يتضح أن البنوك التقليدية تهدف أساساً إلى:

#### 1-1 الربحية:

من أهداف البنك الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك الأرباح لتحقيق الهدف السابق فإن عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن. والإيرادات الاجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الاقتراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها البنك على الودائع. ورغم سلبية التزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحاً أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات المصرف يحقق للبنك حافة صافي الفوائد والتي تتمثل بالفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكته.<sup>2</sup>

#### 1-2 السيولة:

تعتمد البنوك التقليدية اعتماداً كبيراً على مصادر الأموال - قصيرة الأجل - التي يقدمها المودعون، كما أن جزءاً كبيراً من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال. معنى ذلك أن البنك التقليدي قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التقليدية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون - قصيرة الأجل - ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> أكرم حداد، (2010): "النقود والمصارف"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص ص 147-148.

ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض إلى خسائر.<sup>1</sup>

يرى البعض الآخر بأن السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.<sup>2</sup>

### 1-3 الأمان:

يتسم رأسمال البنك التقليدي بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 مليار دولار وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة هنا إلى التعارض الموجود بين هذه الأهداف الثلاثة، وهو ما يشكل مشكلة الإدارة المصرفية، فعند تحقيق البنك درجة عالية من السيولة من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه، سينعكس هذا بالسلب على هدف الربحية نتيجة عدم تولد أي عائد عن النقدية الراكدة داخل الخزينة في الوقت الذي يكون فيه البنك مطالب بتسديد فوائد على إيداعات العملاء. وبنفس المنطق أيضا، فإن البنك يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائدا مرتفعا أي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أنه في المقابل تتسم هذه الاستثمارات عادة بارتفاع درجة المخاطر، الشيء الذي يؤدي إلى خسائر رأسمالية كبيرة له، وهو ما يعمل على تدمير الهدف الجوهرى لعمل البنوك ألا وهو الحفاظ على أموال المودعين. فما هو الحل؟ يرى البعض أن الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إليه المصارف التقليدية هو تعظيم الربح Profit Maximization، وهو ما يستهدف الملاك بالدرجة الأولى. أما السيولة والأمان وهو ما يستهدف المودعين فيمكن أن يتحقق من خلال تشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تجعل احتمالات تعرض المصرف للعسر المالي وانخفاض حافة الأمان محدودة في حالة إتباعها. وبالتالي تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود Constraints على الهدف العام والمتمثل في تحقيق أقصى ربحية ممكنة. ومع ذلك تتباين استراتيجيات المصارف التجارية في التعامل مع هذه الأهداف، فهناك مصارف تميل نسبيا إلى تغليب عنصر الأمان وتجنب المخاطرة، ومنه تتبع سياسة متحفظة في منح الائتمان، وتسمى بالمقرض المتحفظ Conservative Lender. وفي المقابل تتبنى مصارف أخرى سياسة أكثر جرأة في الإقراض

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، (2007): "إدارة المصارف"، دون طبعة، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، ص 211.

<sup>3</sup> كموم عبد القادر، (دون سنة): "تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية"، دراسات اقتصادية، المجلد 00، العدد 29، الجزائر، ص 34.

وتحمل المخاطرة بهدف تحقيق أقصى ربحية، بل أن البعض يقدم قروضا لعملائه المتعثرين أملا في انتعاش مستقبلي لأحوالهم المالية، ويعتمد ذلك على ما يعرف بدرجة ولاء المصرف التجاري لعميله Degree of Loyalty<sup>1</sup>.

### ثانيا: أهمية البنوك التقليدية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

- ❖ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاتنين.
- ❖ بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- ❖ نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية؛
- ❖ يمكن للبنوك نظرا لحجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- ❖ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛
- ❖ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- ❖ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة؛
- ❖ تقليل كافة المعاملات لكل من المقرضين والمقرضين.<sup>3</sup>
- ❖ بالإضافة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية تقوم ب:<sup>4</sup>
- ✓ أداء دورها في الاقتصاد لأن وجودها يساعد الأسواق المالية للقيام بعملها خير قيام، وبدونها فإن الأسواق المالية تصبح غير قادرة على تحويل الأموال من قبل الأفراد الذين لديهم فائض إلى الأفراد الذين لديهم فرص استثمارية منتجة.
- ✓ تقديم المعلومات المالية للمدخرين وتحليلها.

<sup>1</sup> الزهرة فلفلي (2017): الحوكمة المصرفية بين النظري و التطبيق دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 27-28.

<sup>2</sup> محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> بشير علوان حمد، (2012): " دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد المعولم"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، الفصل الثاني، المجلد السابع، العدد 19، جامعة بغداد، العراق، ص 189.

<sup>4</sup> محمد الصيرفي، (2007): "إدارة المصارف"، الطبعة الأولى، دار الوفاء للدنيا والطباعة: الاسكندرية، مصر، ص 13.

✓ تخفيض تكاليف التعامل في الأموال المالية المباشرة.

❖ توفير السيولة.<sup>1</sup>

❖ تقوم البنوك بتوفيرها الائتمان وزيادة الاستثمار الذي يوفر القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال إقامة مشروعات

جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، وكذلك زيادة الاستهلاك بحيث يساعد الأفراد من خلال القروض الممنوحة لهم.<sup>2</sup>

❖ تساهم البنوك بشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتطوره.<sup>3</sup>

### المبحث الثاني: أسس العمل المصرفي في البنوك التقليدية

قبل التطرق إلى معرفة كيفية تحليل الربحية في البنوك التقليدية يجب التعرف على مختلف تفرعات هذا النوع من البنوك ومصادر أموالها وتوظيفاتها مع التركيز على أساسيات عمله.

### المطلب الأول: أنواع البنوك التقليدية

إن البنوك تختلف فيما بينها باختلاف نوعية التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها(طريقة الحصول على مصادر التمويل)، والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها للغير(طريقة استثمار مصادر التمويل)، والتي تتوقف على طبيعة النشاط، وأخيرا فترة التمويل سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكنتيجة لذلك تعددت البنوك لتأخذ الأشكال التالية:<sup>4</sup>

أولاً: من حيث طبيعة النشاط: تقسم البنوك التقليدية إلى:

أ- البنوك المركزية: "هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة والمالية الخاصة القيام بإدارة العمليات بالحكومة واحتفاظه بالتجارة، خصم

<sup>1</sup> هشام جرير،(2014): "دور البنوك الأجنبية في تحويل الاقتصاد وتقييم الودائع من حيث العائد"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، مصر، ص244.

<sup>2</sup> فلاح حسن حلف،(2002): "البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع: الأردن، ص55-56.

<sup>3</sup> فريد محمود، (2012): "إدارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن، ص38.

<sup>4</sup> مكرم عبد المسيح باسيلي(2008): "المعاملات المصرفية المحاسبية والاستثمار وتحليل القوائم المالية"، دون طبعة، دار الكتب المصرية: المنصورة، مصر، ص7-10.

الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وإنجاز أعمال المقاصة والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.<sup>1</sup>

**ب- البنوك التجارية:** وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإخطار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة أو متوسطة الأجل في استثمارات بحيث يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر، وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية. مثل: تحصيل الأوراق التجارية وقبول خصمها أو التسليف بضماتها، إصدار خطابات الضمان، فتح الاعتمادات المستندية....

**ج- بنوك الأعمال أو بنوك الاستثمار:** هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية لكبار رجال الأعمال والشركات الصناعية، وهي تقوم بإصدار الأوراق المالية نيابة عن عملائها، وتستفيد من الودائع المختلفة التي تحصل عليها من الأفراد والشركات، في استثمارها لفترات متوسطة وطويلة الأجل، وذلك بإقراضها للغير مقابل معدل فائدة يغطي المخاطرة ومصاريفها الإدارية.

**د- البنوك المتخصصة أو بنوك التنمية:** وهي تلك البنوك التي تساهم في تمويل نوعاً محدداً من الأنشطة الاقتصادية، عن طريق تمويل مشروعات خطط التنمية المدرجة في موازنة الدولة، وسواء كانت تغطي الأنشطة العقارية أو الزراعية أو الصناعية. ومن الجدير بالذكر أن من مصادر أموال تلك البنوك لا تحصل عليها من الودائع، إنما تعتمد في أغلب الأحيان على رأس المال، أو ما يخصص لها موازنة الدولة لتمويل مشروعاتها. وهي تقدم تلك الأموال إلى أصحاب المشروعات المتنوعة في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل بالقدر الذي يحتاجونه لتنمية مشروعاتهم المدرجة بخطط التنمية. وهي أنواع تم إيجازها على النحو التالي:<sup>2</sup>

- **البنوك العقارية:** وهي التي تقدم خدماتها المصرفية وتسهيلات الائتمانية إلى الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات وذلك لغايات الإسكان والمشاريع العمرانية.
- **البنوك الزراعية:** وهي التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء للأفراد أو المؤسسات.
- **البنوك الصناعية:** وهي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي وتقديم القروض والخدمات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للفعاليات الصناعية كما يمكن أن تساهم في تأسيس الشركات الصناعية.

<sup>1</sup> فشار جميلة، (دون سنة): "البنك المركزي"، مجلة آفاق العلوم، العدد الثالث، الجلفة، الجزائر، ص 306-307.

<sup>2</sup> سامر بطرس جلد (2009): "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 89.

هـ- صناديق التوفير أو الادخار: هي الصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.<sup>1</sup>

و- البنوك الإسلامية: هي منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة.<sup>2</sup>

ثانيا: من حيث الملكية: وتنقسم إلى:<sup>3</sup>

أ- البنوك التعاونية: التي تعود ملكيتها إلى شخصيات اعتبارية (معنوية)، نقابات، جمعيات، والتي توجه خدماتها للجمعيات التعاونية الفلاحية والاستهلاكية.

ب- البنوك المساهمة: غالبا ما تكون على شكل شركة أموال وبمساهمة عامة محدودة (شكل الملكية المساهمة) حيث يتم تشكيل رأسمالها من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام في أسواق المال. وهذا النوع منتشر في معظم بلدان العالم ومنها الأردن. ويغطي هذا النوع من الملكية على معظم المصارف في عالمنا اليوم.

ج- البنوك الخاصة: وتشمل المصارف التي يمتلكها الأفراد أو مجموعة من الأفراد (العوائل) أو شركات الأشخاص. ويتميز هذا النوع من المصارف بحرية التصرف بالأموال أو فتح فروع عاملة لها مقارنة بالأنواع الأخرى من المصارف وغالبا ما يكون هذا النوع من المصارف منتشر في الدول الصناعية الكبرى.

ثالثا: من حيث طبيعتها: يقصد بذلك تصنيفها حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه وبمعنى آخر من حيث علاقتها بالدولة ويمكن تقسيمها إلى:<sup>4</sup>

أ- بنوك القطاع الخاص: تعود ملكية هذه البنوك إلى الأشخاص سواء معنويين أو طبيعيين أو شكل مشاريع فردية أو شركات (أموال، أشخاص) ومعظم الفروع المنتشرة في الأردن هي من هذا النوع.

<sup>1</sup> واضح نعيمة، (2017): "العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص9.

<sup>2</sup> نوال صالح بن عمارة، (2013): "المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص22.

<sup>3</sup> خالد وهيب الراوي، (2009): "العمليات المصرفية الخارجية"، دون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص22.

<sup>4</sup> خالد وهيب الراوي، نفس المرجع السابق، ص ص22-23

ب- **بنوك القطاع العام:** ومثل هذه البنوك تعود ملكيتها للدولة مثل البنك المركزي. وهناك مؤسسات مالية تؤول ملكيتها إلى الدولة أيضا مثل بنك تنمية المدن والقرى، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري. وتقوم هذه البنوك من قبل الدولة وتشرف على أنواع القروض وإدارة مثل هذه البنوك بشكل عام.

ج- **بنوك القطاع المختلط:** ويشترك القطاعين العام والخاص في إدارة وامتلاك هذا النوع من البنوك ويعتبر بنك الإنماء الصناعي من أمثلة هذه البنوك ويغلب الإدارة الحكومية على الإدارة الخاصة في إدارة هذا النوع من البنوك ولكن تتميز هذه السياسات باتجاهات أكثر حرية عن العمل الروتيني الذي تتميز به الإدارة الحكومية.

رابعاً: من حيث الجنسية: تشمل ما يلي:<sup>1</sup>

أ- **البنوك الأجنبية:** وهي البنوك التي يمتلك الأجانب رؤوس أموالها وكذلك إدارة هذه البنوك من الأجانب وليس من رعايا البلد المضيف، ويعتبر بنك الرافدين العراقي من أمثلة هذه البنوك.

ب- **البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو شخصيات معنوية (اعتبارية) تحمل جنسية البلد ذاته والمكان الذي تعمل فيه. ويعتبر بنك الأردن من أمثلة هذه البنوك.

ج- **البنوك الإقليمية:** وكان للاتجاه نحو الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات من أسباب نشوء هذه البنوك ويشترك في إدارة هذا النوع من البنوك جهات ذات الجنسية المتعددة وقد تكون الإدارة الرئيسية في غير البلد الذي تعمل فيه. وصندوق النقد العربي مثال على هذا النوع من البنوك.

د- **البنوك الدولية:** وهي البنوك والهيئات الدولية المختصة التي تمارس أعمالها المالية وأنشطتها في مختلف الدول. ولهذه البنوك مناهج وسياسات مالية تنتهجها في مختلف دول العالم وتشارك في كثير من المشاريع التي يتم تنفيذها في دول العالم المختلفة وقد تقرر هذه الهيئات نوعية الاستثمارات التي تقوم بتنفيذها. ومن أمثلة هذه الجهات هو البنك الدولي IBRD وصندوق النقد الدولي IMF.

خامساً: من حيث تفرعها: تتمثل في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع ص23.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص24.

أ- **البنوك المنتشرة:** وهي البنوك التي تنتشر فروعها في أنحاء البلد الذي تعمل وتمارس به نشاطها. وهي عادة البنوك الوطنية التي تحمل جنسية البلد الذي تعمل فيه. وتقوم إدارة المركز العام بفتح فروع يتعامل معها مواطني أقلية معينة ينتمون لطائفة أو دين معين ولذلك تفتح هذه الفروع في الأماكن التي تسكن فيها هذه الأقليات، وقد انحسر هذا النوع من البنوك مؤخرا حيث ينتشر في أميركا على وجه الخصوص.

ب- **البنوك المتفرعة عالميا:** ويقصد بها البنوك المتعددة الجنسيات أو البنوك الكبيرة المنتشرة فروعها في مختلف دول العالم. وتفتح البنوك فروعها في بلدان أخرى بناء على اتفاقيات بالمثل بين الدول، ومثل هذا النظام هو السائد في معظم بلدان العالم. ويمتاز نظام كهذا بالمرونة من حيث أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه الفروع في البلدان التي تعمل فيها وبالتالي توسيع قاعدة خدماته وانخفاض تكاليف الثانية أو التشغيلية. فالبنك العربي له فروع في مختلف بلدان العالم في أستراليا، بريطانيا، أميركا... إلخ.

ج- **البنوك المتفرعة إقليميا:** وهذا النوع من البنوك يعمل ضمن منطقة جغرافية وإن كانت ضمن بلدان متعددة. مثال ذلك البنوك المحلية والأجنبية التي تعمل في دول الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا وهكذا.

### المطلب الثاني: الخدمات المالية في البنوك التقليدية

تعتبر موارد البنك التجاري التزاما اتجاه الغير، حيث تمثل التزاماته بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مختلف المصادر. أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك يفرض عليه عدم ترك موارد النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة<sup>1</sup>. وتمثل موارد البنك التقليدي التزامات البنك للغير وهي ودائع العملاء على مختلف أشكالهم القانونية، وبظرة سريعة لميزانية البنك جانب المطلوبات تؤكد أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي صاري، (2020): "العمليات البنكية وتمويل المؤسسات"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، ص ص 11-14.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، (2010): "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن، ص 162.

والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الودائع وهي: الودائع الجارية، الودائع لأجل، وودائع بإخطار وكذلك الودائع الادخارية كما يلي:<sup>1</sup>

#### أ- الودائع الجارية- تحت الطلب:

وتسمى الودائع تحت الطلب أو النقود المصرفية، وهي عبارة عن الحسابات الجارية لدى البنوك، ويتم السحب منها عند الطلب عن طريق الشيكات دون أية قيود، أي هي وودائع يمكن للعميل سحبها في أي لحظة بدون إخطار مسبق ولا يحسب عليها فوائد (أو يحسب عليها فوائد منخفضة)، كما أن نسبة الاحتياطي النقدي لها مرتفعة ويتم تداولها عن طريق الشيكات. والودائع الجارية تعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

#### ب- الودائع غير الجارية- لأجل- الودائع بإخطار مسبق:

وهي الودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بعد انقضاء فترة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل وتسوى دفترًا، ويدفع البنك عنها فوائد، وتزيد الفوائد كلما طال أجل الوديعة، ولا يتم تداولها بالشيكات، وتعكس وظيفة النقود كمستودع للقيمة.

#### ج- الودائع الادخارية:

وهي الودائع التي لا يتم السحب منها إلا في حدود معينة، مثل ودائع دفاتر التوفير، وتدفع البنوك عنها فوائد، ولكنها أقل مقارنة بالودائع لأجل، ولا يتم تداولها بالشيكات، وتعكس وظيفة النقود كمخزن للقيمة. وهي وودائع طويلة الأجل بهدف الادخار، تودع كغطاء لعمليات يقوم بها البنك لحساب العملاء، أو أنها ودائع محجوز عليها من جهة حكومية كالضرائب. وللودائع بأجال سعر فائدة أعلى مما للودائع بإخطار وهذه أعلى من الفائدة الممنوحة للودائع الادخارية المجمدة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدامات الأموال في البنوك التقليدية يقصد بها العمليات التي يقوم بها ويقدمها البنك التقليدي، حيث أن البنك التقليدي لم يعد يلعب دور الوساطة فقط بل أصبح يقدم العديد من الخدمات منها التقليدية ومنها الحديثة ممثلة كالتالي:

<sup>1</sup> جلال جويده القصاص، (دون سنة): "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، دون طبعة، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، ص83.

أولاً- الخدمات البنكية التقليدية:

تشمل ما يلي:<sup>1</sup>

1\_1: قبول الودائع بشتى أنواعها:

تعتبر هذه الخدمة من أقدم الخدمات البنكية وأهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك بنشاطها، لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع. ويعني قيام البنك بقبول الودائع هو أن يتلقى مبلغاً معيناً من العملة الوطنية وذلك مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ أن يرد المبلغ إليه بناء على طلبه وفي أي وقت يشاء، إذ تمثل الوديعة تعهداً من البنك لصاحب الوديعة في رد مبلغ الوديعة أو أي مبلغ يطلبه المودع في حدود مبلغ الوديعة في أي وقت يرغب فيه المودع بذلك. ومن الجدير بالذكر ولأجل حماية حقوق المودعين نظراً لاشتراك البنوك على اختلاف أنواعها بقبول الودائع المختلفة، تشترط البنوك المركزية بموجب قانونها المصرفي على أن تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة من الودائع الإجمالية لكل بنك كاحتياطي نقدي إلزامي أو قانوني. إن ما يميز البنوك التقليدية هو قبولها للودائع المصرفية على اختلاف أنواعها سواء المصنفة وفقاً لأجل الاستحقاق (ودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، الودائع الآجلة) المذكورة بالتفصيل سابقاً أم الودائع المصنفة حسب النشاط الاقتصادي كما يلي:<sup>2</sup>

- أ- **ودائع المنشآت الصناعية:** يتماشى هذا النوع بالدورة الانتاجية إذا في بداية هذه الأخيرة تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام.
- ب- **ودائع المنشآت التجارية:** يتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي التجارية مما يتصف به من استقرار أو تقلب ما يدعي الأمر إلى دراسة أوضاع وظروف المؤسسات التجارية.
- ج- **ودائع المنشآت الزراعية:** تتعلق بمواسم الزراعة بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة في المقابل تزيد الودائع مع بيع المحصول.
- د- **ودائع المنشآت الخدمية:** الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة.

1\_2: منح الائتمان(الاقراض):

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياتي، (2013): "النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن، ص ص 155-158.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، (1993): "الإدارة الحديثة للبنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية، مصر، ص 177.

تعني هذه الوظيفة أن يقدم البنك مبالغ نقدية، إلى الأفراد والمشروعات ورجال الأعمال، لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد أو لأجل طويل، وذلك حتى يتمكن هؤلاء المقترضون من مباشرة أعمالهم أو استمرارها، على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه يضاف إليها نسبة معينة من مبلغ القرض يسمى هذا المبلغ الاضائي بالفائدة وتحسب على أساس سنوي.

وقد تكون هذه القروض التي يحصل عليها الأفراد من البنوك مضمونة بضمانات خاصة أو على شكل أصول ثابتة أو متداولة، كالأسهم والسندات، أو غير مضمونة بضمانات خاصة، سوى الثقة والموقف المالي (الملاءة المالية) للمقترض. وقد يأخذ الائتمان الذي تمنحه البنوك شكلا آخر يعرف بالاعتماد المستندي الذي يعتبر من أهم وسائل الدفع في عمليات التجارة الخارجية وهو يعني أن يتعهد البنك للمستفيد وهو البائع بناء على طلب فاتح الاعتماد وهو المشتري، أن يضع تحت تصرف المستفيد مبلغا من المال يدفع له مقابل تقديم مستندات ووثائق محددة ومعروفة، تبين عمليات شحن المنتجات خلال مدة معينة حسب الشروط المتفق عليها.

وهكذا تقدم البنوك خدمة كبيرة للنشاط الاقتصادي بما تهيأ للأفراد والمشروعات الانتاجية من مبالغ نقدية أو ائتمانية لتمويل العمليات الانتاجية المختلفة وتطويرها، وفق سياسة ائتمانية حكيمة، تأخذ بعين الاعتبار، تأمين احتياجات العملاء، والحفاظ على سلامة الودائع لديها، والحصول على إيراد كاف، لتغطية نفقاتها المختلفة، وتحقيق الربح في شكل فوائد، تضمن للبنوك الاستمرار في تقديم الائتمان لمن يطلبه ويحتاج إليه.

### 1\_3: خصم الأوراق التجارية:

يقوم المنتجون وتجار الجملة ببيع منتجاتهم بالأجل وهذا ما متعارف عليه الآن، حيث يلتزم المشترون بدفع ثمن مشترياتهم، بعد مضي مدة محددة من تاريخ الشراء لا تتجاوز السنة الواحدة، ويتم ذلك بموجب كمبيالات أو سندات إذنية. ولكن قد لا يستطيع المنتجون وتجار الجملة الانتظار حتى تستحق الأوراق المالية، فيقدم المنتج أو الشخص المستفيد من الورقة التجارية هذه الورقة إلى البنك بعد أن يظهرها لمصلحته، ويصبح البنك هو المستفيد وبالمقابل يدفع البنك لهذا الشخص (المنتج أو تاجر الجملة) المبلغ المذكور على الورقة التجارية بعد أن يخصم منه مبلغا صغيرا بمثابة الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي يقدمها لهذا الشخص، إن قيام البنوك بخصم الأوراق التجارية يعتبر بمثابة منح للائتمان أيضا، ولكن بصورة غير مباشرة لذلك فقد درج الاقتصاديون على دمج الوظيفتين في وظيفة واحدة هي

منح الائتمان كما يرى بعض الاقتصاديين أن قيام البنوك بقبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية، ليس إلا عملية متاجرة في النقود، وتدمج هذه الوظائف الثلاثة في وظيفة واحدة يطلق عليها، الوظيفة النقدية للبنوك.

### ثانيا- الخدمات البنكية الحديثة:

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار أو التحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك نذكر منها:<sup>1</sup>

- ❖ الاستثمار في الأوراق المالية من خلال شراء وبيع الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها.
- ❖ تمويل التجارة الخارجية.
- ❖ تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة.
- ❖ المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- ❖ شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
- ❖ تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- ❖ إصدار الشيكات السياحية.
- ❖ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.
- ❖ خدمات البطاقات الائتمانية.
- ❖ خدمات بطاقة الصراف الآلي.
- ❖ تقديم بعض الخدمات كتأجير خزائن شخصية لعملاء وتسوية الحسابات بينهم.
- ❖ تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- ❖ تمويل بالأموال الضرورية للعملاء الى الخارج.

<sup>1</sup> رميسة كلاش، (2021): "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الاداء المالي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 14.

- ❖ تقديم التسهيلات الائتمانية والاستشارات للعملاء: إضافة إلى قيامها بالتوسط في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية وحفظها وإتاحة الفرص الاستثمارية للعملاء من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية.<sup>1</sup>
- ❖ خلق النقد من خلال نشاطها الائتماني: حيث تقوم البنوك بالتأثير على كمية المعروض النقدي من خلال عملياتها الائتمانية.

### المطلب الثالث: أسس العمل البنكي

إن عمل البنوك التقليدية لا يكون بصفة عشوائية، إنما يكون قائم على مجموعة من الأسس التي تحكم مختلف أنشطتها وتحدد طبيعة عملها، وتتمثل في:<sup>2</sup>

- أ- **سلعية النقود:** يقوم التعامل البنكي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الإتجار فيها لا بها، حيث تقوم البنوك التقليدية بالتعامل بالنقود ذاته يبيعا وشراء وذلك من خلال إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقترضون بأسعار فائدة منخفضة ومن ثم تقوم بتوظيف هاته الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.
- ب- **تجميع الودائع والمدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية والمديونية:** إن جوهر عمل البنوك التقليدية يكمن في قيامها بتلقي الودائع بمختلف أنواعها والتي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، ومن ثم تقوم باستخدام هذه الودائع لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، ضمن السياسة الائتمانية المرسومة من طرف إدارة البنوك التقليدية والتي تحقق حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب.
- ج- **الفائدة:** يرى الاقتصاديون الوضعيون أن سعر الفائدة يعتبر عصب النظام الاقتصادي والمصرفي المعاصر وأنه الأداة الأساسية لإدارة النظام النقدي والعامل المؤثر في المدخرات ومعيار كفاءة المشروعات.
- د- **التنوع المالي:** تهدف البنوك التقليدية من وراء القيام بعملية التنوع تحقيق عدة مزايا منها: التحكم والسيطرة على المخاطر وكذلك تحسين معدلات الاقراض والاقتراض وذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر.

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

<sup>2</sup> حسن كتلو، (2014): "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف اسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ص ص 7-8.

هـ - الربح: وهو الزيادة على رأس المال نتيجة تقليبه وإدارته، وهو العائد الزائد على رأس المال الممزوج بالعمل المتعلقة بها.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الربحية في البنوك التقليدية

تعتبر الربحية وتعظيمها من بين أهم الأهداف التي تسعى البنوك التقليدية لتحقيقها كونها مؤشر يوضح بشكل كبير مدى قدرة هاته البنوك على المحافظة على استمراريته وتدعيم مركزها المالي بالإضافة إلى تعزيز ملاءمتها وسيولتها. وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم الربحية وطرق تعظيمها

تسعى البنوك لتحقيق هدف الربحية وتعظيمها كونها تعد مؤشر ومقياسا لمدى كفاءتها من خلال قراراتين سيتم التعرف إليهما كما يلي:

أولاً: مفهوم الربحية: يمكن تعريف الربحية بأنها:<sup>2</sup>

"عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح."

كما «تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية».

و"تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية".

وتعمل البنوك على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قراراتين هما:<sup>3</sup>

### أ - قرار الاستثمار:

وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك للموارد المتاحة لها للاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، (2008): "البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 55.

<sup>2</sup> مقيم صبري، (2017): "محددات الربحية في البنوك التجارية"، مجلة الحقيقة، العدد 31، سكيكدة، الجزائر، ص 382.

<sup>3</sup> مقيم صبري، نفس المرجع السابق، ص 382-383.

الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

### ب- قرار التمويل:

وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، وحقوق مالكيين، وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن البنوك من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

### ثانياً: طرق تعظيم الربحية

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها:<sup>1</sup>

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة، أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل ولا سيما أن أسعار الفائدة مثلاً لها حد أدنى وحد أعلى ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملة.
- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل. كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.
- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولا سيما في مجال المصرفيات العامة وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

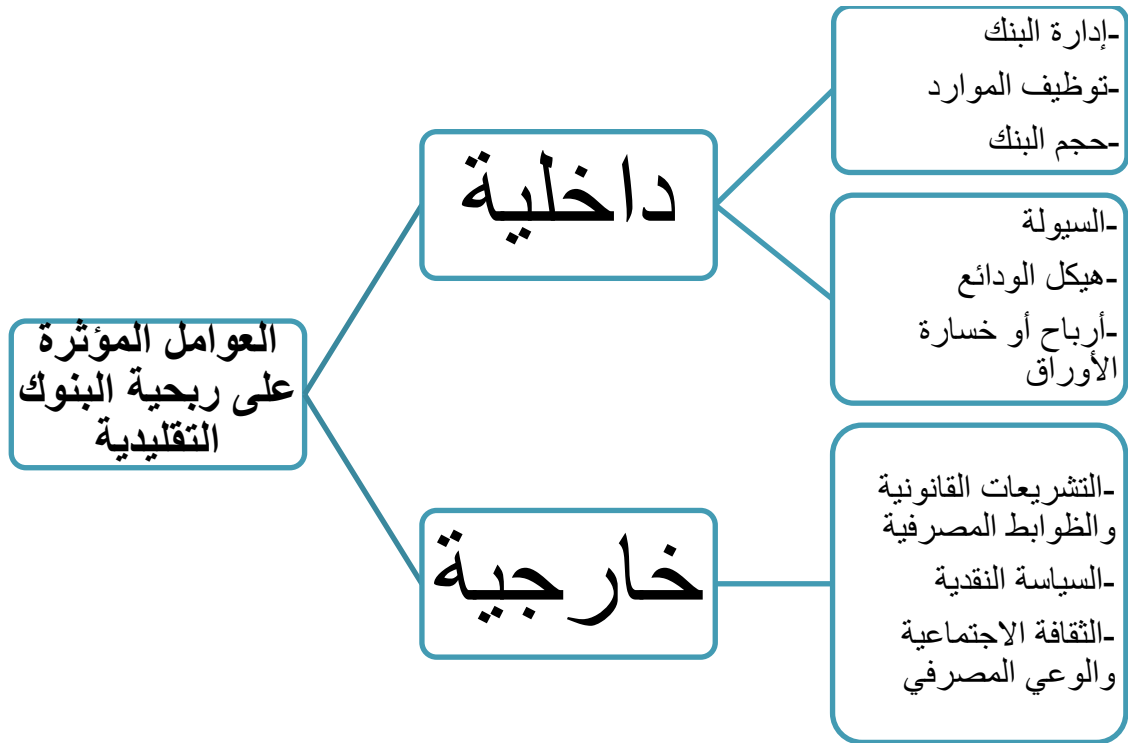
<sup>1</sup> حسين جميل البديري، (2003): "البنوك: مدخل إداري ومحاسبي"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، ص 56-57.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية

توجد عدة عوامل من شأنها التأثير على الربحية وإن كان ذلك التأثير بدرجات متفاوتة، وهذه العوامل يمكن أن تكون خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة كالبيئة السياسية، أو الاقتصادية أو حتى التشريعية... إلخ. أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها كهيكل الودائع، السيولة، حجم المصرف... إلخ.<sup>1</sup>

وتتأثر ربحية المصارف بعدة عوامل أهمها: الدورات الاقتصادية، إدارة المخاطر، درجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي وتكاليف التشغيل ونسبة السيولة.<sup>2</sup>

الشكل رقم (1-1): العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية



المصدر: لعرف زاهية، (2018): "قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة

إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 00، العدد 00، المسيلة، الجزائر، ص 8.

<sup>1</sup> مقيم صبري، مرجع سبق ذكره، ص 383-384.

<sup>2</sup> حسين محمود، (2014): "إمكانية استخدام نظام كاملز في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ص 82.

المطلب الثالث: معايير قياس الربحية في البنوك التقليدية

تعدد معايير قياس الربحية كما أن كل معيار يمكن أن نشق منه مؤشرات جزئية، ويمكن استعراض ذلك كما يلي:<sup>1</sup>

أ\_ معدل العائد على الأصول (ROA):

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول (ROA)}$$

ويتفرع عن هذا المؤشر نسبتان:

1 • هامش الربح: الذي يبين نتائج الكفاءة في الرقابة على التكاليف وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{الإيرادات}} = \text{هامش الربح (PM)}$$

2 • إنتاجية الأصول (AU): أي أن استخدام الأصول كان يحقق الكفاءة والاستغلال الأمثل للطاقة الانتاجية للأصل

وفق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{إنتاجية الأصل (AU)}$$

وعليه فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{إنتاجية الأصول} \times \text{هامش الربح}$$

ب\_ نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): توضح هذه النسبة ما تحققه كل وحدة واحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها البنوك، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم الأخطار

<sup>1</sup> نبيل بشير الحلبي، (2019): "أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، ص ص 29-31.

التي يتحملها المساهمين، وتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير المدفوعة.<sup>1</sup>

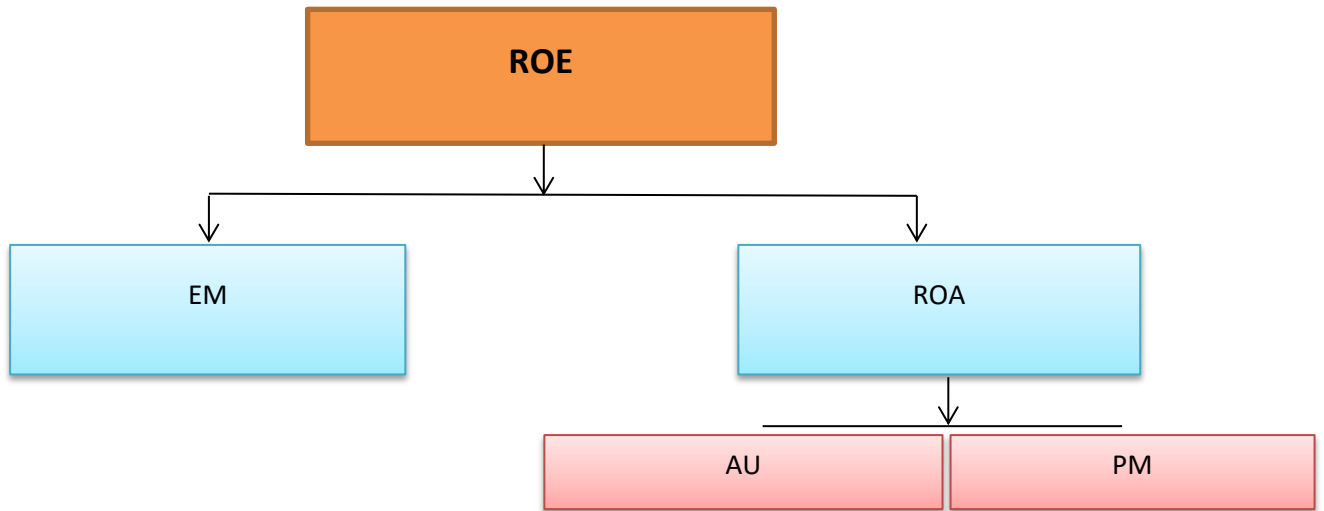
ويُقاس من خلال:<sup>2</sup>

$$\frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{المعدل على حقوق الملكية}$$

ويُقاس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، وإن ارتفع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفاء، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض.<sup>3</sup>

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي:<sup>4</sup>

الشكل (1-2): نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: لعراف زاهية (2018): "قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 00، عدد 00، المسيلة، الجزائر، ص 9.

<sup>1</sup> رحيمة شخوم، (2021): "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، ص 223.

<sup>2</sup> محمد الطيب موسى القذافي، (2012): "محددات الربحية في المصارف التجارية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، ص 55.

<sup>3</sup> رحيمة شخوم، نفس المرجع، ص 223.

<sup>4</sup> لعراف زاهية، (2018): "قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد

00، عدد 00، المسيلة، الجزائر، ص 9

ج- نسبة صافي هامش الفائدة (NIM):

تمثل هذه النسبة الفرق أو الهامش بين مدفوعات ومقبوضات الفائدة كنسبة مئوية من الأصول المدرة للفوائد، ويتم من خلالها قياس قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالأصول المدرة للفوائد كالقروض، والذمم المدينة وبالتالي تظهر النسبة على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$\frac{\text{الفوائد المدينة} - \text{الفوائد الدائنة}}{\text{الأصول المدرة لدخل الفوائد}} = \text{نسبة صافي هامش الفائدة (\%)}$$

د- نسبة الدخل من غير الفائدة (NII):<sup>2</sup>

تستخدم هذه النسبة لتحليل الدخل الذي يحصل عليه البنك من الأنشطة غير التقليدية كالرسوم والعمولات والدخل الناتج عن تبادل الأوراق المالية، ويتم من خلال هذه النسبة قياس مدى قدرة البنك على تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية، تحسب هذه النسبة بقسمة الدخل من غير الفائدة على إجمالي الأصول خلال فترة زمنية معينة.

وبالتالي تظهر النسبة على الشكل التالي:

$$\frac{\text{الدخل من غير الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الدخل من غير الفائدة (\%)}$$

هـ- نسبة المصاريف إلى الدخل (E/I): تقيس نسبة الدخل المتولد عن كل وحدة نقدية من المصاريف، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على أداء أفضل للبنك، وتظهر النسبة على الشكل التالي:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة المصاريف إلى الدخل (\%)} = \frac{\text{إجمالي المصاريف}}{\text{إجمالي الدخل}}$$

<sup>1</sup> فاطمة بشير قره فلاح، (2017): "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ص 63.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 63.

<sup>3</sup> نفس المرجع والصفحة.

و- معدل العائد على الودائع:

يقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الاستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي من أكبر مصادر التوظيف في البنك ويتم قياسه من خلال<sup>1</sup>:

$$\text{معدل العائد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الربح/إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ي- نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك:

تبين هذه النسبة إمكانية المصرف في تشغيل الأصول المدرة للدخل وهي حقوق الملكية والودائع والقروض في تحقيق الإيرادات، وكلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات. وعند حساب النسبة يتم قسمتها على معدل إجمالي الأصول وكما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك} = \frac{\text{إجمالي الأصول المدرة للدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات المصرفية}}$$

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، (2012): "إدارة البنوك المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن، ص111.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 112.

## خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك التقليدية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، لهذا تعد من أهم الركائز التي تستند إليها أية نخضة اقتصادية ولذلك تسعى إلى تحقيق أهدافها (السيولة، الربحية، الأمان) التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل الهدف البارز الذي تسعى هاته البنوك بمختلف أنواعها لتحقيقه هو الربحية الذي تم التطرق إليه في هذا الفصل كمؤشر لقياس كفاءة وجودة الأداء وعامل لتحقيق استقرار البنك التقليدي، فلابد لهذا الأخير أن يحرص على تحقيق نسب كبيرة وعليا للربحية مع التركيز على تحديد جميع العوامل المؤثرة والتي تؤدي إلى تقلبات في الربحية، بالإضافة إلى السعي نحو تعظيمها لضمان استمرارية البنك وبلوغ باقي أهدافه المرجوة.

## الفصل الثاني:

### النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد:

يعد موضوع الصيرفة الإسلامية من المواضيع الحديثة المبتكرة التي برز الاهتمام الكبير بها مؤخرا عربيا ودوليا، ويرجع ظهورها إلى الأزمة المالية العالمية 2008 التي نتجت عنها عدة مشاكل وصعوبات واجهها القطاع المصرفي وهذا ما أدى بهذا الأخير إلى ضرورة إيجاد بديل آخر للحفاظ على سلامة مركزه المالي وحمايته من الهشاشة وفعلا وجد هذا البديل ألا وهو التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي سواء كان هذا التوجه كاملا أو جزئيا.

وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول للتعرف على المصارف الإسلامية والمبحث الثاني آليات توجه البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية. أما المبحث الثالث سيتم فيه التطرق إلى المقاربة النظرية لنوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

### المبحث الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية مصطلح جديد نسبياً وتجربة حديثة النشأة مقارنة بالبنوك التقليدية، بالإضافة إلى اختلافها عن الأولى في خدماتها ومنتجاتها فالأولى تتعامل بصيغة ربوية أما الثانية أي المصارف الإسلامية فتتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: تعريف ونشأة المصارف الإسلامية

قبل التطرق لكيفية نشأة المصارف الإسلامية يجب معرفة أولاً ما المقصود بهذا المصطلح.

#### أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون المعاصرون في مجال العمل المصرفي بصفة عامة وفي وضع تعريف محدد للمصارف الإسلامية بصفة خاصة، وتم تعريفها بعدة تعريفات سيتم التطرق إليها على التوالي كما يلي:

يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها: "مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية، وهي مؤسسات لا تبغي الربح بالدرجة الأولى.<sup>1</sup>

كما أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة نقدية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم أفراد وشعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.<sup>2</sup>

هناك من عرفه أيضاً على أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً. ويعنى ذلك أن البنك الإسلامي يعد أحد

<sup>1</sup> يعرب محمود ابراهيم الجبوري، (2014): "دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص

.17

<sup>2</sup> غسان السبلاني، (2012): "المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: بيروت، لبنان، ص 84.

المؤسسات المالية الإسلامية وهو جزء لا يتجزأ من نظام المعاملات في الشريعة الإسلامية فالهدف من التعامل ليس لتحقيق المصالح الخاصة فقط وإنما إقامة المصالح الشرعية العامة والبعد عن الشبهات.<sup>1</sup>

وتعد المصارف الإسلامية منشآت مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الإسلامية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن المنصرم وهذا الدور يتزايد باستمرار وذلك بحكم ازدياد عدد العملاء الذين يتعاملون معها.<sup>2</sup>

وعرفها أحد رواد المصرفية الإسلامية بأنها "جهاز مالي يستهدف التنمية ويعمل في إطار الشريعة الإسلامية ويلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، ويسعى إلى تصحيح وظيفة رأسمال المجتمع".<sup>3</sup>

والمصرف الإسلامي مشروع اقتصادي تحكمه قواعد الشريعة الإسلامية ولهذا المشروع غايات اقتصادية وأهداف اجتماعية تبرز خصائصه.<sup>4</sup>

كما أن المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية استثمارية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية متحاشية الربا أخذاً وعطاءً واجتناب المحظورات الشرعية وتلتزم بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها وتستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلتزم بالقيم الأخلاقية كعدالة التوزيع والتكافل وكل ما هو من مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية".<sup>5</sup>

وهو أيضاً "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".<sup>6</sup>

من المفاهيم السابقة يتضح أن مفهوم المصرف الإسلامي يجب أن يشمل الجوانب التالية: أسس قبول الودائع، أسس استخدام الأموال، طبيعة البنك الإسلامي.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> أحمد شعبان محمد علي، (2013): "الصكوك والبنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 56.

<sup>2</sup> سامر جلد، (2011): "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دون طبعة، دار أسامة للنشر: عمان، الأردن، ص 215.

<sup>3</sup> نوري عبد الرسول الخاقاني، (2010): "المصرفية الإسلامية"، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 173.

<sup>4</sup> محمود حسين الوادي، (2010): "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 189.

<sup>5</sup> هشام أحمد عبد الحي، (2010): "المصرف الإسلامي: أسسه - خدماته - استثماراته"، دون طبعة، منشأة المعارف جلال جزي وشركاه: الإسكندرية، مصر، ص 16.

<sup>6</sup> سعيد علي العبيدي، (2011): "الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار دجلة: الأردن، ص 296.

<sup>7</sup> حسين سمحان، (2019): "إدارة العمليات المصرفية المحلية"، الطبعة الأولى، دار الأيام: عمان، الأردن، ص 18.

وعليه يمكن القول أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية أي أنها تقدم خدمات ومنتجات مالية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن تتقاضى في المقابل معدلات فائدة ربوية.

### ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية

مرت المصارف الإسلامية إبان نشأتها وتطورها بثلاث مراحل وهي:<sup>1</sup>

#### 1-2 المرحلة الأولى: مرحلة النشأة وإعادة الإحياء:

تعود بداية الصيرفة الإسلامية إلى الأيام الأولى للدعوة الإسلامية (صدر الإسلام) حيث عرفت الأعمال المصرفية واتخذت أشكالاً عدة في مجال إيداع الأموال بين الأفراد على أساس الثقة والأمانة أما استثمار الأموال فقد كان وفقاً لصيغتي المشاركة والمضاربة ثم بعد ذلك تم إنشاء بيت المال والذي كان بمثابة بنك الدولة.

نشأت المصارف منذ أن كانت هنالك ملكية خاصة، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يضارب بأموال خديجة رضي الله عنها وكانت قريش تضع أموالها كودائع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم.<sup>2</sup>

وما حدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو إعادة الإحياء والمأسسة في شكل يتناسب مع العمل المصرفي المعاصر ومتطلباته دون المساس بالأسس الشرعية التي يقوم عليها حيث كانت البنوك الإسلامية في ماليزيا 1940 والباكستان 1950 النماذج الأولى للصيرفة الإسلامية ثم مصارف الادخار بشمال مصر في مدينة غمر عام 1963 التي لم تلق نجاحاً كبيراً فدامت لمدة ثلاث سنوات ثم توقفت.

تميزت هذه المرحلة بقدر كبير من التنظير والتأطير لمبادئ الاقتصاد الإسلامي مع التركيز بصفة خاصة على العمل المصرفي باعتباره العصب الأساسي والتطبيق العملي لهذا النظام ولقد ساهم في هذه المرحلة العديد من الاقتصاديين المسلمين في الجامعات ومراكز البحوث بمساهمات خلاقة في إعادة إحياء وصياغة المبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية من ناحية وفي إيجاد وتدعيم سبل الحوار مع المهتمين من الممارسين للعمل المصرفي للدخول إلى المجال العملي بإنشاء مصارف إسلامية قادرة على وضع النظرية موضع التطبيق العملي.

<sup>1</sup> هاجر زارقي، (2015): "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع: الأردن، ص 15-17.

<sup>2</sup> أحمد صبحي العيادي، (2010): "إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها"، الطبعة الأولى، دار الفكر: الأردن، ص 70.

## 2-2 المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق والانتشار

كانت البداية الحقيقية لإنشاء أول مصرف إسلامي عام 1975 في دولة الإمارات العربية (مصرف دبي الإسلامي) مصاحبة لإنشاء بنك التنمية الإسلامي في المملكة العربية السعودية ومنذ ذلك التاريخ تعدد إنشاء المصارف الإسلامية حيث أصبح العمل المصرفي الإسلامي ومؤسساته تنتشر في كثير من الدول. ومع أن عمر الصيرفة الإسلامية في شكله المعاصر لم يتجاوز بعد الثلاثة عقود فقد حققت نموا كبيرا ليس فقط من حيث العدد ولكن أيضا من حيث حجم أصول الأموال التي تديرها ولقد انصب التركيز في هذه المرحلة على تحديد صيغ التمويل الإسلامية.

## 2-3 المرحلة الثالثة: مرحلة التطوير والابتكار

وهي المرحلة الحاضرة حيث تتميز بالخصائص التالية:

تطوير وابتكار العديد من المنتجات التي تعتبر بديلة لمنتجات الصيرفة التقليدية سواء في مجال التمويل أو الاستثمار، حيث لم تكتف بصيغ التمويل المعروفة (المرابحة، السلم، الإجارة، المشاركة، المضاربة...) بل قامت بتطوير هذه الصيغ بالتداخل فيما بين صيغتين أو أكثر وأصدرت بطاقات ائتمان إسلامية، كما يجري تطوير صناديق الاستثمار الإسلامية، وتطوير صيغ لتمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية كإنشاء صندوق البنى التحتية، بالإضافة إلى ذلك قامت المصارف الإسلامية بالتوجه نحو سياسات التصكيك وتطويرها.

انتشرت المصارف الإسلامية بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل امتدت إلى البلدان غير الإسلامية مثل أمريكا، بريطانيا، سويسرا...، وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول بريطانيا التي توجد فيها خمسة بنوك إسلامية بشكل كامل، وسبعة عشر بنك في شكل نوافذ إسلامية، ولقد بلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في سنة 2010 ما يقارب 350 نافذة.

بلغ عدد المصارف الإسلامية عام 2010 أكثر من 450 مصرفا على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى أكثر من 800 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تصل في نهاية سنة 2024 إلى أكثر من 999 مليار دولار أمريكي.

الجدول (1-2): تطور وازدياد عدد المصارف الإسلامية حتى سنة 2023

1987	خمسة وتسعون مصرفا إسلاميا وفروعا إسلامية أخرى لمصارف ربوية.
2000	مئتان وعشرة مصرفا إسلاميا.
2013	خمسة مائة وعشرون مصرفا إسلاميا.
2019	خمسة مائة وستة وعشرون بنكا إسلاميا بما فيها 207 نافذة إسلامية.
2020	أكثر من سبعة مائة بنكا إسلاميا.
2021	1400 مؤسسة مالية إسلامية.
2023	1407 مؤسسة مالية إسلامية منتشرة في 131 دولة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

✓ قادري محمد الطاهر، (دون سنة): "عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، المنعقد يومي 23-24 فيفري 2011، كلية الاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، ص6.

✓ كتاف شافية، (2022): "واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، سطيف، الجزائر، ص176.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

أولا: موارد الأموال في المصارف:

تمثل الجانب الأكبر والأهم من الموارد وأكثرها خصوبة وهي التي يقوم عليها عمل المصرف الإسلامي التمويلي والاستثماري، وتتمثل تلك الموارد في الودائع المختلفة بالمصارف الإسلامية والتي تتضمن ما يلي:<sup>1</sup>

أ\_ الحسابات الجارية (الودائع الجارية): وتسمى أحيانا الودائع تحت الطلب أو بالاطلاع، وتمثل الأموال التي يودعها المودعون في المصرف الإسلامي دون أي فائدة ربوية بمثابة الأمانة بغرض التعامل عليها بالشيكات أو الانتفاع من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة التي لديهم في مكان آمن. وحيث لا يكون

<sup>1</sup> أشرف محمد دوابه، (2012): "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص ص71-72.

هناك أية قيود على السحب منها ولا يوجد تفويض صريح من مودعيها للبنك باستخدامها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي يمارسها البنك الإسلامي لذلك فإن البنك الإسلامي يستخدم نسبة محدودة منها يضيفها إلى أمواله المعدة للتوظيف لكي يوفر لنفسه السيولة الكافية لمقابلة السحب منها. يمكن القول أن أهمية هذا النوع من الودائع تنخفض بالنسبة للبنك الإسلامي كقاعدة أسس عليها استخداماته من حيث الأهمية.<sup>1</sup>

### ب- الحسابات الادخارية (ودائع التوفير):

هي ودائع صغيرة غالباً، يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في سحب بعض أو كل الوديعة متى شاء ولكن لا يحق له سحب دفتر شيكات على وديعته تلك ويتعامل البنك الإسلامي مع الودائع الادخارية بطريقتين:<sup>2</sup>

- **معاملة القرض الحسن:** حيث لا يدفع لأصحابها أي أرباح تنجم عن استثمار هذه الأموال وهم بالمقابل لا يتحملون الخسائر التي قد تنجم عن استثمار هذه الأموال.

- **حساب الاستثمار:** يقوم المودع بوضع جزء من أمواله في حساب الاستثمار وجزء في حساب الوديعة لمقابلة احتياجات سحبه وذلك وفقاً للاتفاق بين البنك والمودع. وتمثل الأنشطة الاستثمارية المختلفة وفيها لا يحدد البنك الإسلامي عائداً محددًا سلفاً عليها، ويتحدد العائد وفقاً لطبيعة النشاط الاستثماري وفترة وفقاً لما يتمخض عنه نشاط توظيف هذه الموارد.<sup>3</sup>

### ج- الودائع لأجل:

وهي الأموال التي تودع لدى البنك الإسلامي وتبقى تحت تصرفه لمدة معينة لا يحق خلالها للمودع أن يقوم بسحب جزء من هذه الأموال ويقوم البنك الإسلامي أو كنياب عن أصحاب الودائع باستثمار هذه الودائع مباشرة أو يدفعها إلى من يستثمرها من خلال الصيغ المختلفة للتوظيف للبنك الإسلامي.

<sup>1</sup> رشاد العصار، (2010): "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 120.

<sup>2</sup> محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

<sup>3</sup> سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الجدول رقم (2-2): ودائع وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حسب المناطق الإسلامية لسنة 2022

المنطقة	مجموع الودائع	النسبة %	مجموع الأصول	النسبة %
قطر	317,16 مليار ريال	3,2	آسيا	18,7
دول مجلس التعاون الخليجي	28 مليار دولار	49	دول مجلس التعاون الخليجي	40,3
دول شمال افريقيا الشرق الأوسط	433 مليار دولار	38,6	دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	38,6
الامارات	118 مليار دولار	2,9	افريقيا	0,8
مصر	390,7 مليار جنيه	6,3	أوروبا وأمريكا وأستراليا	1,7
المجموع	1286,86	100	المجموع	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر متنوعة.

ثانيا: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يمكن تبويب عمليات البنوك الإسلامية إلى مجموعات على النحو التالي:<sup>1</sup>

1-2 أنشطة مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلا: فهي بعيدة عن التعامل بالفائدة وتندرج تحت نشاط الخدمات المصرفية هذه ما يلي:

- قبول الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في حسابات الائتمان والحسابات تحت الطلب.
- قبول الودائع لغايات الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير وحسابات لأجل وحسابات الاستثمار المخصص.
- إدارة الممتلكات، القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات.
- صرف الشيكات، وتحصيل الأوراق التجارية، وإصدار الحوالات وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار الكفالات وخطابات الضمان.
- تقديم الخدمات الاستشارية وإدارة محافظ العملاء.

<sup>1</sup> سامر جلد، مرجع سبق ذكره، ص ص 218-219.

**2-2 أنشطة التكافل الاجتماعي:** وهي أنشطة تنفرد بها البنوك الإسلامية، ومع أنها تتطلب تمويلا إلا أن ذلك يتم بدون فوائد ومن هذه الأنشطة:

- تجميع الزكاة من مساهمي البنك وأصحاب الاستثمار لديه.
- صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية.
- صرف القروض الحسنة (بدون فوائد) لمن يستحقها مع مراعاة أنه في حالة عدم القدرة على السداد فنظرة الى ميسرة.

**2-3 أنشطة استثمارية:** باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، ولعل هذه الأنشطة تمثل عصب البنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار، ويندرج تحت هذه الأنشطة الاستخدامات الأساسية للمصارف الإسلامية والتي تتمثل في صيغ التمويل والاستثمار المعروفة في الفقه والاقتصاد الإسلامي، مع الإشارة إلى أن هذه المصارف لا تطبق كل تلك الصيغ بل معظمها، والتي تتمثل في:<sup>1</sup>

**أ- المضاربة:** هي تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، والخسارة (إن حدثت) تقع على صاحب المال إلا إذا ثبت التقصير من جانب العامل أو المضارب فإنه يضمن رأس مال المضاربة. ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المدخرين بصفته مضاربا، بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته ربا للمال، وهذا ما يسمى بإعادة المضاربة.

**ب- المشاركة:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال. ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها.

**ج- المراجعة:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه. وهي إحدى صور البيوع والبيع جائز شرعا<sup>2</sup>. ويعتبر الباحث سامي حمود (رحمه الله) أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب الأم للإمام الشافعي (رضي الله عنه) وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.

<sup>1</sup> سليمان ناصر، (2012): "التقنيات البنكية وعمليات الائتمان"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 120-122.

<sup>2</sup> بن عزة إكرام، (2018): "مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، تلمسان، الجزائر، ص 80.

د- **الإجارة:** وهو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه أحيانا باسم الإيجار أو التأجير، وهو لا يختلف كثيرا عن الائتمان التجاري الذي تطبقه البنوك الأخرى، والذي يعرف بالفرنسية *Crédit-bail* وبالإنجليزية *Leasing*.

هـ- **الاستئصال:** وهو أن يطلب العميل من المصرف الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات. فبعد إبرام العقد مع العميل يقوم البنك الإسلامي بإبرام عقد استئصال مواز مع مداول لإنجاز مسكن بالمواصفات المتفق عليها، مع ضرورة توافق الأجل بين العقدين، وعند الاستلام من المداول يسلم البنك الإسلامي هذا المسكن للعميل بhamش ربح، ومقابل تحصيل ثمنه بالتقسيم عادة مقابل ضمانات، قد تكون العقار نفسه أو ضمانات أخرى تدفع مسبقا.

و- **السلم:** وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي لكنه يختلف عنه في تقديم ثمن السلعة عند إبرام العقد على أن يتم التسليم لاحقا وقد شرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة. بحيث يدفع المصرف الإسلامي ثمن البضاعة إلى العميل كرأس مال السلم وكنوع من التمويل، وفي أجل استلام البضاعة يطلب المصرف الإسلامي من العميل بيعها لصالح البنك بhamش ربح معين.

ز- **القرض الحسن:** هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض، على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة، والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام.

وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء، كما أن معظمه يوجه لأغراض اجتماعية أو استهلاكية، إلا أن بعض البنوك الإسلامية قد يقدمه لأغراض إنتاجية فيصبح من صيغ التمويل بالنسبة لها.

وإذا كانت هذه أهم صيغ التمويل التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها، فإن هذه الأخيرة من جهة أخرى تقدم خدمات مصرفية لا تختلف فيها عن البنوك التقليدية، وذلك لعدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأهم هذه الخدمات:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 205-207.

- ❖ **إصدار الشيكات:** وهي عبارة عن أوامر من العميل إلى البنك الذي له فيه حساب جار ليدفع إلى حامل الشيك أو إلى شخص ثالث مبلغ معين، وهذا النوع من التعامل لا غبار عليه من الناحية الشرعية، لأنه تنفيذ لعقد الوديعة بين الطرفين وخالي من الربا، لذا تتعامل به البنوك الإسلامية.
- ❖ **بيع وشراء العملات:** ليس هناك ما يمنع قيام البنك الإسلامي بهذا النشاط بشرط أن يكون يدا بيد، لأن ذلك يعتبر بيع بغير جنسه، لا أثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة. ولا يشترط في يد بيد أن تكون عملة حقيقية، فقد تكون شيكات سياحية أو شيك عادي أو سند تمويل أو حوالة لأن هذه جميعا تقوم مقام العملة الحقيقية.
- ❖ **تحصيل وخصم الكمبيالات:** يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتحصيل (سندات الديون) التي يضعها الدائنون لدى الصرف ويفوضونه في تحصيلها، وله أن يأخذ اجرا أو عمولة مقابل هذه الخدمة، لكنه لا يستطيع القيام بعملية خصم (حسم) الكمبيالات.
- ❖ **الاعتمادات المستندية:** وهي عبارة عن تعهد من بنك ما بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد. ويمكن البنك الإسلامي القيام بهذه العملية مقابل عمولة متفق عليها.
- ❖ **خطابات الضمان:** تقدم البنوك الإسلامية خطابات الضمان (نوع من الكفالة) لطالبيها مقابل أجر أو عمولة، إذا كان للعميل حساب جار يغطي قيمة خطاب الضمان. فإذا لم يكن فيمكن للبنك أن يمول المشروع أو جزء منه مقابل المشاركة في الغرم وربما تحمل الغرم كله والمشاركة وربما تحمل الغرم كله والمشاركة في الربح (المضاربة) أن أي أسلوب آخر لا يخل بأحكام الشريعة.
- ❖ **عمليات الأوراق المالية:** ويمكن للبنوك الإسلامية القيام بهذه العمليات إذا كانت ضمن حدود المشروع، مقابل تقاضي عمولة من عملائها. على سبيل المثال: يمكن حفظ الأسهم وخدمتها إذا كانت المشاريع ذات مباحة، بينما لا يجوز خدمة المستندات المتمثل بربحها في فوائد ربوية. كما يمكن للبنك الإسلامي القيام بعملية اكتتاب الأسهم لبعض الشركات على أن تكون الشركة في تركيبها ونشاطها ملتزمة بأحكام الشرع.
- ❖ **التحويلات النقدية:** تقوم البنوك الإسلامية بهذه العملية مقابل عمولة، فالبنك يأخذ عمولة أو أجر مقابل قيامه بدفع مبلغ معين في مكان غير المكان الذي نشأ فيه الدفع، سواء كان التمويل داخلي أو خارجي.
- ❖ **البطاقات الائتمانية:** تقدم البنوك الإسلامية البطاقات الائتمانية وتكتفي بما تحصل عليه من أتعاب من التجار نظير الخدمة التي تقدمها.

❖ الخدمات البنكية الالكترونية: تقدم البنوك الإسلامية الخدمات الالكترونية، مثل: الهاتف المصرفي، خدمات الانترنت، والصرف من خلال مكائن الصرف، وتسديد الفواتير العامة، وغيرها من الخدمات المصرفية الحديثة المتطورة.

مما سبق يتضح أن البنوك الإسلامية قادرة على القيام بمعظم الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية إضافة إلى خدمات ومنافع أخرى.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف المصارف الإسلامية

خصص هذا المطلب لمعرفة أهمية المصارف الإسلامية والأهداف المرجوة منها.

أولاً: أهمية المصارف الإسلامية: ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية الى ما يلي:<sup>1</sup>

- تلبية رغبة المجتمع المسلم في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات الشرعية في الأنشطة المصرفية.
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.
- أن البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتسيير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية.
- إن البنوك الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة الاكتمال وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التي عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي والدخل القومي والعائد الاجتماعي وذلك بتطبيق صيغ استثمارية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام، بحيث يتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وكي يتحقق التعاون والتكافل الاجتماعي في ظل أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية.
- إن الحاجة للبنوك الإسلامية ذات مقاصد عقائدية لتطهير المعاملات المصرفية من الربا، ومقاصد اجتماعية ومالية واقتصادية لذلك يحرم على المسلمين التعامل مع البنوك التي تتعامل بالفائدة الأمر الذي استدعى ضرورة تواجد هذه البنوك في كافة بقاع العالم.

<sup>1</sup> موقع مصرف الجمهورية:

ثانيا: الأهداف:

تهدف المصارف الإسلامية أساسا إلى:<sup>1</sup>

- خدمة وتشجيع الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، وتجميع مدخراتهم واستثمارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الإسلامية.
  - توفير الأموال اللازمة للقطاعات الاقتصادية التي لا ترغب بتمويل من المصارف الربوية.
  - إدخال خدمات تضمن التكافل الاجتماعي المنظم على أسس الشريعة الإسلامية أي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية على أسس إسلامية.
- وهناك من صنفها إلى العديد من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:<sup>2</sup>

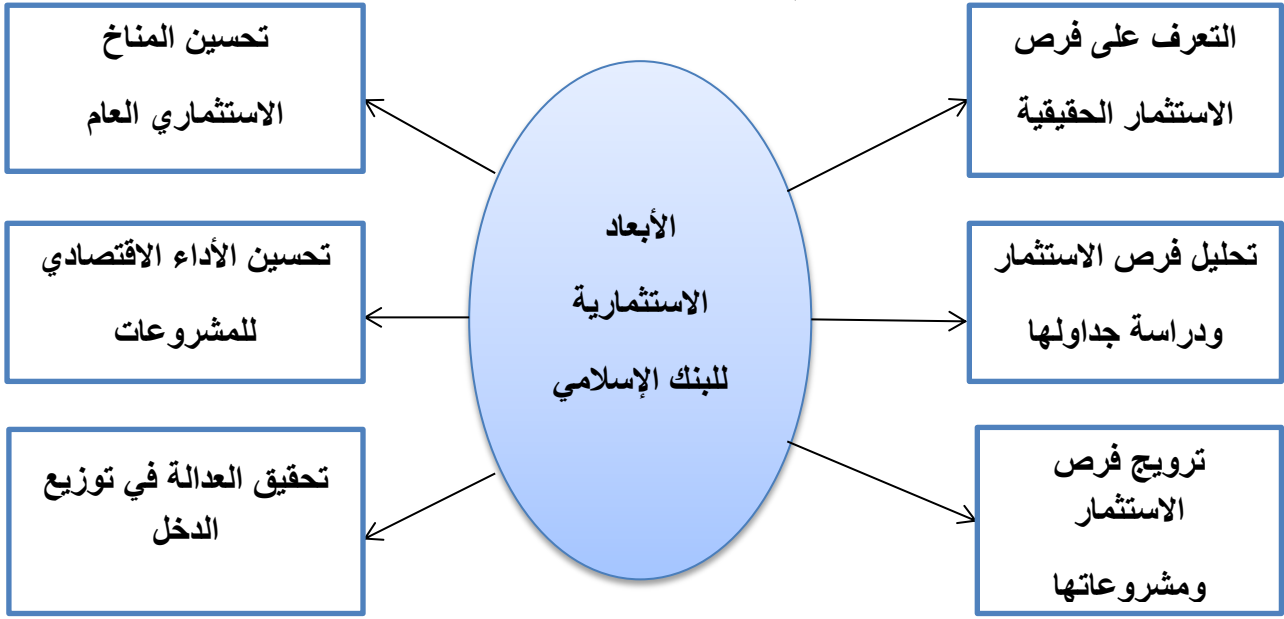
1-2 الأهداف المالية:

- أن المصرف الإسلامي باعتباره وسيط مالي بمبدأ المشاركة، فإن له العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحه في أدائه لدور الوساطة وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهي:
- أ- جذب الودائع وتنميتها: تعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها، ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية، ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.
  - ب- استثمار الأموال: تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية. إن الدور الاستثماري للبنوك الإسلامية له أبعاد متكاملة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> أنس البكري، (2012): "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ص 130.

<sup>2</sup> مطهري كمال، (2011): "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، الجزائر، ص ص 26-28.

الشكل رقم (2-1): الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية



المصدر: مطهري كمال، (2011): "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص 27.

**ج- تحقيق الأرباح:** الأرباح هي نتاج نشاط البنك الإسلامي وهي محصلة العمليات الاستثمارية ومردود الخدمات البنكية التي تتجلى في صورة أرباح توزع على المودعين والمساهمين طبقاً لمعيار مشاركة كل منهم في عمليات التمويل بالإضافة إلى أن نمو أرباح البنوك تؤدي إلى نمو القيمة السوقية لأسهم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التابعة، ومن هنا نرى بوضوح أهمية تحقيق الأرباح للبنك الإسلامي حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

## 2-2 أهداف خاصة بالمتعاملين: تتمثل في:

- تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وتوفير التمويل للمستثمرين في جو من الثقة والأمان.
- توفير التمويل اللازم للمستثمرين.
- توفير الأمان للمودعين والثقة من خلال توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات سحب الودائع خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة.

2-3 أهداف ذاتية: إن إيمان إدارة البنوك الإسلامية بدور الإنسان وأهميته في تفعيل دورة الإنتاج دفعها إلى ضرورة بل حتمية العمل الدؤوب على أعداد البرامج وإقامة ورش عمل غايتها تعزيز قدرات العاملين والاداريين لضمان ما يلي:

#### أ- تطوير وتحسين أداء ومهارات العاملين:

إن العنصر البشري هو العامل الرئيسي الفاعل في أي عمل منتج ولاسيما في تحقيق فرص تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة فالأموال بحد ذاتها لا تدر عائدا ما لم يتم استثمارها ولكي يحقق البنك الإسلامي غايته الاستثمارية والخدمية كان لا بد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال. لذا فإن توافر فريق عمل يتمتع بالخبرة البنكية هو أمر أساسي وإن استمرارية البنك في تنمية مهارات وأداء العنصر البشري العامل لديه من طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل ينعكس إيجابا على نسب أرباحه ويؤمن له الاستمرارية والازدهار.

#### ب- تحقيق النمو والاستمرارية:

الاستمرارية والنمو هما الهدفان الرئيسيان اللذان تعمل إدارات المؤسسات بصفة عامة على تحقيقهما ولعل البنوك بشكل عام أكثر المؤسسات حرصا على تحقيقهما، ومن المؤكد بأن استمرارية البنوك الإسلامية تستوجب تحقيق معدل نمو يتيح لها الاستمرار والتوسع والصمود في وجه التحديات والمنافسة التي تواجهها في الأسواق البنكية.

#### ج- التوسع جغرافيا واجتماعيا:

من أجل أن تتمكن البنوك الإسلامية من تحقيق أهدافها السابقة وتوفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين يتوجب عليها العمل على توسيع مناطق انتشارها جغرافيا وزيادة عدد فروعها في داخل المناطق التي تتواجد بها مما يتيح لها القدرة على تغطية أكبر قدر ممكن من مكونات المجتمع، وتوفر أوسع قدر من الخدمات الشرعية للمتعاملين معها في مناطق تواجدهم بسهولة ويسر والعمل الدؤوب على جذب عملاء جدد.

#### 2-4 أهداف ابتكارية: لكي تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق البنكية

ومواكبة التطور القائم تعمد إلى العمل بشكل دائم على ابتكار آليات وأساليب حديثة في المجالات التالية:

-ابتكار وتطوير صيغ الاستثمار: حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية، فلجذب المستثمرين لا بد من توفير التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك الإسلامي أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-ابتكار وتطوير خدمات مصرفية: على البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على البنك الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

لمواجهة المنافسة القائمة من جانب البنوك التقليدية، كان لابد للبنوك الإسلامية من أن تعمل جاهدة على توفير ما يتطلبه عملائها من التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة من خلال ابتكار صيغ استثمارية شرعية وابتكار وتطوير خدمات لا تتعارض مع أحكام الشريعة لخدمة عملاء البنك الإسلامي.

وهناك عدة أهداف أخرى تهم المجتمع والاقتصاد الوطني وتساهم في نشر المفاهيم والقيم الإسلامية واردة في ما يلي:

- تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على أسس مثالية شرعية.
- السعي لتحرير المعاملات البنكية من المحظورات الشرعية(الربا، الغرر والاحتكار) وتحقيق العدل في توزيع عوائد استخدام الثروات بين أصحاب الأموال والقائمين على إدارتها والمحتاجين.
- تقديم بدائل استثمارية وخدمات بنكية شرعية لتحل مكان كل ما هو تقليدي تدور حوله الشبه.

### المبحث الثاني: آليات توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

لم يقتصر تقديم المنتجات البنكية الإسلامية أو العمل المصرفي الإسلامي عامة على المصارف الإسلامية فقط، بل امتد ليشمل باقي أنواع البنوك الأخرى وهو ما يعرف بظاهرة التحول التي تبنتها مختلف البنوك الربوية بدوافع عدة وهذا ما أدى إلى تسارع عدد من البنوك التقليدية إلى تقديم هاته المنتجات الإسلامية بأشكال وأساليب ومداخل متعددة، فنجد أن البعض من البنوك سجلت تحولا تاما من بنك تقليدي إلى إسلامي أي بأسلوب كامل، أما البعض الآخر فكان تحوله بصفة جزئية فقط أي إدخال جزء من أعمال المصارف الإسلامية إلى البنك تقليدي وهذا يكون وفق فتح نوافذ أو فروع متخصصة بالإضافة إلى العديد من الأشكال الأخرى التي شهدتها هاته الظاهرة.

### المطلب الأول: مفهوم توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

لقد تعددت المفاهيم حول ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية كما يلي:

التوجه أو التحول يعني: "الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا، بمعنى أن الوضع الفاسد في البنك التقليدي يكمن في تعامله بأنواع من المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة، وفي طبيعتها التعامل بالربا، أما الوضع الصالح فهو عبارة عن نبذ التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة، وفي مقدمتها التعامل الربوي، وإبداله بالتعامل المشروع الذي أحله الله سبحانه وتعالى".<sup>1</sup>

يعني تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية "بأن ينتقل البنك من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإن عمل البنوك التقليدية يكمن في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وفي طبيعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية هدفها تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك كله بناء على أن الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله، والإفلاع عن التعامل بالربا أخذا وعطاء".<sup>2</sup>

عملية التحول هي: "وجود رغبة لدى البنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية وذلك إما بشكل كلي من خلال الإحلال الكامل للعمليات المصرفية الإسلامية محل العمليات المصرفية التقليدية أو بشكل جزئي من خلال تقديم

<sup>1</sup> يزن خلف سالم العطييات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> نايف بن جمعان الجريدان، (2014): "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، مجلة الشريعة والقانون والدراسات

الإسلامية، العدد 23، السعودية، ص 152.

منتجات وخدمات إسلامية بجانب المنتجات والخدمات التقليدية وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية وربحية صرفة".<sup>1</sup>

وبمعنى أكثر تفصيلاً: "ترك البنوك التقليدية لأساليب عملها وأنشطتها ومعاملاتها المحرمة شرعاً واستبدالها بأساليب وأنشطة ومعاملات تختلف عن سابقاتها في الشكل والمضمون بشكل يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي وأخذ موافقته".<sup>2</sup>

والتحول هو: "العملية الناشئة من تحول بنك تقليدي للعمل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية في جميع الخدمات التي يقدمها لعملائه".<sup>3</sup>

مما سبق يمكن توضيح أن تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو:

"الانتقال من الصيغة الربوية وتركها والتخلي عنها وإحلال محلها الصيغة الإسلامية وهذا الانتقال يكون تام (كلي) أي بإنشاء بنك إسلامي أو ناقص (جزئي) بإنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية أو بفتح نوافذ إسلامية داخل البنك التقليدي".

وهذا التحول حتى يتم لابد من صدور قرار عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي والحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول البنك التقليدي وتعديل نظامه الأساسي. أي أن التحول لا يتم بصفة عشوائية بل يتم بعد القيام بإجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية.

### المطلب الثاني: أسباب ودوافع توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

يعود توجه البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية إلى عدة أسباب ودوافع وهي:<sup>4</sup>

أولاً- أسباب شرعية: ينطلق عمل البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف تماماً عن أساس البنوك التقليدية بحيث يركز على مبدأ الإستخلاف في الأرض وأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى للإنسان بالوكالة، حيث يعتبر العمل

<sup>1</sup> قمومية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص25.

<sup>2</sup> نفس المرجع والصفحة.

<sup>3</sup> نامر علي النويران، (2015): "ظاهرة تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي" الأثار والمشكلات، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون: "الاقتصاد

الإسلامي: الحاجة الى التطبيق وضورات التحول"، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات، ص50.

<sup>4</sup> قمومية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص25-28.

بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان بترك الربا والتخلص منه وهو أهم سبب عقائدي لتحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية. حيث أن الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيقه شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه هو الدافع الرئيسي وراء تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

**ثانياً- أسباب اقتصادية:** بالإضافة إلى الأسباب الشرعية الدافعة بالبنوك التقليدية بالتحول إلى المصرفية الإسلامية هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- أ- **السعي نحو تعظيم الربح:** وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف إليه البنوك التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الربح بحيث أن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ البنوك التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب.
- ب- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة:** ويتحقق ذلك بمشاركة البنوك في مشاريع المقترضين بالربح والخسارة، على عكس الوضع السائد في نظام الفائدة الربوية.
- ج- **الحد من التضخم:** لأن زيادة عرض النقود عن طريق إحداث الائتمان في البنوك الربوية لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة عرض السلع والخدمات وبالتالي زيادة ارتفاع الأسعار لأن النقود المضافة إلى النظام النقدي لا تقابلها سلع وخدمات لكن نظام المصرفية الإسلامية لا يقوم على آلية زيادة الائتمان مما يضمن عدم وجود تضخم وزيادته.
- د- **الحد من البطالة:** باعتبار أن النظام الربوي للبنوك التقليدية يحد من توسع الاستثمارات، وبالتالي الحد من مناصب الشغل والتوظيف إلا أن المصرفية الإسلامية لا تقف حجر عثرة أمام توسع الاستثمارات بل تنميها وتزيد فيها مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

**ثالثاً- أسباب أخرى:** يمكن ذكرها في ما يلي:

❖ **محاكاة النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية:** إن النجاحات التي حققتها المصرفية الإسلامية والتطور المستمر لمعدلات نموها خلال العقود الأخيرة تعد من الأسباب التي دفعت العديد من البنوك التقليدية للتوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي، حيث توقع خبراء في صناعة التمويل الإسلامي بأن تصل قيمة الأصول التي تديرها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم بحلول السنوات القادمة إلى أكثر من 04 ترليون دولار أمريكي.

❖ الأزمة المالية العالمية 2008: أصبح من المعروف أن هذه الأزمة تركت آثارا سلبية على جميع القطاعات دون استثناء، خاصة القطاع المالي وأفلست العديد من البنوك التقليدية جرائها، إلا أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية قد تأثرت بالأزمة تأثرا محدودا وغير مباشر، واستطاعت البنوك الإسلامية الخروج من الأزمة بأقل الخسائر وكان لهذه النتائج سبب وراء تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية.

### المطلب الثالث: أشكال وأساليب توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

ويقصد بشكل التوجه أو التحول الطريقة التي اختار البنك التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهم أشكال التحول:

#### أولا: التوجه الكلي للبنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

التحول الكلي من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة<sup>1</sup>، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول، إذ أنه مبني على الابتعاد عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وقد نفذت العديد من المصارف التقليدية هذا الشكل من التحول، مثل بنك الجزيرة، ومصرف الشارقة ومصرف الامارات وبنك الكويت الدولي<sup>2</sup> قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية<sup>3</sup>، مثلما حدث في السودان وباكستان وايران. وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتخارج خلالها من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الامارات العربية<sup>4</sup>. وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة

<sup>1</sup> رحمانى أحمد، (2020): "النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو المصرفية الإسلامية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص74.

<sup>2</sup> موسى أحمد عدي عمر، (2016): "متطلبات تحويل المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، أندونيسيا، ص82.

<sup>3</sup> رديف مصطفى، (2015): "إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3، سيدي بلعباس، الجزائر، ص132.

<sup>4</sup> مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، (2006): "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة مصر الدولية، القاهرة، مصر، ص ص 92-93.

لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### ثانياً: التوجه الجزئي للبنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية

تتخذ هذه البنوك في هذا النوع من التوجه شكلين هما:

#### 1-2 التوجه بفتح فروع متخصصة في البنوك التقليدية

في هذا الشكل يقوم البنك التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالبنك التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة.<sup>1</sup>

تعد من أكثر الأساليب شيوعاً في مجال التطبيق العملي وفي هذا الشكل يقوم البنك الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين:<sup>2</sup>

- إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية، وقد ركزت الكثير من البنوك الربوية على هذه الطريقة باعتبارها أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى.

- تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخييرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد أو التحول إلى فرع آخر.

والفروع عبارة عن وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، وتنشأ من طرف المصارف الربوية.<sup>3</sup>

#### 2-3 التوجه بإنشاء نوافذ نحو المصرفية الإسلامية

<sup>1</sup> بن ثابت علال، (2018): "تحول البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية"، المؤتمر الدولي حول "التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر الأسس والآليات"، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، ص6.

<sup>2</sup> بنوجعفر عائشة، (2020): "الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية"، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد7، العدد1، الجزائر، ص ص7-8.

<sup>3</sup> نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني

يقصد بها بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية. ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.<sup>1</sup>

وأول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية في الدول الغربية غير الإسلامية، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء -من الجاليات الإسلامية- الذين يمتنعون عن التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة الإسلامية وذلك لأسباب عقائدية، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضا مثل مصر، السعودية، الأردن والامارات وغيرها من الدول.<sup>2</sup>

### الجدول رقم(2-3): عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية بالجزائر لسنة 2021

البنك	عدد النوافذ
البنك الوطني الجزائري BNA	59
القرض الشعبي الجزائري CPA	31
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: خطوي منير، (2021): "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، ص 89.

وهناك من نص على أن هذه الطريقة تتخذ عدة صور وهي:<sup>3</sup>

### الصورة الأولى: استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

تقوم بعض المصارف التقليدية باستحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، عن طريق تصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة والمراجعة والإستصناع والإجارة وبيع السلم. والملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي لا يمنح الصيغ

<sup>1</sup> عزوز مناصرة، نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنات، المؤتمر الدولي الثامن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، ص 950.

<sup>2</sup> مريم سعد رستم، (2014): "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ص 27.

<sup>3</sup> نايف بن جمعان الجريدان، مرجع سبق ذكره، ص 156-158.

والخدمات الإسلامية أي استقلال عن باقي الصيغ والخدمات التقليدية التي يقدمها، بحيث تشكل الخدمات والصيغ المصرفية التي يقدمها المصرف مزيجاً بين ما هو مباح شرعاً، وآخر محرم.

### الصورة الثانية: إنشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

وذلك عن طريق قيام المصرف التقليدي بإنشاء نوافذ متخصصة تقدم الخدمات المصرفية والاستثمارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني قيامها بتخصيص جزء أو حيز منها يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئاً من الاستقلال المكاني داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلال المالي والإداري اللازم بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي.

### الصورة الثالثة: فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

تقوم بعض المصارف بفتح فروع متخصصة تمارس في جميع نشاطاتها التعاملات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة. وتعد هذه الصورة من أكثر الصور التي تمارسها المصارف في التخلص من المعاملات الربوية.

### الصورة الرابعة: إنشاء مصارف جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

وفي هذه الصورة يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات والصيغ المصرفية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن المصرف التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا المصرف أو جزء منها تعود إلى المصرف التقليدي ويعد هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعاً.

ثالثاً: أشكال أخرى للتوجه نحو المصرفية الإسلامية:

اتخذت البنوك التقليدية في خوضها لغمار هذه التجربة أشكالاً أخرى لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية تتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>

### 3-1 توفير أدوات تمويل إسلامية:

في هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية ومن خصائص هذا الأسلوب:

- تلجأ إليه المصارف التقليدية التي يكون هدفها في الأساس تجارياً بحتاً.
- تواجد ازدواجية مفتوحة أو غير مقيدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.
- ومن مزايا هذا الأسلوب بأنه يعتبر أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ومن عيوبه ضعف نسبي في تحقيق الاختراقية السوقية التي استهدفتها المصارف.

### 3-2 إنشاء صناديق استثمار إسلامية:

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بإنشاء صناديق استثمار تسيير وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية. وتكيف تلك الصناديق من الناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويشترك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقاً لشروط نشرة الإصدار، وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية، والذي تمثل فيه إدارة الصندوق دور المصارف الذي يقوم بتجميع الأموال من المكتتبين في الصندوق واستثمارها

<sup>1</sup>فلاق علي، (2018): "النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، الجزائر، ص 169-170.

وفقاً لمنهج الاستثمار الإسلامي. ومن الأمثلة على هذا الأسلوب صناديق الاستثمار الإسلامية في شركة الراجحي وبنك الجزيرة والبنك السعودي الهولندي.

**3-3 التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي:** مثلما حدث بقرارات سيادية في كل من إيران سنة 1980، وباكستان سنة 1981، والسودان 1990.

مما سبق يمكن توضيح إيجابيات وسلبيات أساليب التحول للعمل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية ومقارنتها في الجدول التالي:<sup>1</sup>

الجدول رقم (2-4): مقارنة بين أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

الأسلوب	الإيجابيات	السلبيات
أسلوب التحول الجزئي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التمتع بدرجة عالية من الأمان وذلك فيما لو تعرضت التجربة لأي خسارة، لأن ضررها سيكون محصوراً في النافذة أو الفرع النموذجي ولا يمس البنك الرئيسي.</li> <li>- يتيح لإدارة البنك اكتساب الخبرة اللازمة في مجال التحول والكفيلة بتقليل الأخطاء والمشاكل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صعوبة تحقيق استقلالية النافذة أو الفرع عن البنك الرئيسي إدارياً ومالياً.</li> <li>- قيام البنك الربوي بتأسيس نموذج إسلامي في أحد فروعها سيحجب ثقة المجتمع عن الفرع نظراً لعدم اقتناعه بمصداقيته وجدية التزامه.</li> <li>- هذا الأسلوب مكلف حيث سيجعل البنك الرئيسي يقوم بتوفير رأس مال مستقل للنافذة أو الفرع، إضافة إلى تكاليف إعدادة للتحول.</li> </ul>
أسلوب التحول الكلي "دفعة واحدة"	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تتميزه بقصر فترة التحول من خلال إعداد برنامج محدد رسمياً.</li> <li>- التخلص من الفوائد جملة واحدة وعدم الاستمرار في التعامل الربوي.</li> <li>- اكتسابه الثقة والمصداقية من المجتمع بتخلصه نهائياً من التعامل الربوي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتفاع معدل أخطاء العمل.</li> <li>- انخفاض معدل الأداء كما وكيفا، لعدم تلقي القوى العاملة للتدريب اللازم لمواجهة أعباء مهامهم الجديدة.</li> <li>- زيادة نفقات العمل.</li> <li>- ارتفاع حدة الإشراف.</li> </ul>
أسلوب التحول	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود خطة وفترة زمنية محددة للتحول.</li> <li>- قلة الأخطاء والمشاكل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يوافق حالة تحول النظام المالي في البلد كلية إلى نظام مالي إسلامي فهنا ليس في يد البنك وقت كافي بل يجب</li> </ul>

<sup>1</sup>قومية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<p>عليه التحول فورا مثلما حدث في السودان وباكستان.</p>	<p>المرحلي "التدريجي"</p>
--	-------------------------------

المصدر: قمومية سفيان، (2019)، "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 19.

### المبحث الثالث: المقاربة النظرية لنوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

يتناول هذا المبحث بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية ونشأتها أهدافها في البنوك التقليدية وكذا معرفة دوافع فتح هذه النوافذ.

#### المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النوافذ الإسلامية أولا ثم الوقوف على نشأتها ثانيا.

##### أولا: تعريف النوافذ الإسلامية:

تعددت التعاريف واختلفت من مفكر إلى آخر فيما يتعلق بضبط مفهوم واضح وبسيط لمصطلح النوافذ أو الشبابيك الإسلامية، وهي:

" عبارة عن جزء أو حيز أو شبك يقوم البنك التقليدي بتخصيصه في أحد فروع أو في مقره الرئيسي لتقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية دون غيرها، بحيث يقوم البنك بتعيين أحد العلماء الذين لهم دراية وخبرة بالعمل المصرفي الإسلامي ليعمل كمراقب شرعي على أعمال النافذة الإسلامية، وأحيانا يتم تكليف هيئة شرعية يقع على عاتقها مراجعة مشروعية الأنشطة التي تمارسها هذه النافذة أو الشباك ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية."<sup>1</sup>

<sup>1</sup>كوديد سفيان، (2022): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية"، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، ص ص 222-223.

"جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعاً أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار). وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية".<sup>1</sup>

"وحدات تنظيمية تديرها المصارف الربوية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، وأطلق عليها ظاهرة النظام المزدوج"<sup>2</sup>.

أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية".<sup>3</sup>

"كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله. ويمكن القول أن: "النافذة الإسلامية تعني اختراق المصرفية الإسلامية والدخول إليها".<sup>4</sup>

"الأقسام التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية".<sup>5</sup>

"يقصد بالنوافذ الإسلامية تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي،<sup>6</sup>

وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها".<sup>7</sup>

مما سبق يمكن استنتاج تعريف لنوافذ الصيرفة الإسلامية حيث تعتبر نوافذ أو شبابيك الصيرفة الإسلامية جزءاً أو قسم أو مربع مؤسس داخل البنك التقليدي الربوي، تقوم بتقديم خدمات ومنتجات بنكية ومالية إسلامية تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الذين يرغبون في التعامل بصيغة إسلامية أي بعيداً عن الفائدة الربوية.

<sup>1</sup> خضير عقبة، (2021): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، الوادي، الجزائر، ص 451.

<sup>2</sup> مهداوي حنان، (2021): "الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد 2، سطيف، الجزائر، ص 143.

<sup>3</sup> نجيب سمير خريس، (2013): "النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، الأردن، ص 148.

<sup>4</sup> عماد بركات، (2018): "فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد 4، الأردن، ص 440.

<sup>5</sup> حفصي عباس، (2017): "مفهوم النوافذ الإسلامية، وضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 8، الأغواط، الجزائر، ص 192.

<sup>6</sup> جعفر هني محمد، (2017): "نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، غليزان، الجزائر، ص 93.

<sup>7</sup> بن زارع حياة، (2021): "تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر"، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني:

[https:// www.KantaKji.com](https://www.KantaKji.com) consulté le 08/01/2023 à 22:30

## ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها. وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ولقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية هناك بإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/1981م إلى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من البنوك التقليدية كبنك مصر وبنك التجارة والتنمية وبنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام البنك في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة.

وتعود الأسباب التي دعت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تتخصص في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية

إلى:

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات البنكية الإسلامية حيث إن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تنحرج من التعامل مع البنوك الربوية.
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- المحافظة على عملاء البنوك الربوية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد... إلخ

#### المطلب الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة النوافذ في البنوك التقليدية فيما يأتي:<sup>1</sup>

- \* العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.
- \* استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.
- \* توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- \* إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- \* تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.
- \* تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتمال عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- \* تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المدعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحاً أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

<sup>1</sup> لطف محمد السرحي، (2010): "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، المنعقد يومي 20\_21 مارس 2010، اليمن، ص3.

- \* تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- \* مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- \* نجاح البنوك الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية التي دخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب موارد.
- \* محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين.
- \* اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقومها من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.
- \* إتباع سياسة التدرج في التحول من النظام البنكي التقليدي إلى النظام البنكي الإسلامي.

### المطلب الثالث: تحديات النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها

سيتم التعرف في هذا المطلب على أهم المشاكل المعيقة لعمل النوافذ الإسلامية، وأهم العوامل التي تؤدي إلى نجاحها.

#### أولاً: تحديات النوافذ الإسلامية

تتباين المعوقات التي تواجه البنوك التي تعمل بالنوافذ الإسلامية من بنك لآخر، لكن تواجه أغلبها المعوقات التالية:<sup>1</sup>

#### 1-1 اختلاط الأموال:

من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ والفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه. كما قد تحصل النوافذ الإسلامية على عائد يطلق عليه جائزة نظير قيامها بتحويل السيولة العالية إلى البنك الرئيسي التقليدي، وتارة تحتاج النافذة إلى أموال فتتحصل عليها من المركز الرئيسي ويدفع لها عائد باعتبار أن ذلك استثمار والتكليف الشرعي لهذه الحالة هو اختلاط الحلال بالحرام وأصبح الربح هو الذي يوزع على أصحاب الحسابات

<sup>1</sup> بن السيلت نصيرة، (2021): "تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، صص 126-127.

الاستثمارية في النافذة الإسلامية مختلطا بالفوائد التي أعطاها لها المركز الرئيسي في صورة هدية أو جائزة، وفي هذه الحالة يجب تطهير تلك الأرباح من الفوائد الحرام بأن تجنب ويتم التخلص منها في وجوه الخير.

### 1-2 معوقات ذات صلة بالموارد البشرية

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضباية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك. فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضباية في الرؤية قد تؤدي إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في البنك وشيوع "الإشاعات" وتدني الروح المعنوية بينهم كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

### 1-3 معوقات إدارية:

تعني عدم الإعداد الجيد للتحويل للمصرفية الإسلامية في جميع المستويات الإدارية في البنك، حيث تظهر عدد من المشكلات والتي تتمثل عدم قناعة بعض الإدارات عن سلامة هذا التوجه بالإضافة إلى:<sup>1</sup>

- ظهور التنافس بين إدارة شقي البنك الإسلامي.
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير المنتجات الإسلامية.

### ثانيا: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية

تتمثل في:<sup>2</sup>

**1-2 تقنين العمل المصرفي:** والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

<sup>1</sup> ثامر علي النويران، (2015): "ظاهرة تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي الآثار والمشكلات"، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني

www.2thamer.com. consulté le 10/01/2023 à 20:54.

<sup>2</sup> البرود أم الخير، (2017): "تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، ص 160-161.

- إدراج ملف المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين اقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية وتطوير الصيرفة الإسلامية من خلال تشجيع فتح نوافذ إسلامية.
- دراسة القوانين المنظمة لعمل الصيرفة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.
- 2-2 تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** تنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ما ذكر سابقا من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية نذكر منها: نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية رأس المال.<sup>1</sup>
- 2-3 التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية:** يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويتم ذلك من خلال:
- إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة المشار إليها سابقا وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل.
- قيام البنوك الإسلامية بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

<sup>1</sup> سليمان ناصر (2009): "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد7، الجزائر، ص311.

## خلاصة الفصل:

يعد موضوع البنوك الإسلامية حديث النشأة والعمل، إلا أنها حققت تميزا ملحوظا جعلها تتميز على جميع الأصعدة لتنافس البنوك التقليدية، حيث يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري والإداري لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا. ومن الناحية العملية كانت أول محاولة للقيام بالعمل البنكي الإسلامي خلال الأربعينات من القرن الماضي في باكستان ثم توالى واستمرت محاولات إنشاء البنوك الإسلامية إلى يومنا هذا ولم يقتصر إنشاؤها على الدول الإسلامية العربية فقط بل امتد الدول الغير الإسلامية الغربية ليشمل جميع أنحاء العالم.

ونتيجة للنجاح الكبير والنمو الهائل الذي حققته البنوك الإسلامية والإقبال المتزايد عليها ونسب الأرباح المتزايدة التي حققتها أصبحت من أكبر منافسي البنوك التقليدية الشيء الذي جعل هاته الأخيرة تحاول جاهدة دخول السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا بتبني مداخل التحول الثلاثة (الكلي، الجزئي، التدريجي) بغرض الاستفادة من الربح الكبير الذي تحققه هاته السوق.

وتناول هذا الفصل النوافذ الإسلامية باعتبارها خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي والتي تعود فكرة إنشائها إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، حيث أصبحت النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية واقعا متجسدا في الكثير من المؤسسات المصرفية مهما اختلفت الدوافع، وهذا لا يمنع من وجود تحديات ومعوقات تواجه العمل المصرفي عند تقديم خدمات ومنتجات تتوافق والشريعة الإسلامية.

## الفصل الثالث:

عرض تجارب رائدة للنوافذ الإسلامية

في البنوك التقليدية

تمهيد:

مع نمو وتيرة الصناعة المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي وتزايد حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على المنتجات البنكية الإسلامية، اتجهت بعض البنوك التقليدية إلى تبني المصرفية الإسلامية سواء بدافع اقتصادي أو شرعي وذلك بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة في تقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت اسم "النوافذ الإسلامية". وقد سجلت هذه الأخيرة نموا سريعا واهتماما كبيرا على الصعيد العربي، الإسلامي والعالمي. وفيما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التقليدية في عينة من الدول الآسيوية والأوربية وغيرها من دول العالم التي قامت بخوض غمار تجربة فتح نوافذ إسلامية وفق ثلاث مباحث حيث سيتم عرض تجربة الإمارات وماليزيا والسعودية كتجارب آسيوية ناجحة في المبحث الأول، وتجارب بريطانيا وفرنسا كتجارب أوربية ناجحة في فتح النوافذ الإسلامية بالإضافة إلى عينة من باقي دول العالم في المبحث الثاني، وأخيرا دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية في المبحث الثالث.

### المبحث الأول: عرض تجارب عينة من البنوك في دول آسيوية:

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى بنك المشرق الإماراتي وبنك بومبيترا الماليزي وبنك الأهلي التجاري السعودي كونها من أهم البنوك التقليدية التي قامت بفتح نوافذ إسلامية تابعة لها في آسيا، تقدم من خلالها جميع الخدمات التي تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: التجربة الإماراتية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التجربة الإماراتية في مجال فتح النوافذ الإسلامية، وذلك من خلال عرض تجربة بنك المشرق الإماراتي باعتباره من أولى البنوك الإماراتية التي حققت نتائج إيجابية بعد خوضها تجربة في هذا المجال.

**أولاً- تجربة بنك المشرق الإماراتي:** في هذه الجزئية سيتم تقديم بنك المشرق الإماراتي، مراحل تحوله إلى الصيرفة الإسلامية، أثر تجربة فتح النوافذ الإسلامية على ربحية بنك المشرق الإماراتي وتقييمها.

### 1-1 تقديم بنك المشرق الإماراتي:

مصرف المشرق هو بنك عربي إماراتي، وأول مصرف خاص أسس سنة 1967 في دولة الامارات العربية المتحدة، مقره الرئيسي في دبي، كان يعرف في السابق بمصرف عمان، ومنذ عام 1993 تم تغيير اسمه الى مصرف المشرق يقوم بتقديم خدمات مصرفية على أعلى مستوى، يمتلك العديد من الفروع والشركات الزميلة والتابعة له متوزعة على عدة دول منها البحرين، الكويت، قطر، مصر، هونغ كونغ، الهند، بريطانيا وأمريكا. ويمكن إعطاء معلومات عامة عن مصرف المشرق من خلال الجدول التالي:<sup>1</sup>

### الجدول رقم (3-1): بيانات عامة عن بنك المشرق الإماراتي

رأس المال المصرح به	1775.31 مليون درهم
الأسهم المصدرة	177.53 مليون
القيمة الاسمية للسهم	10 درهم

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، (2017): " تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي الى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد18، الشلف، الجزائر، ص62.

القيمة الدفترية للسهم	105.66 درهم
القيمة السوقية للسهم	14.202.4 درهم
عدد الموظفين	3500

المصدر: بلعزوز بن علي، (2017): " تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي الى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد18، الشلف، الجزائر، ص62.

يمتلك مصرف المشرق الإماراتي العديد من الشركات التابعة له، حيث يقدم كل منها احتياجات محددة لكل عميل وهي:<sup>1</sup>

- **المشرق الإسلامي:** هو الذراع المصرفية الإسلامية للمشرق، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **المشرق للأوراق المالية:** هو الشريك الموثوق به في سوق الأوراق المالية بهدف تمهيد الطريق لاحتياجاتك الاستثمارية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التزويد بأحدث المعلومات حول تحركات السوق والتطورات والاتجاهات.
- **المشرق كابيتال:** تقدم حلول استثمارية شاملة تستفيد من الخبرة الاستثمارية والإقليمية والقدرات البحثية الأساسية لتلبية المتطلبات. وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل من المشرق مع ترخيص للعمل انطلاقاً من مركز دبي المالي العالمي وتقدم خدمات الوساطة والاستثمار.<sup>2</sup>
- **شروق كوموديتيز تريدينج:** شركة مملوكة بنسبة 100% لبنك المشرق التي تأسست في مركز دبي كوموديتيز المتعددة.
- **عمان للتأمين:** هي شركة تابعة لبنك المشرق. إحدى شركات التأمين الرائدة في الإمارات العربية المتحدة، ولها حضور قوي في كل إمارة.
- **مايند سكيب:** هي شركة فرعية مملوكة بالكامل من المشرق. تكنولوجيا متطورة لإدارة الشركة، وتقديم حلول ذات قيمة مضافة للعملاء.

<sup>1</sup>الموقع الرسمي لبنك المشرق: <https://www.mashreqbanq.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/04/09 على الساعة: 02:18.

<sup>2</sup>موقع بنك المشرق: <https://www.firstbankeg.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/04/09 على الساعة: 02:33.

• مكاسب: هي شركة فرعية مملوكة بالكامل من المشرق، تجعل من صناديق الاستثمار والخدمات الخيار الأفضل للمستثمرين.

• إنجاز: هي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة المشرق.

• أصول: هي شركة مساهمة خاصة، مملوكة بالكامل من المشرق، وتقدم خدمات التمويل العام بما في ذلك القروض الشخصية وقروض السيارات.

## 1-2 مراحل تحول مصرف المشرق الإماراتي للصيرفة الإسلامية:

مر التحول الجزئي لمصرف المشرق الإماراتي للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تبنيه لمدخل النوافذ الإسلامية بعدة مراحل بدأ من تأسيسه ل "بدر للتمويل الإسلامي" بعد موافقة البنك المركزي الإماراتي على ذلك، الى تأسيس " صندوق المشرق للدخل الثابت" وصولا الى إطلاق "المشرق الإسلامي"، ويتم توضيح ذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

أ- المرحلة الأولى: أعلن مصرف المشرق الإماراتي في العام 2006 عن تأسيس "بدر للتمويل الإسلامي" بعد موافقة البنك المركزي الإماراتي على ذلك، برأسمال أولي قدره 500 مليون درهم، وذلك بإسهام وإشراف هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة المشرق، وهي شركة مستقلة تابعة للمصرف، تلتزم بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، وتقدم خدمات مالية إسلامية متكاملة بما في ذلك خدمات الأفراد والشركات وتمويل الاستثمارات المصرفية موظفين أكفاء في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويمكنها الاستفادة من الخدمة المتميزة لمصرف المشرق في مجال خدمة العملاء وابتكار خدمات جديدة بما يليي الطلب الزائد على سوق التعاملات المصرفية الإسلامية.

ب- المرحلة الثانية: في العام 2009 أعلنت مؤسسة "المشرق كابيتال" بالتعاون مع "بدر للتمويل الإسلامي" وتلبية للطلب المتزايد على الأدوات المالية الإسلامية بإطلاق "صندوق بدر الإسلامي للدخل" أول صناديق الدخل الثابت الإسلامية على المستوى الإقليمي، تتم كافة استثماراته بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي، وهو يسعى الى تلبية طلب المستثمرين الراغبين في وسائل توفر لهم عوائد مجزية متوافقة مع الشريعة من خلال الاستثمار في أدوات مالية إسلامية، إن الاستثمار في هذا الصندوق مفتوح في مرحلة أولى فقط أمام أصحاب الثروات الكبيرة والمؤسسات والمستثمرين المتقدمين، الى جانب فئات أخرى من المستثمرين.

<sup>1</sup> بن عبد الرحمان البشير، (2022): "تجربة مصرف المشرق الإماراتي في التحول للصيرفة الإسلامية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، ص 696-697.

ج- المرحلة الثالثة: في العام 2010 وتلبية للطلب المتنامي على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية أعلن مصرف المشرق التحول للصيرفة الإسلامية بتبنيه مدخل النوافذ الإسلامية، حيث أنشأ أقساماً أو إدارات خاصة وذلك في 58 فرعاً تقليدياً من فروعها، تعمل بشكل مستقل عنه وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم "المشرق الإسلامي" تقدم هذه الأقسام أو الإدارات (النوافذ) قائمة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطاع

التجزئة (خدمات الأفراد) والشركات وعمليات أسواق المال والخزينة والخدمات الاستثمارية كهيكلية عمليات التمويل والصكوك.

### 1-3 المنتجات والخدمات المصرفية في المشرق الإسلامي:

تكمن عمليات الصيرفة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي في المنتجات والخدمات التالية:<sup>1</sup>

1-3-1 الحسابات المصرفية الإسلامية: يوفر المشرق الإسلامي مجموعة من الحسابات مباشرة ومربحة ومثمرة تأتي استكمالاً لمجموعة واسعة من المزايا للعمليات المصرفية اليومية الموافقة للشريعة الإسلامية والتي تلبي تطلعات المتعاملين وهي: الحساب الجاري، حساب توفير المضاربة، حساب ايزي سيفر، الحساب الجاري الذهبي، حساب استثمار المضاربة محدد المدة وكذا حساب وكالة الودائع.

1-3-2 التمويلات الإسلامية: يقدم المشرق الإسلامي حلولاً تمويلية إسلامية في مجالات الحياة المختلفة، كتجديد المنازل والتخطيط المالي، المصاريف المدرسية أو الاحتياجات الطارئة للأموال. ويعتمد في التمويل على الصيغ الإسلامية كالمراجحة والإجارة وأدوات استثمارية إسلامية كالمضاربة والمشاركة والوكالة.

1-3-3 صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية الدولية: يوفر البنك للزبائن مجموعة من الخدمات كالحصول على حسابات بالعملات الأجنبية الرئيسية على المستوى العالمي وكذا الصرف النقدي لها، إجراء تحويلات سويقت، إجراء التحويل السريع إلى بنوك الهند وباكستان، حيث يتم تحويل الأموال خلال 60 دقيقة بدون رسوم وبأسعار صرف منافسة مع إمكانية الوصول إلى كافة البنوك.

<sup>1</sup> بن السيلت نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 132-133.

**1-3-4 التكافل:** تقدم النافذة الإسلامية "المشرق الإسلامي" مجموعة من الحلول التكافلية المعتمدة بالشراكة مع الشركة الإسلامية العربية للتأمين "سلامة"، والتي تحقق عوائد وتمكن العملاء من الحصول على مجموعة متكاملة من خطط المدخرات والمصممة لتلبية الأهداف المالية على المدى المتوسط والطويل.

**1-3-5 البطاقات الائتمانية:** يوفر المشرق الإسلامي للعملاء نوعين من البطاقات الائتمانية هما: بطاقة سوليتير الائتمانية والبطاقة البلاستيكية الائتمانية، وتستند كلا البطاقتين الى مفهوم التورق الموافق للشريعة الإسلامية، حيث تمكن حاملها من الحصول على الكثير من المزايا وتسهيل العمليات التجارية اليومية.

ومن بين أهم الجوائز التي فاز بها البنك في عام 2022 هي:<sup>1</sup>

- معيار أمان البيانات في صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS) للعام الثالث.
- أفضل بنك خاص في الشرق الأوسط.
- جوائز الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2022 من مجلة ميد.
- البنك الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أفضل بنك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.
- جوائز ابتكار الخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وإفريقيا 2022 .
- أفضل تسريع رقمي متميز استجابة لجائحة كوفيد-19.
- أفضل مبادرة رقمية لـ Pure Play .
- أفضل عملية تسجيل للعملاء وفتح الحساب.
- أفضل عملية تسويق مخصصة 1:1.
- جوائز ويلث تك - إدارة الثروة.
- أفضل بنك خدمات مصرفية خاصة في مجال جذب العملاء في الشرق الأوسط.

<sup>1</sup> بيانات صحفية متاحة عبر الموقع الإلكتروني "زاوية":

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/26 على الساعة: 16:14 <https://www.zawya.com>

- جوائز ويلث تك الشرق الأوسط 2022.
- أفضل بنك في إدارة الثروات في الشرق الأوسط 2022.
- جوائز الابتكار العالمية في الخدمات المصرفية الخاصة 2022 (أفضل عرض للشركات العائلية).
- أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية الخاصة في الإمارات العربية المتحدة.
- أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة للصناديق.
- جوائز الخدمات المصرفية الخاصة العالمية 2022 من مجلة PwC أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الإمارات العربية المتحدة.
- جوائز "برايفت بانكر إنترناشونال ويلث" 2022 من مجلة فاينانشال تايمز.
- البنك المتميز للخدمات المصرفية الخاصة- الشرق الأوسط.
- قمة الثروة والاستثمارات المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا.
- أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الإمارات العربية المتحدة.
- أفضل ابتكارات وخدمات رقمية في مجال إدارة الثروات.
- أفضل بنك إسلامي رقمي في العالم لعام 2022 لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- جلوبال فاينانس: أفضل البنوك الرقمية للمستهلكين في العالم في الشرق الأوسط.
- أفضل عروض منتجات الإيداع والبطاقة المصرفية والاستثمار عبر الإنترنت في الإمارات.
- أفضل تطبيق للخدمات المصرفية للهواتف المتحرك في الإمارات.
- جلوبال فاينانس: جوائز أفضل بنك رقمي في العالم للشركات في منطقة الشرق الأوسط.
- أفضل بنك رقمي للشركات/ المؤسسات.
- نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية الأكثر ابتكاراً- الإمارات 2022.

- جوائز يورو موني للتميز 2022.

- الجوائز الإقليمية: أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط.

- الجوائز القطرية: أفضل بنك في مجال الحلول الرقمية في الإمارات العربية المتحدة.

- جوائز تجربة العملاء Live الشرق الأوسط 2022.

وللتعرف على التطور المالي للمنتجات والخدمات الإسلامية تم إعداد جدول يوضح نمو حجم التمويلات والأدوات الاستثمارية الإسلامية، بالإضافة إلى الودائع والإيرادات الإسلامية المحققة في النافذة الإسلامية لبنك المشرق، ويظهر كالتالي:

الجدول رقم (3-2): تطور المؤشرات المالية للنافذة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي (ألف درهم)

السنوات	تمويل إسلامي وأدوات استثمارية	ودائع إسلامية	إيرادات إسلامية
2016	7565063	7093383	347555
2017	9339467	6680874	406676
2018	12916255	10696707	570568
2019	14456757	14529261	753645

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بن السيلت نصيرة، (2021): "تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 133.

يظهر من معطيات الجدول أعلاه أن حجم التمويلات الإسلامية والمتمثلة في المراجعة والإجارة بالإضافة إلى الأدوات الاستثمارية والمتمثلة في المضاربة والمشاركة والوكالة، قد عرفت تغيرات عدة خلال الفترة 2016-2019، حيث سجلت نموا مستمرا وبلغت قيمتها أكثر من 14 مليار درهم إماراتي. نفس الشيء بالنسبة لحجم كل من الودائع والإيرادات الإسلامية في النافذة، فقد شهدت عدة تطورات ونموا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث بلغ حجم الودائع الإسلامية أكثر

من 14,5 مليار درهم إماراتي أما الإيرادات فقد حققت النافذة 753645 ألف درهم إماراتي سنة 2019، وهو ما يعكس نجاح بنك المشرق الإماراتي في تقديمه للصيرفة الإسلامية بمدخل النوافذ.

### ثانياً- تقييم تجربة مصرف المشرق الإماراتي في التحول للصيرفة الإسلامية:

لتقييم تجربة مصرف المشرق الإماراتي في التحول الجزئي (نوافذ) للعمل المصرفي الإسلامي سوف يتم استعراض أهم التطورات المالية للمصرف قبل التحول وبعده ومحاولة معرفة أثر هذا التحول على ربحية المصرف.

### 1-2 التطورات المالية لمصرف المشرق الإماراتي قبل التحول:

للقوف على أهم التطورات المالية لمصرف المشرق الإماراتي قبل فتحه للنوافذ الإسلامية يتم التركيز على تطور موجوداته ومطلوباته، وتطور إيراداته الإجمالية وأرباحه الصافية من سنة 2007 الى 2009 كما يلي:

### الجدول رقم (3-3): أهم البيانات لمصرف المشرق الإماراتي قبل التحول (2007 - 2009)

2009	2008	2007	
الوحدة: (آلاف الدراهم)			الأصول
28438014	15367016	28159970	موجودات سائلة
59540166	69168049	53610842	استثمارات
1215062	476920	383661	موجودات ثابتة
5428702	8231536	5472924	موجودات أخرى
94621944	93243521	87627397	مجموع الموجودات
الوحدة: (آلاف الدراهم)			الخصوم
60629455	63814056	61683736	مجموع الودائع
22144997	18747066	15459263	مطلوبات أخرى
11847492	10682399	10484398	حقوق الملكية

94621944	93243521	87627397	المطلوبات + حقوق الملكية
4962065	3983938	3850486	الربح من العمليات
1064539	1732069	2125995	صافي الربح للسنة

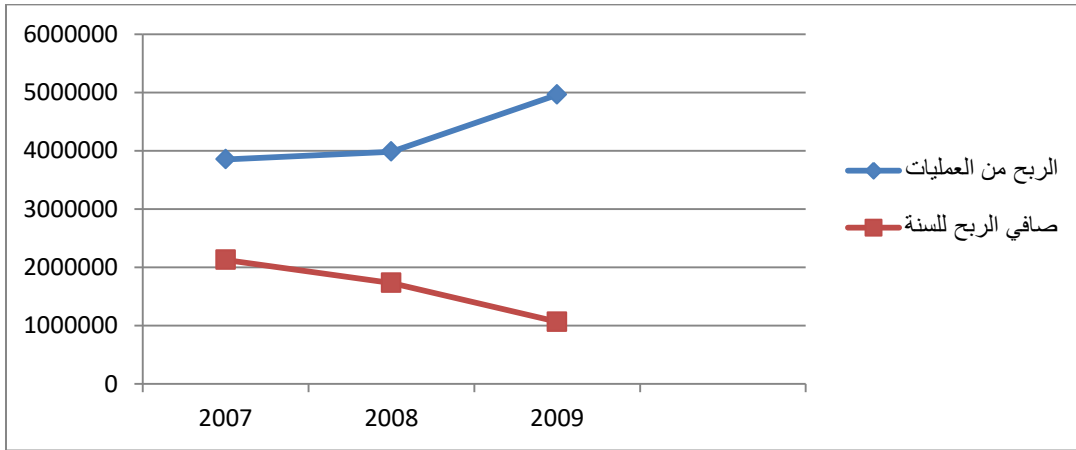
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك المشرق الإماراتي (2007-2009) المتاحة على الموقع

الرسمي لبنك المشرق الإماراتي: <https://www.mashreqbanq.com>

## 2-2 تطور إجمالي وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي قبل التحول:

الشكل الموالي يوضح مدى تطور إجمالي وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي قبل فتحه لنوافذ إسلامية وذلك في الفترة (2007-2009):

### الشكل رقم (3-1): تطور إجمالي ربح وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي قبل التحول 2009-2007:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك المشرق الإماراتي (2007-2009) المتاحة على الموقع

الرسمي لبنك المشرق الإماراتي: <https://www.mashreqbanq.com>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) أن إجمالي الربح لمصرف المشرق الإماراتي قبل فتحه لنوافذ إسلامية أخذ منحى تصاعدي خلال السنوات من سنة 2007 الى سنة 2009 في حين أن الربح الصافي أخذ منحى تنازلي.

## 2-3 التطورات المالية لمصرف المشرق الإماراتي بعد التحول:

للقوف على أهم التطورات المالية لمصرف المشرق الإماراتي بعد فتحه للنوافذ الإسلامية يتم التركيز على تطور موجوداته ومطلوباته، وتطور إيراداته الإجمالية وأرباحه الصافية من سنة 2019 الى غاية 2023/03/23 كما يلي:

الجدول رقم (3-4): أهم البيانات لمصرف المشرق الإماراتي بعد التحول من 2016 الى 2023/03/23

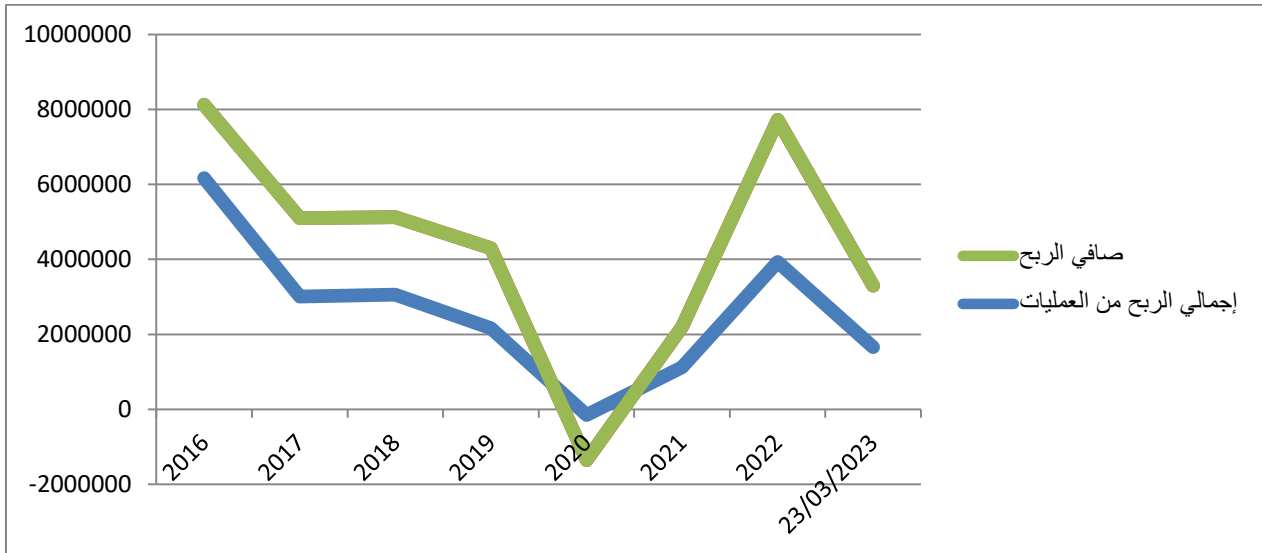
/03/23 2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
الوحدة: (ألف درهم)								الأصول
33810276	51562	51418	51267	1267	1267	1258	37297332	موجودات سائلة
160447321	110951 9	116495 4	1125245	1192731	1326825	1740715	47782885	استثمارات
1363947	-	-	-	-	211224	211224	1181003	موجودات ثابتة
5611913	58151	58213	58073	72935	26	31	9552316	موجودات أخرى
201233457	121923 2	127458 5	1234585	1266933	1539342	1953228	122813536	مجموع الموجودات
الوحدة: (ألف درهم)								الخصوم
13856175	374045	455424	455332	495177	661522	1110771	85972583	مجموع الودائع
7469612	4242	2434	3504	2878	3781	5378	17355308	مطلوبات أخرى
24225576	840945	816772	776749	768878	874039	832079	19485645	حقوق الملكية
201233754	121923 2	127458 5	1234585	1266933	1539342	1953228	122813536	المطلوبات + حقوق الملكية
1662835	393228 5	112449 3	(153411)	2158902	3058510	3009342	6168625	الربح من العمليات
1634413	378691 7	107571 1	(120520)	2136142	2065218	2089350	1953911	صافي الربح للسنة

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف المشرق الإماراتي من سنة 2016 الى غاية 31 مارس 2023 المتاحة على الموقع الرسمي لبنك المشرق الإماراتي: <https://www.mashreqbanq.com>.

## 2-4 تطور إجمالي وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي بعد التحول:

الشكل الموالي يوضح مدى تطور إجمالي وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي بعد فتحه لنوافذ إسلامية وذلك من سنة 2016 الى غاية الربع الأول من سنة 2023:

الشكل رقم (3-2): تطور إجمالي ربح وصافي ربح مصرف المشرق الإماراتي بعد التحول 2016-  
:2023/03/31



**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف المشرق الاماراتي للسنوات: 2019- الربع الأول 2023 المتاحة على الموقع الرسمي لبنك المشرق الإماراتي: <https://www.mashreqbanq.com>.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن إجمالي الربح (ربح العمليات) والربح الصافي لمصرف المشرق الاماراتي بعد فتحه لنوافذ إسلامية أخذت منحى متذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

## 1-5 أثر فتح النوافذ الإسلامية على ربحية مصرف المشرق الإماراتي:

لدراسة أثر التحول الجزئي على ربحية مصرف المشرق الإماراتي يتم استخدام نسبة العائد على حقوق الملكية، ذلك أنها تعد من أهم مؤشرات الربحية الأكثر استعمالاً وشيوعاً لتقييم أداء المصارف<sup>1</sup>. والتي تقيس العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فهي مؤشر يقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه<sup>2</sup>، ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الدخل} / \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

فكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير الى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباح وعوائد مالية للمستفيدين. وبتطبيق معدل العائد على حقوق الملكية على القيم الموجودة في تقارير المصرف محل الدراسة نتحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-5): نسب العائد على حقوق الملكية لمصرف المشرق الاماراتي قبل التحول وبعده

قبل التحول							
	2009	2008	2007				
الربح الصافي	1064539	1732069	2125995				
حقوق الملكية	11847492	10682399	10484398				
النسبة %	8,985	16,214	20,278				
بعد التحول							
الربع الأول 2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016

<sup>1</sup> عبده مدهش صالح الشجري، (2019): "تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن"، مجلة جامعة البيضاء للبحوث، العدد 01، البيضاء، اليمن، ص 21.

<sup>2</sup> بولحية الطيب، بوجعة عمر، (2016): "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12، العدد 14، جيجل، الجزائر، ص 18.

<sup>3</sup> محمد خير ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة، (2020): "تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 28، العدد 03، الجزائر، ص 271.

1634413	639470	10757	130837	213614	2065	208953	1953	الربح الصافي
		11	94,1	2	218	0	911	
2422557	840945	81672	145374	768878	2076	211264	1948	حقوق الملكية
6		7	99		5689	20	5645	
27,62	76,042	131,7	0,9	1,6	9,94	9,89	10,0	النسبة %
		1					3	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير السنوية والنتائج المالية لبنك المشرق الإماراتي (2016-الربع الأول من

2023) المتاحة على الموقع الرسمي لبنك المشرق الإماراتي: <https://www.mashreqbanq.com>

من الجدول يتبين أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متناقصة من سنة 2007 الى غاية سنة 2009 أي قبل فتح البنك لنافذة إسلامية، إلا أنها سجلت تزايد ملحوظ بعد فتح النافذة الإسلامية حيث بلغت نسبة الزيادة 10,03% سنة 2016 ثم سجل البنك انخفاضا مستمرا في معدل العائد على حقوق الملكية من 2016-2023/03/23 حتى بلغت نسبة الانخفاض أدنى قيمة 0,9% خلال سنة 2020 وهذا راجع الى أن البنك في هذه السنة حقق خسارة ولم يحقق ربح جراء الجائحة كوفيد 19 ، ثم ارتفعت النسبة ارتفاعا معتبرا خلال السنة الموالية وبلغت أقصى قيمة قدرت بـ 131,71% ثم عاودت الانخفاض لكن بنسب قليلة الى غاية الربع الأول من هذه السنة ويتوقع أن ترتفع النسبة في آخر هذه السنة 2023.

من خلال الجدولين السابقين يمكن القول أن هناك فروق جوهرية بين ربحية البنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن افتتاح نوافذ إسلامية يساهم في زيادة ربحية البنك مالم تطرأ عليه تغيرات اقتصادية كالجائحة العالمية والحرب بين أوكرانيا وروسيا.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج إيجابيات التجربة الإماراتية في مجال فتح النوافذ الإسلامية في بنوكها التقليدية وهي:

✓ أن فكرة العمل بالمعاملات المالية الإسلامية وإدخال النظام الإسلامي وفتح نوافذ إسلامية ضمن نشاطات البنوك الإماراتية وداخل البنوك التقليدية (بنك المشرق الإماراتي) أدت الى حدوث تحسن جوهري في مؤشر الربحية لبنك المشرق الإماراتي الإسلامي.

✓ إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية هو الأمثل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية إلا أن الأزمات تؤثر كذلك على البنوك الإسلامية باعتبارها جزء لا يتجزأ من المنظومة الكلية، وهذا ما جعل جائحة كورونا تؤثر تأثيراً سلبياً على معظم التطورات التي لولاها لكان بنك المشرق الإسلامي قد حقق قفزة كبيرة في مؤشر الربحية، وهذا ما يؤكد التأثير الإيجابي لتبني تعاملات إسلامية في البنوك التقليدية وفي بنك المشرق الإماراتي على وجه الخصوص.

✓ نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التقليدية الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة وتبسيدها في أرض الواقع.

### المطلب الثاني: التجربة الماليزية في مجال فتح النوافذ الإسلامية

سيتم عرض تجربة ماليزيا الناجحة في مجال فتح النوافذ الإسلامية في بنوكها التقليدية والوقوف على بنك بومبيترا باعتباره من أنجح البنوك في هذا المجال.

#### أولاً: انفتاح ماليزيا على المصرفية الإسلامية:

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تابون حجي) تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية. وبدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة، ترجم ذلك في عام 1981م بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع نتائج للحكومة، وكانت النتائج إيجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية تلاه في عام 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بانك إسلام". بعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، فوافقت الحكومة في عام 1993 على السماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية وفق اشتراطات معينة، وبعد الأمانة المالية العالمية لعام 1997 سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني<sup>1</sup> تحت اسم "بنك معاملات" عام 1999م وبعد هذه الفترة تم السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية بالعمل في ماليزيا، فبدأ بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.<sup>2</sup> وبالرغم من أن ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبياً إلا أنه شهد تطوراً سريعاً وملحوظاً منذ انطلاقاته حيث بلغ مجموع البنوك التقليدية التي

<sup>1</sup> ابتسام ساعد، (2017): "التجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، بسكرة، الجزائر، ص 344.

<sup>2</sup> موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية: تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/4/8 على الساعة 15:46 <https://www.Aleqt.Com>

توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تقليديا وعلى رأسها البنوك التقليدية العالمية كبنك سيتي، بنك هيتاس بي، بنك ستاندراد، وبنك بومبيترا الذي سيتم التركيز عليه في هذا المطلب وغيرها من البنوك التقليدية المحلية. وحسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فإن نسبة 98% من البنوك الكبرى فتحت نوافذ إسلامية.

**1-1 مراحل توجه ماليزيا الإسلامي:** ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا الى ما يلي:<sup>1</sup>

#### أ- الفترة الأولى (1983-1992):

يمكن اعتبار هذه الفترة بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك Islam Malaysia Berhad (BIBM) سنة 1983 برأس مال قدره 500 مليون رينجيت ماليزي<sup>2</sup> بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

#### ب- الفترة الثانية (1993-1999):

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد IBS 1993 عندما قدم Malaysia Bank Negara مخططة المصرفي بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء "نوافذ إسلامية" في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بعد الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

#### ج- الفترة الثالثة بعد 2000:

<sup>1</sup> لشهب الصادق، (2015): "تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، الجزائر، ص 90.

<sup>2</sup> سهيلة بن دريس، (2021): "دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية - التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر -"، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 96.

منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18% في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20% وهذا يعتبر جزءا من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا الى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة.

وحسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فإن نسبة كبيرة من البنوك التقليدية فتحت نوافذ إسلامية، وسجلت تطور ونمو كبيرين للصيرفة الإسلامية في ماليزيا كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (3-6): مجموع الأصول المصرفية والودائع الإسلامية في ماليزيا (2016-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
619030	551613	254,000	835193,8	732920,0	653315,6	581562,8	مجموع الأصول المصرفية الإسلامية (مليون رينجيت ماليزي)
967	564	542	617	571	478	418	حجم الودائع الإسلامية (مليار رينجيت ماليزي)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر متنوعة.

إن التمويل الإسلامي في ماليزيا يتمتع بعد حوالي أكثر من 37 سنة منذ انطلاقه بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها، وينمو في ظل بيئة تشغيلية وأنظمة ضريبية مواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة له. فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الودائع والأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 581 مليون رينجيت ماليزي في عام 2016 إلى 619 مليون رينجيت ماليزي في نهاية ديسمبر 2022، وكذلك بالنسبة لحجم الودائع الإسلامية فقد شهدت هي الأخرى توسعا من 418 مليار رينجيت ماليزي في عام 2016 الى 967 مليار رينجيت ماليزي في نهاية عام 2022، وهذا بعد تغلبها على الانخفاض الذي سجلته خلال العامين 2020 و 2021 نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19.

الجدول رقم (3-7): تطور حجم التمويل في البنوك الإسلامية في ماليزيا 2016-2022

الوحدة: (مليون رينجيت ماليزي)

2022/06/31	2021	2020	2019	2018	2017	2016	صيغة التمويل
143,9	243,9	143,8	43,7	52902,7	48423,6	40423,6	المضاربة
61390,3	61562,8	62586,9	64088,1	62306,0	65465,0	69321,4	البيع بالتعجيل
85581,0	81178,7	76744,1	72776,6	72263,0	71401,4	70054,0	الإجارة ثم البيع
984,2	998,7	1224,8	1588,7	1965,3	1951,0	2060,9	الاستصناع
70037,6	66888,0	61019,7	57443,0	43,7	61,0	71,4	المشاركة
345689,0	328280,8	293933,5	258318,0	227416,2	190543,9	162368,4	المراحة
7639,1	7485,6	8297,0	8729,4	9740,3	10308,8	9845,6	الإجارة
183042,5	173945,7	162425,1	150872,7	108883,1	93056,6	82563,0	صيف تمويل أخرى
754507,7	720584,2	6666374,8	613860,1	535520,4	481247,3	436708,4	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-وهيبة بن شوك، سميرة عبدوس، (2020): "دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، ص ص 24-25.

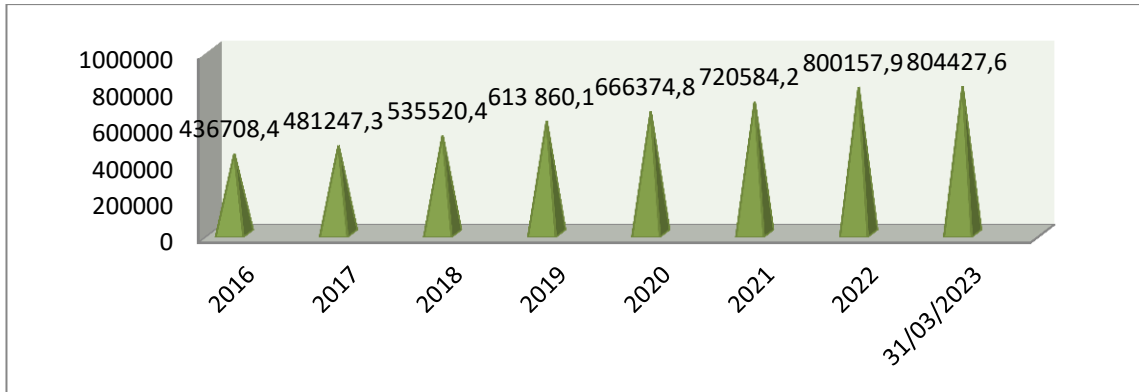
\_ Bank Negara Malaysia, Monthly statistical bulletin, Malaysia, 2016-31/03/2023.

يبين الجدول أعلاه أن حجم التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي يشهد تطورا ملحوظا حيث ارتفعت قيمة التمويل في المجالات المذكورة من 436 مليون رينجيت ماليزي سنة 2016 إلى 754 مليون رينجيت ماليزي في السادس من جوان 2022، حيث تصدر التمويل عن طريق المراجعة خلال السنوات بقيمة 345 مليون رينجيت ماليزي في الربع الثاني من عام 2022، تليه التمويلات الأخرى التي بلغت نحو 183 مليون رينجيت ماليزي. وظل في تزايد الى بلوغه 804 مليون رينجيت ماليزي خلال الربع الأول من 2023. ومنه يمكن القول أن قطاع التمويل مستمرا في تحقيق النمو بدعمه في ذلك قوة البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية المتعددة<sup>1</sup>.

ويمكن أيضا توضيح تطور حجم التمويل في البنوك الإسلامية في ماليزيا للفترة 2016-الربع الأول من 2023 من خلال الشكل التالي:

### الشكل رقم (3-3): تطور حجم التمويل في البنوك الإسلامية في ماليزيا 2016-31/03/2023

الوحدة: (مليون رينجيت ماليزي)

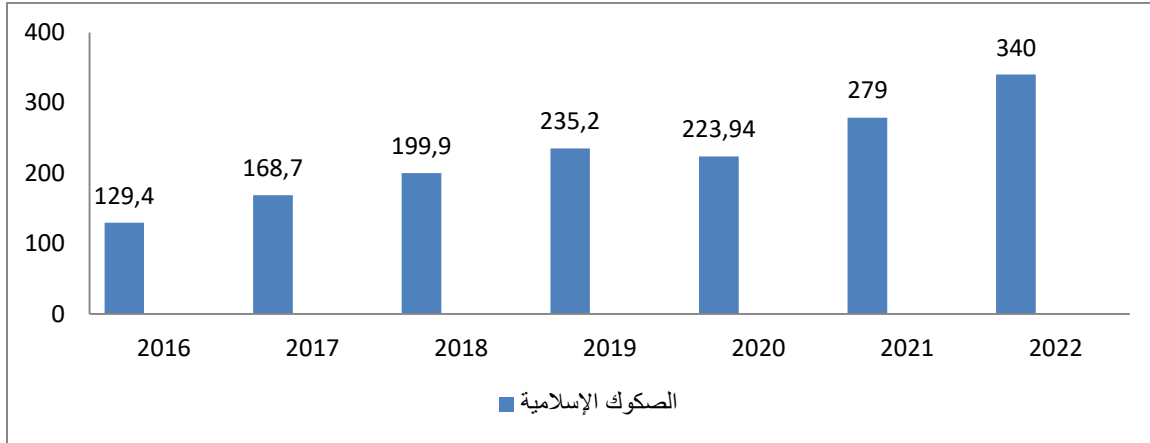


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

\_Bank Negara Malaysia, Monthly statistical bulletin, Malaysia, 2016-31/03/2023.

<sup>1</sup> وهيبية بن شوك، سميرة عبدوس، (2020): "دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03 العدد 02، الجزائر، ص 25

الشكل رقم (3-4): حجم الصكوك الإسلامية في ماليزيا الوحدة: (مليار رينجيت ماليزي)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد لخضر بوساحة وآخرون، (2023): "واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وآفاق استفادة السوق المالي الجزائري منها"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، تيسمسيلت، الجزائر، ص 53.

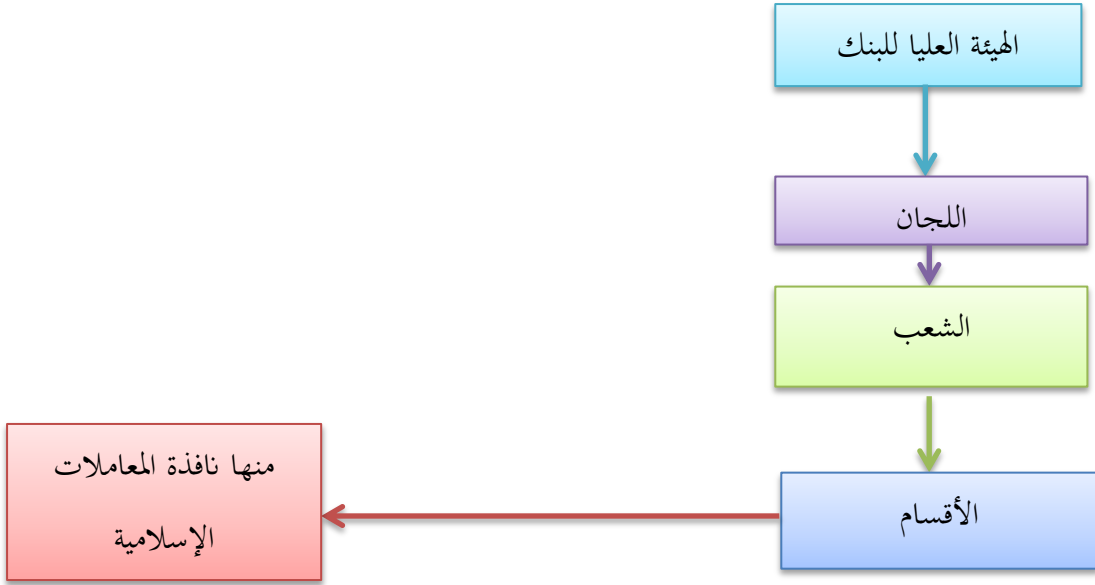
يتضح من الشكل رقم (4) أن ماليزيا حققت أرقام عالية في مجال إصدار الصكوك وتداولها خلال السنوات من 2016 إلى 2019 حيث سجلت قيمة إصدار 235,2 مليار رينجيت ماليزي في نهاية 2019 وهذا الارتفاع سببه تنوع إصدارات الصكوك من حيث الصيغ وبالأخص الرواج الذي لقيته صكوك المراجعة بسبب انخفاض مخاطر الاستثمار بها. إلا أنه ظهر انخفاض في حجم الصكوك الإسلامية لعام 2020 وذلك بسبب الوضع الوبائي كوفيد 19، ناهيك عن أزمة السيولة العالمية التي تزامنت مع انتهاء أجل المخطط الرئيسي الثاني لسوق المال والذي على إثر انتهائه تم رفع الإعفاءات الضريبية عن عملية التصكيك، ثم عادت الى الارتفاع من جديد حيث أن أعلى إصداراتها للصكوك الإسلامية بلغ 340 مليار رينجيت ماليزي عام 2022 بعد التعافي من الجائحة تدريجياً.

ثانياً: تقديم بنك بومبيترا "BBMD":

سيتم تناول الآن دراسة تحليلية لبنك بومبيترا كأهم بنك خضع لتجربة فتح نوافذ إسلامية داخل فروعته التقليدية:

1-2 نشأة بنك بومبيترا الماليزي: يعد بومبيترا من أكبر البنوك التقليدية في ماليزيا تأسس في أكتوبر 1965م، برأس مال قدره 20 مليون رينجيت، باشر أعماله في فيفري 1966م، ويمكن توضيح النموذج الهيكلي للبنك كالآتي:

شكل رقم (3-5): النموذج الهيكلي لبنك بومييترا الماليزي

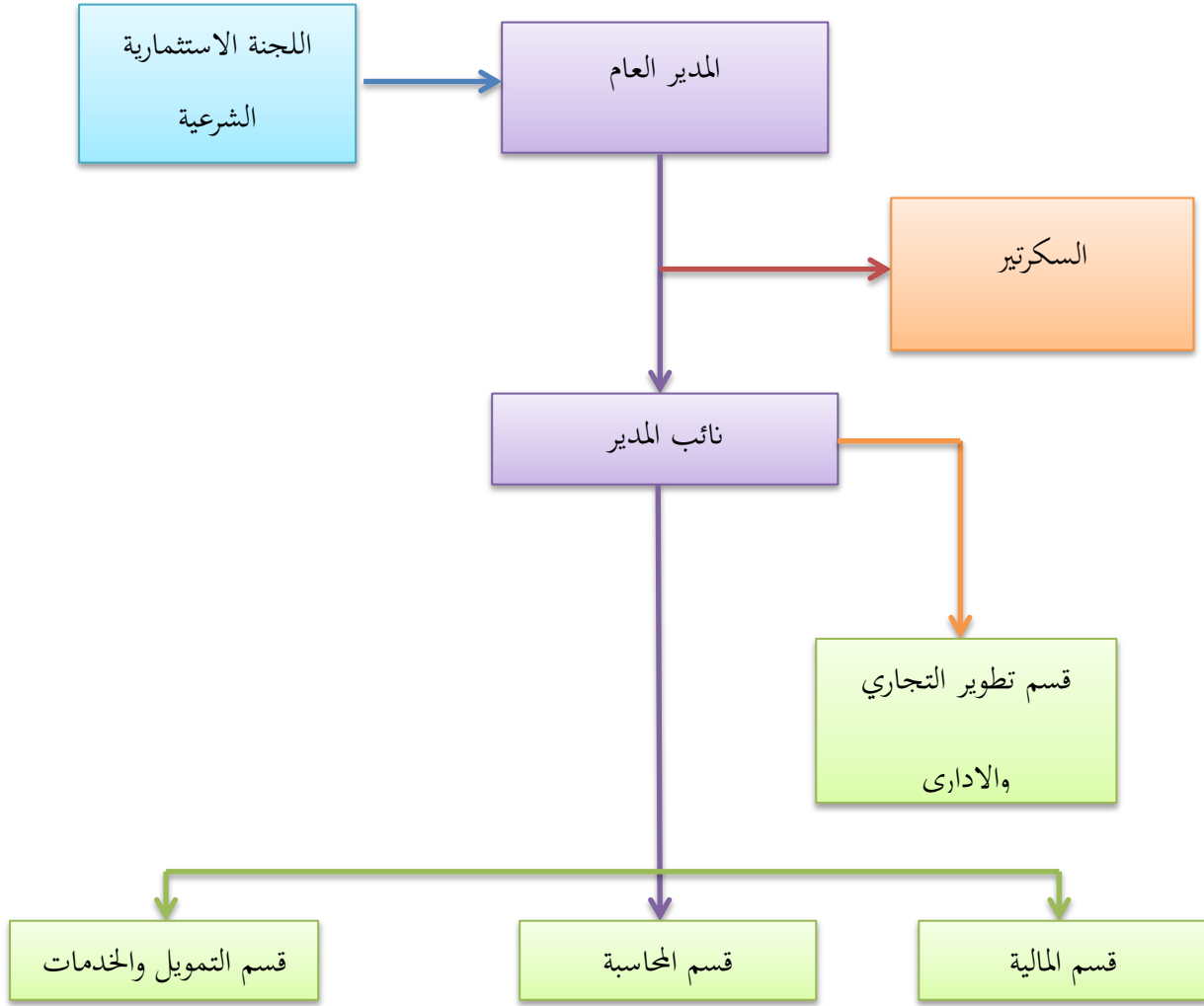


المصدر: محمد صبري بن زكريا، (1999): "نافذة المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية"، دراسة حالة بنك بومييترا الماليزي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ص 21.

أنشأ هذا البنك نافذة المعاملات الإسلامية تحت اسم "Muamalah Banking Department" بشكل رسمي في 25 فيفري 1993م - 4 مارس 1993م، وتقوم هاته النافذة على أساس وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء وتتمتع بالاستقلالية المالية والادارية والمحاسبية، واقتصرت أعمالها على: إعداد الأدوات والأجهزة واختيار العاملين فقط دون طرح خدمات مصرفية إسلامية من طرفها إلا بعد انضمامها الى النظام المصرفي اللاربوي في 4 مارس 1993م<sup>1</sup> وأما من الناحية الإدارية فقد أخذت تنظيم إداري يخضع لرقابة لجنة استثمارية شرعية كما هو موالى:

<sup>1</sup> فريدة معارفي، صالح مفتاح، (2014): "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية بينك بومييترا التجاري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، الجزائر، ص 157.

الشكل رقم (3-6): الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا الماليزي



المصدر: محمد صبري بن زكريا، (1999): "نافذة المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية ، دراسة حالة بنك بومبيترا الماليزي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ص 21.

## 2-2 الإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا:

تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ. اعتماد مبدأ التدرج: اعتمدت ماليزيا هذا المنهج في إحلال البديل الحلال في كل ما هو حرام من خلال الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند الى درجة عالية من التخطيط والإعداد والمرحلية للوصول الى الوضع المنشود، بحيث تبنت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس مصارف إسلامية أو فتح المصارف التقليدية لنوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي.

<sup>1</sup> فريدة معارفي، صالح مفتاح، المرجع نفسه، ص 158-169

ب. فصل رأسمال البنك: اقتطع بنك بومبيترا الماليزي في بداية تأسيسه للنافذة الإسلامية ما مقداره 5000000 رينجيت ماليزي لتمويل المعاملات الإسلامية، وبذلك فإن افتتاح نافذة إسلامية لم يكن من اكتتاب جديد وإنما من أموال البنك مع الفصل التام بين رأسمال البنك الأم والنافذة الإسلامية مما يعني فصل نتائج الأعمال الاستثمارية الربوية عن الإسلامية لتجنب اختلاط المال الحلال بالحرام.

ج. إنشاء لجنة استشارية شرعية: أنشأ بنك بومبيترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين كعضوين في اللجنة الاستشارية الشرعية تطبيقاً لقرارات البنك المركزي للتأكد من شرعية النشاطات المصرفية والاقتصادية.

د. إحلال خدمات مصرفية إسلامية: تقدم النافذة الإسلامية منتجات جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعارف عليها عالمياً مثل ودائع المراجعة في السلع، ومقايضة معدل الفائدة الإسلامية، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة، ومشاركة الصكوك في الصناعة، مما أدى إلى الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطوراً.

## 2-3 المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك بومبيترا:

تقوم نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا بتقديم العديد من المنتجات متمثلة في:

2-3-1 حسابات بنكية متنوعة: تشمل كل من: حسابات الودائع الجارية، حسب ودائع التوفير، حساب الاستثمار المشترك وحساب الاستثمار المخصص كما هو موضح بالتفصيل:

أ- حسابات الوديعة الجاري: يتطلب 1000 رينجيت ماليزي كحد أدنى لفتح حساب ويقوم على مبدأ "الوديعة المضمونة" بحيث يلتزم البنك بدفع قيمة الوديعة عند الطلب بدفتر الشيكات المقدم المودع كما يحصل على جوائز هبات "دون حق الحصول على الأرباح. ويلتزم المودع في مقابله بدفع رسوم الخدمة" العمولة مقدرة بـ 10 رينجيت كل 6 أشهر، وبموجبه يستفيد المودعين من تسهيلات السحب على المكشوف بعد موافقة إدارة البنك والتعامل يكون على مبدأ "القرض الحسن".

ب- حساب وديعة التوفير: يتطلب مبلغ 100 رينجيت لفتح الحساب دون رسوم مفروضة إلا إذا سحب المودع أمواله قبل شهر بعد الايداع بموجب دفتر الحساب. وفي مقابله لا يعطي المودع حق السحب على المكشوف كما أن الجوائز الممنوحة تكون مرتفعة على الحساب الجاري.

ج- حساب الاستثمار المشترك: يقوم هذا الحساب على عقد "المضاربة الشرعية" بين المودع والبنك، بحيث يتم استثمار الأموال المودعة في الفترة المحددة وتوزيع الأرباح حسب النسبة المتفقة بينهما.

د- حساب الاستثمار المخصص: استثمار الأموال تخصص لمشروع معين وبشكل منفصل عن الأموال الأخرى وللعميل حق اختيار نوع المشروع والتسيير يكون من طرف الإدارة المركزية التابعة للمعاملات الإسلامية.

2-3-2 أنشطة استثمارية متنوعة: وتتمثل في: برامج البيع بالثمن الآجل: يقوم على عقد بيع المراجحة الشرعية بالثمن الآجل لمساعدة العملاء في الحصول على السلع والعقارات مع تأخير السداد لفترة متوسطة طويلة على أقساط مقابل ربح، مع تنازل البنك عن جزء من ثمن المبيع المؤجل إذا تم سداده قبل حلول أجله من طرف العملاء.

2-3-3 منتجات استثمارية في السوق المصرفي الإسلامي: أنشأت الحكومة الماليزية سوقا نقديا إسلاميا لتسهيل تعاملات البنوك المنظمة الى النظام المصرفي اللاربوي وتشارك نافذة المعاملات الإسلامية لبنك بومييترا الماليزي في هذا السوق من خلال أدوات استثمارية هي:

أ- شهادات الاستثمار الحكومية: هي اصدارات حكومية بدون فائدة تقوم وفقا لمبدأ القرض الحسن، تزامن إصدارها مع إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 وحاجته للسيولة، ومن ثم سمح للنوافذ الإسلامية بشراء تلك الشهادات واستثمارها في السوق المصرفي الإسلامي.

ب- سندات المضاربة كجماس: مع اصدارات شركة كجماس عام 1994 بمبلغ كلي للسندات 30000000 رينجيت تقوم على أساس المضاربة والهدف من إصدار تمويل شركة كجماس للقيام بشراء ديون المؤسسات المالية المطروحة فيها أشكال المعاملات الإسلامية.

ج- سند القبول المصرفي اللاربوي: تم إصدارها عام 1991 بهدف تشجيع التجارة المحلية والخارجية وهو نوعان: سند الشراء والاستيراد، سند البيع والتصدير.

د- صكوك الدين: تم طرحها عام 1990 وهي عبارة عن سندات مديونية تثبت لحاملها مبلغ الدين المكتوب نتيجة التعامل بالبيع الآجل بين المتعاملين.

## 2-4 تقييم تجربة بنك بومبيترا الماليزي في مجال فتح النوافذ الإسلامية:

لتقييم تجربة بنك بومبيترا الماليزي يجب الوقوف على أهم النقاط الإيجابية والسلبية للتجربة.

### 2-4-1 إيجابيات وسلبيات التجربة الماليزية: أظهرت تجربة بنك بومبيترا عدة ملاحظات نوجزها في النقاط التالية:

#### أ. الإيجابيات:

- ✓ نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية عموماً في ماليزيا كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسية الحكيمة، والترشيد الفكري الدائم؛
- ✓ تأسيس بنك ماليزيا المركزي مجلساً أعلى للرقابة الشرعية مستقلة هو تأكيد على الرغبة في إقامة نظام مصرفي لاربوي وبأسلمة النظام القطاع الاقتصادي مستقبلاً؛
- ✓ زيادة إقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية وتلاشي الاعتبارات العقائدية والدينية في التعامل مع مصرف إسلامي مما ترتب عنه تعايش النظامين؛
- ✓ اعتماد منهج التدرج هو أسلوب فعال لزيارة عدد المؤسسات، وهو خطوة ناجحة نحو تحويل النوافذ الإسلامية إلى مصارف إسلامية قائمة ومثال ذلك تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بومبيترا إلى مصرف المعاملات.

#### ب. السلبيات:

- وجود مخالفات شرعية في بعض الأنشطة المصرفية للنافذة الإسلامية مثل: بيع العينة، وبيع الوفاء، وبيع الديون، وغرامات التأخير؛
- غياب الدور الإشرافي للجنة الاستشارية الشرعية في التعامل مع مستجدات العقود والمعاملات ومواكبة التطورات وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية.

### المطلب الثالث: التجربة السعودية في مجال فتح النوافذ الإسلامية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي توجهت بنوكها التقليدية الى المصرفية الإسلامية من بينها البنك الأهلي التجاري الذي يعد هو السباق في هذه الخطوة، لاحتلاله الصدارة بين البنوك الخليجية وله تجربة مميزة في تقديم خدمات مصرفية مزدوجة تقليدية وإسلامية.

#### أولاً: تجربة بنك الأهلي التجاري السعودي:

سيتم التطرق إلى تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال فتح النوافذ الإسلامية في فروعته التقليدية باعتباره من أنجح البنوك السعودية التي خاضت هذه التجربة.

#### 1-1 تقديم بنك الأهلي التجاري:

يعد أول بنك سعودي النشأة، حيث تأسس وبدأ نشاطه بتاريخ 26 ديسمبر 1953 ويمارس البنك نشاطه كبنك تجاري منذ تاريخ تأسيسه من خلال مركزه الرئيسي بمدينة جدة وفروعه المنتشرة بكل مدن المملكة ومنطقة الخليج والعالم ككل وحاليا يحتل البنك مكانة ريادية بين المؤسسات المالية مع تجاوز قاعدة عملائه خمسة مليون عميل، ويعتبر أول بنك في العالم يتحول من المصرفية التقليدية الى المصرفية الإسلامية كلياً.<sup>1</sup>

وفيما يلي جدول يوضح بيانات مالية عن البنك:

الجدول رقم (3-8): بيانات مالية عن البنك الأهلي التجاري (NCB)

رأس مال مدفوع	4000 مليار دولار
إجمالي الأصول	9208 مليار دولار
أرباح صافية	172 مليار دولار
حقوق المساهمين	105 مليار دولار

<sup>1</sup> قمومية سفیان، بلعوز بن علي، (2019): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي الى المصرفية الإسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 21، الشلف، الجزائر، ص 348.

العائد على حقوق المساهمين	17,9%
---------------------------	-------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الأهلي المتاحة على الموقع الإلكتروني المرسل: [www.almrsal.com](http://www.almrsal.com) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/04/13 على الساعة: 01:51.

وتتمثل أهداف البنك عموماً في تقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية كما يقدم منتجات التمويل الإسلامي، والهدف الرئيسي حالياً التحول الى المصرفية الإسلامية كلياً باتباع مبدأ التدرج في التطبيق والتحويل منذ أكثر من 25 سنة ولم يتحقق لها ذلك حتى الآن لكن لم يتبقى الشيء الكثير، ولقد حقق البنك الكثير من الجوائز والأوسمة خلال السنوات الأخيرة نقتصر على ذكر بعضها باختصار شديد كما يلي:

- سنة 2019: جائزة أفضل بنك في الحوالات السريعة بالسعودية.
- سنة 2020: حصل على 3 جوائز من «يوروبوني» كأفضل مقدم للمصرفية الخاصة.
- سنة 2021: جائزة أفضل بنك بالشرق الأوسط "ذابانكر"، جائزة أفضل تجربة عميل "سكني".
- سنة 2022: جائزة أفضل بنك في المدفوعات والتحويل في الشرق الأوسط "جلوبال فاينانس".
- سنة 2023: جائزة أفضل برنامج تمويل عقاري بالمملكة "ريستاتكس 2023".

## 1-2 مراحل التحول الى المصرفية الإسلامية ببنك الأهلي التجاري بفتح نوافذ إسلامية:

اعتمد البنك الأهلي التجاري منهج التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية، تفادياً لأي صعوبات قد تواجه عملية التحول، حيث مرت التجربة بالمراحل التالية:<sup>1</sup>

\* في بداية الثمانينات من القرن الميلادي الماضي تم عمل دراسة لتقديم دراسة مصرفية إسلامية في مجال جذب و تشغيل الاموال ولم تلقى هذه الدراسة صدى عند التطبيق.

\* في منتصف الثمانينات من القرن الماضي كانت هناك محاولات مبكرة لإدخال المصرف الإسلامي ضمن أنشطة البنك وتم الاستعانة بخبير اجنبي و ممارس عربي لهذا الغرض وقد تم تصميم عدد من النماذج والادلة ولم تلقى الجهود المقدمة

<sup>1</sup> راجي بوعبد الله، (2021): "دراسة تجريبية البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية"، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1، تبسميلت، الجزائر، ص 253-254.

القناعة من الإدارة العليا ولم تدخل حيز التطبيق. كما تم إنشاء فرع بنك إسلامي تساهم فيه كل بنوك المملكة ليكون معمل تجارب للمصرفية الإسلامية ولم تلقى الفكرة ترحيباً من البنوك آنذاك.

\* في عام 1987 تم إنشاء أول صندوق استثمار إسلامي يعمل بنظام المراجعة وهو صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية في السلع الذي يعتمد على صيغة المراجعة في تجارة السلع الدولية.

\* في عام 1990 تم إنشاء أول فرع إسلامي بقرض شخصي من مدير عام البنك آنذاك وقد أدى النجاح الذي حققه قناعة لدى إدارة البنك بضرورة إنشاء إدارة مستقلة يسند لها تنمية وتطوير العمل المصرفي الإسلامي.

\* في عام 1992 تم إنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية لتشرف بدورها على إنشاء وتحويل الفروع إلى العمل المصرفي الإسلامي وأسند إليها تحويل 26 فرعاً كمرحلة أولى. وتم منحها الاستقلال المادي والإداري عن بقية الإدارات وفروع البنك.

\* في عام 1990 تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية تضم ثلاثة علماء من فقهاء الشريعة والاقتصاد الإسلامي.

\* في عام 1999 تم تعيين مراقب شرعي يشرف على أداء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية وعلى الفروع التي تم تحويلها للمصرفية الإسلامية للتأكد من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية. وتم تكوين وحدة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي لتعمل تحت إشراف المراقب العام الشرعي لتعاون الهيئة الشرعية على تأدية وظيفتها. ولتكون حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية والإدارات والأجهزة التنفيذية داخل البنك. وأسند لها مهمة التحقق من التزام الفروع المحولة بقرارات الهيئة الشرعية ورفع تقاريرها للمراقب الشرعي والهيئة.

مع نهاية العام 2002 وصل عدد الفروع المحولة إلى 72 فرعاً وذلك بتحويل كل الفروع مناطق القصيم ومكة المكرمة والمدينة المنورة للعمل المصرفي الإسلامي. كما تم السماح للفروع التقليدية بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بعد الحصول على موافقة الهيئة الشرعية على تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بكل فروع البنك كمرحلة تمهيدية لتحويل مل الفروع للعمل المصرفي الإسلامي.

في نهاية 2004م وصل عدد الفروع المحولة المصرفية الإسلامية 111 فرعاً من عدد الفروع الإجمالية التي وصلت إلى 248 فرعاً وقد تم تشكيل لجنة للعمل المصرفي الإسلامي من الإدارة العليا بالبنك لتشرف وتتابع وتقيم خطط التحول.

في 2005/05/15 اتخذ مجلس ادارة البنك قرارا بان يقصر نشاط جميع الفروع البنك بالمملكة على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الموافقة مع احكام الشريعة الاسلامية وحدد المجلس موعد غايته نهيمة عام 2005 لتطبيق هذا القرار، وقد تم دمج ادارة الخدمات المصرفية للأفراد مع ادارة الخدمات المصرفية الاسلامية في ادارة واحدة تحت اسم ادارة الخدمات المصرفية الاسلامية للأفراد وقد بلغ عدد الفروع المحولة للمصرفية الاسلامية في هذا التاريخ 161 فرعاً بنسبة 65 من اجمالي فروع البنك.

### 1-3 المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك الأهلي التجاري: وهي:<sup>1</sup>

أ. منتج تيسير الأهلي: عبارة عن اداة مالية إسلامية جديدة يقدمها البنك الأهلي التجاري لعملائه الراغبين في الحصول على التمويل النقدي عن طريق شراء البنك سلعة أو مجموعة من السلع من سوق السلع الدولية والمحلية تتسم أسعارها بتحركات محدودة تجنباً لمخاطر تقلبات الأسعار بالنسبة للبنك والعميل معاً، وكذلك إعادة بيع هذه السلع بعد أن يمتلكها العميل وكالة عنه لطرف ثالث، هذا المنتج يلي احتياجات شريحة عريضة من عملاء البنك الأهلي التجاري الذين يرغبون في الحصول على سيولة نقدية من خلال آلية شرعية تعتمد على فقه بيع التورق (التورق صيغة جائزة وقد أشار بذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة). والتورق هو شراء سلعة تكون في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل ثم يبيعها المشتري لغير البائع بثمن معجل لغرض الحصول على النقد، والتورق جائز عند جمهور العملاء هذا وقد صدرت فتوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الأهلي التجاري بجواز منتج "تيسير الأهلي وآليته".

ب. بطاقة تيسير الأهلي: هي بطاقة ائتمان تمكن حاملها من السحب النقدي وشراء السلع والخدمات والدفع بعد ذلك بالتقسيط على آجال تصل الى 15 شهر، وقد تم إجازة آلية التنفيذ من هيئة الرقابة الشرعية.

- إنشاء صندوق استثمار للمتاجرة في أسهم الشركات العالمية وفق معايير إسلامية تم اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

- إنشاء صناديق استثمار تتمتع بمزية حماية رأس المال، مستندة على فلسفة بيع العربون وتم اعتماد آلية التنفيذ من هيئة الرقابة الشرعية.

<sup>1</sup> راجي بوعبد الله، نفس المرجع السابق، ص 256.

#### 1-4-4 تقييم تجربة البنك الأهلي التجاري في التحول الى المصرفية الإسلامية بفتح نوافذ إسلامية:

لتقييم تجربة البنك الأهلي السعودي في مجال فتح النوافذ الإسلامية يجب أولاً معرفة أثر هاته النوافذ على ربحية البنك ثم استنتاج نقاط القوة والضعف له.

#### 1-4-1 دراسة أثر فتح النوافذ الإسلامية على ربحية البنك الأهلي السعودي:

أ. التطور المالي للمنتجات الإسلامية في البنك الأهلي السعودي:

يحقق البنك الأهلي السعودي نتائج جيدة من خلال تقديم المنتجات الإسلامية في كل فروعها، ويعمل على ابتكار حلول مالية إسلامية تمويلية واستثمارية وتطويرها، ويمكن توضيح أهم التطورات المالية في المنتجات الإسلامية للبنك من سنة 2016 الى سنة 2020 في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3-9): الأداء المالي الإسلامي لبنك الأهلي السعودي (2016-2023/03/31)

السنة	الأصول الإسلامية من إجمالي أصول البنك %	مطلوبات إسلامية من إجمالي مطلوبات البنك %	تمويلات إسلامية من إجمالي تمويلات البنك %	الدخل التشغيلي الإسلامي من مجمل دخل البنك %	الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك المطروحة %
2016	73	78	82	76	68
2017	74	81	85	80	64
2018	77	79	84	81	61
2019	77	77	85	82	63
2020	79	85	87	77	62
2021	87	91	88	78	75
2022	90	94	89	80	76
/03/31 2023	97	95	90	89	77

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المالية لبنك الأهلي السعودي للسنوات 2016-2023/03/31 المتاحة على الموقع الالكتروني أرقام: <https://www.argaam.com>.

الملاحظ من الجدول أعلاه والذي يوضح نسبة أهم المؤشرات المالية الإسلامية لبنك الأهلي السعودي من إجمالي أعمال البنك، أن العمل المصرفي الإسلامي يمثل غالبية أعمال وأنشطة البنك، إذ تفوق نسبته 70% من مجمل الأنشطة، حيث بلغت نسبة التمويل الإسلامي من إجمالي تمويل البنك 90% في الربع الأول من سنة 2023، بالإضافة الى بلوغ نسبة المطلوبات الإسلامية من إجمالي المطلوبات 95%، الأمر الذي يعكس نجاح البنك الأهلي السعودي في التدرج للتحويل لمصرف إسلامي كامل.

الجدول رقم (3-10): نسب الربحية لبنك الأهلي التجاري (2016-2023/03/31)

الفترة	العائد على الأصول %	العائد على متوسط المتوسطين %	صافي دخل العمولات الخاصة/ إجمالي دخل العمليات %
2016	2,09	18,36	72,66
2017	2,21	17,97	74,47
2018	2,14	16,86	79,90
2019	2,38	19,13	79,62
2020	2,07	17,51	77,76
2021	1,67	11,56	78,65
2022	2,00	12,37	79,65
2023/03/31	2,02	11,48	80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية والتقارير لبنك الأهلي التجاري لسنة 2019 المتاحة على الموقع الالكتروني أرقام: <https://www.argaam.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/13 على الساعة: 19:00.

الجدول رقم (3-11): أهم النتائج المالية لبنك الأهلي التجاري من سنة 2019 الى غاية 2023/03/31:

البند	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/03/31 2023	نسبة التغير %
صافي دخل العمولات الخاصة	13549578	13660978	1512314	4848,32	4372,15	22207,59	26286,06	6777,91	11,0
دخل العمليات	18647379	18345228	1892722	5576,93	5749,32	28235,72	33003,45	8731,03	7,9
صافي الدخل	9472359	9952802	959395	3389,61	3359,77	12668,18	18580,69	5021,54	11,6
الموجودات	443865867	444	45218	506,82	599,44	914,15	945,50	976,05	5,9
ودائع العملاء	2869851	5117649	31870	353,39	416,42	588,57	568,28	610,79	0,7
القروض	367969	133751	26506	281,84	346,71	497,57	545,31	566,34	10,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الأهلي لسنة (2019-2023) المتاحة على موقع أرقام:

[www.argaam.com](http://www.argaam.com)

الجدول رقم (3-12): أرباح البنك الأهلي السعودي 2019-2023: (مليار ريال)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الربع الأول 2023
الأرباح	9,32	9,80	10,67	11,40	11,44	12,7	18,6	5
النسبة %	3	5,2	9	19	2	11	47	12

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الأهلي لسنة (2019-2023) المتاحة على الموقع الرسمي لبنك الأهلي السعودي: <https://alahli.com>.

من الجداول السابقة يتضح أن البنك الأهلي السعودي حقق أرباحاً كبيرة بعد فتحه للنوافذ الإسلامية خلال الفترة 2016 إلى غاية الربع الأول من عام 2023، حيث بلغت أعلى نسبة للربحية 47% في نهاية 2022 بعد أن كانت 3% سنة 2016 و 2% سنة 2020 إلا أن هذه النسبة الأخيرة سجلتها نتيجة وباء كورونا، وبعد التعافي تدريجياً من الجائحة سجلت ارتفاعاً من جديد بداية من السنة الموالية 2021 بنسبة 11% ثم 47% على التوالي وصولاً إلى 12% خلال الربع الأول من السنة الحالية بمعدل أرباح 5 مليار ريال سعودي وهذه النسبة لا تعد انخفاضاً لأنها نسبة الثلاثة أشهر الأولى فقط وليست سنوية. ومنه يمكن القول أن النوافذ الإسلامية تساهم في زيادة ربحية البنك ما لم تعترض طريقها أزمات اقتصادية تعكس مسارها.

#### 1-4-2 إيجابيات وسلبيات التجربة:

اعتمد بنك الأهلي التجاري أسلوب التدرج في إدخال والتوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال نوافذ وفروع إسلامية وهي تجربة مميزة لها إيجابيات وسلبيات نوضحها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ. الإيجابيات:

- ✓ أظهرت التجربة نجاحاً طيباً في تحقيق أهدافها من حيث حجم العمل وربحيته وعدد الفروع التي تم تحويلها من نشاط تقليدي إلى نشاط إسلامي وذلك على الرغم من التحديات التي تم مواجهتها؛
- ✓ على الرغم من أن عدداً من الفروع التي تم تحويلها يقع في مناطق نائية وكانت تحقق خسائر مالية قبل التحويل فإنه يحمد الله قد تم تحويلها جميعاً لتصبح فروعاً مربحة ولك على الرغم من صغر حجمها ونشاطها في هذه المناطق النائية؛
- ✓ أظهرت التجربة أن هناك شرائح عريضة من فئات المجتمع المختلفة ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي أثبتته الدراسات الميدانية من ناحية ونمو أعداد عملاء الفروع الإسلامية وودائعهم من ناحية أخرى؛

<sup>1</sup> سعيد بن سعد المرطان، (1999): "ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي)، كتاب المنتدى الأول، الاقتصاد الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، ص 51.

- ✓ أظهرت إنجازات إدارة الاستثمار في البنك نموا مضطردا في حجم صناديق الاستثمار الإسلامية والتي أضحت تشكل 44% تقريبا من إجمالي صناديق الاستثمار في البنك؛
- ✓ كان للتجربة دور كبير في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تحفيز البنوك التقليدية المنافسة الى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها الى تطوير منتجات إسلامية جديدة؛
- ✓ كما كان لهذه التجربة إضافة لا يمكن إغفالها في تنمية الوعي والمعرفة بالخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي الى جانب ما تقوم به البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

#### ب. السلبات:

- مازالت الشكوك تساور بعض الملاء في مدى مصداقية العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع إسلامية لبنك تقليدي؛
- قد يرى البعض أن في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بنك تقليدي تشويها للعمل المصرفي الإسلامي أو أنه يمثل تهديدا للبنوك الإسلامية أو أن فيه إعاقة لإقامة بنوك إسلامية متخصصة فهم يرونه "أداة لركوب الموجه" ويفترضون أن التوجه ليس بدافع إيماني.

#### المبحث الثاني: عرض تجارب فتح نوافذ مصرفية إسلامية في أوروبا وبقية دول العالم

يتناول هذا المبحث التجربة البريطانية والفرنسية كتجربتين أوروبيتين ناجحتين في مجال فتح النوافذ الإسلامية، ثم عرض لتجربة فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في باقي دول العالم.

#### المطلب الأول: التجربة البريطانية في مجال فتح النوافذ الإسلامية

ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا أواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية بالعمل في لندن وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) 1978، وبعدها شركة بيت التمويل، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل الى غاية 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 الى 154 مليون سنة 1991، وفتحت فرعين في لندن وفرع آخر في برمينغهام. لكن نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالسوق المالي اللندني أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، اضطرت الحكومة البريطانية الى تشديد المراقبة والزيادة

في الضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية (قانون المصارف لسنة 1987). وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعاً له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المراجعة والإيجار. بعد أكتوبر 2004 ميلاد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفة الإسلامية، البنك الإسلامي البريطاني (IBB) مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي اللندني، ولعل أبرز الوجوه التي كتبت عن الصيرفة الإسلامية في بريطانيا "رودني ويلسون". بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتجات الإسلامية وكان أبرزها ما يلي: ABC International ; HSBC Amanah ; Citi Group ...

بلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية 22 بنكا، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنكا تقليدياً له نوافذ يقدم من خلالها منتجات البنوك الإسلامية<sup>1</sup>. والجدول الموالي يظهر تطور عدد النوافذ الإسلامية في بنوك بريطانيا.

### الجدول رقم (3-13): تطور عدد النوافذ الإسلامية في بنوك بريطانيا حتى سنة 2018

البنوك الإسلامية في بريطانيا	بنوك تقليدية لها نوافذ في المنتجات الإسلامية
- Islamic Bank of Britain	- HSBC AMANAH
-Bank of London and The Middle East	-ABC International Bank
-European Islamic Investment	-AHLI United Bank
-Bank Gate House	-Bank of Ireland
-QIB UK	-Barclays
	-BNP Paribas
	-Bristol & West
	-CITI Group
	-Deutsh Bank
	-Europe Arab Bank
	-IBJ International London
	-J Aron & Co

<sup>1</sup> زاوية رشيدة، (2018): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب: العراق، ماليزيا، بريطانيا، فرنسا"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 5، تيارت، الجزائر، ص 46.

-Lloyds Banking Group	
-Royal of Banking Scotland	
-Standard Chartered	
-UBS United National Bank	

المصدر: زاوية رشيدة، (2018): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب: العراق، ماليزيا، بريطانيا، فرنسا"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد5، تيارت، الجزائر، ص47.

### أولا: مصرف الريان البريطاني:

هو بنك تجاري في المملكة المتحدة تم إنشاؤه في أوت 2004 لتقديم منتجات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من أي دين، وللبنك ثلاثة فروع في لندن بالإضافة الى برمنغهام ومانشستر وليستر ووكالات في لوتون وتوتينغ وبرادفورد. إنه أول بنك بريطاني يدعي أنه يعمل بكامله وفقا للمبادئ الإسلامية. يرحب بالناس من جميع الأديان ويزداد شعبية مع غير المسلمين الذين يبحثون عن بديل أخلاقي للبنوك التقليدية. كما يوجد به قسم شرعي ولجنة إشراف شرعية مستقلة للتأكد من أن منتجاته متوافقة مع التعاليم الإسلامية. كان يعرف سابقا البنك الإسلامي البريطاني الا أنه غير اسمه في ديسمبر 2014 الى مصرف الريان.

تظافت في هذه التجربة جملة من العوامل المساعدة التي جعلت من بريطانيا رائدة بحق في هذا المجال على الصعيد الاوروبي وتتطلع الى ان تتحول في السنوات القليلة القادمة الى ان تصبح مركزا عالميا في المالية والصيرفة الاسلامية. وفي مقدمة هذه العوامل توفر الارادة السياسية الداعمة لهذا التوجه وانخراطها العملي بكل شجاعة وحماس لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا في ظل التحولات التي يشهدها محيطها الإقليمي والدولي ووضعه في قائمة الاولويات السياسية التي تخوضها، وهو ما اثار حفيظة بقية القادة الاوروبيين وجعل الكثيرين منهم يتداركون هذه الغفلة التي انتبهت اليها بريطانيا مبكرا ويمتطون نفس القطار.

وفي هذا الاتجاه اقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها ومؤسساتها المالية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ اسلامية في كبرى البنوك البريطانية والسماح لأول بنك اسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية بالتزامن مع فتح فروع اسلامية في المشرق العربي والبلدان الاسلامية التي تشهد نموا ملحوظا للمالية الاسلامية. وعلى الرغم من وجود خدمات مصرفية إسلامية في لندن منذ 30 عاماً لم تبرز البنوك الإسلامية على الساحة البريطانية بشكل ملحوظ إلا اخيرا، عندما سنت الحكومة تشريعات تقنن الخدمات التي تتفق مع أحكام الشريعة وسعت إلى

الترويج للندن كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب وبذلك تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية، حيث يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفاً إسلامياً في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا، ويوجد بها اليوم 22 مصرفاً تقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة وهي بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (EIIB) وبنك جيتهاوس ( Gatehouse Bank ) التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي، والبنك الإسلامي البريطاني ( IBB ) الذي انشا حديثا سنة 2004 بالإضافة الى هذه البنوك هناك مجموعة من المؤسسات المالية البريطانية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية مثل البنك الأهلي المتحد و أمانة فاينانس الإسلامي Amanah Finance التابع لبنك الـ HSBC الإسلامي ومؤسسة البراق التابع لبنك (Banking Corporation ABC Group Arab ) وهناك توقعات بأن يتضاعف عدد البنوك الإسلامية في غضون السنوات الخمس القادمة بسبب تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

وأكدت دراسة قام بها Lloyds TSB (لويذ تي إس بي) البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين في بريطانيا يرغبون في التمويل الإسلامي، وتوقعت أن يبلغ حجم التمويل الإسلامي نحو تريليون دولار بحلول 2010 مقارنة بـ 500 مليار دولار حالياً. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد ان الاهتمام الاوروبي بالتمويل الإسلامي ليس محصورا بالمسلمين فقط حيث سجلت اصدارات الصكوك مثلاً قفزة هائلة في الفترة الاخيرة مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال الاستثماري. وحققت نمواً هائلاً بلغ نسبة 58% وصولاً الى 58 مليار دولار على شكل إصدارات جديدة جارية. واستقطبت سوق الصكوك اهتماماً واسعاً من البنوك الأوروبية وصناديق التأمين والتقاعد اعتقاداً منها بأن قوة اقتصاديات منطقة الخليج حيث يتم إصدار العديد من الصكوك توفر عوائد جيدة مدعومة بالعوائد النفطية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية الضخمة. قد أعلن قيامه ببرنامج (Gatehouse Bank) و كان بنك جيتهاوس لإصدار صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار بداية العام الجاري في اول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية ببريطانيا وأكدت دراسة ثانية بعنوان "التمويل الإسلامي 2009" أن المصارف الإسلامية العاملة ببريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية الراهنة رغم استمرار أسعار أسهم العديد من البنوك في المملكة المتحدة في التراجع في غمار كساد متزايد وانها نجحت فيما يبدو من هذا الاعصار المالي. وأكدت أن الاضطراب وعدم الثقة في نظام البنوك التقليدية دفعا البعض من غير المسلمين إلى التفكير في خيار البنوك الإسلامية، ويعتبرونها أكثر أماناً بدرجة كبيرة من البنوك التقليدية وينظر إليها على أنها لا تواجه خطر خفض حجم الأصول وعمليات التأمين وما إلى ذلك وبذلك يتجه المزيد من الناس إلى نقل أعمالهم إليها.

وحسب آخر الإحصائيات وصل حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق المالية البريطانية الى 5,7 مليارات جنيه استرليني بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,3% خلال جانفي 2023 وهو معدل فاق التوقعات السابقة بتحقيق معدل نمو 0,1% فقط<sup>1</sup>، وكما امتلكت البنوك البريطانية عالميا نحو 0,5% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية وبما أن بريطانيا تحتل المرتبة 22 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية، وهذا يضعها في المرتبة الأولى في أوروبا. وحذر محللون اقتصاديون من انكماش الاقتصاد البريطاني بنحو 0,2% حتى منتصف 2023، في الوقت نفسه يرى الخبراء أن الاقتصاد البريطاني سيعود الى النمو خلال النصف الثاني من 2023 بمجرد تراجع معدل التضخم المرتفع وتحسن قيمة الجنيه الاسترليني المتراجع وتوقف بنك إنجلترا المركزي عن زيادة أسعار الفائدة. ويتوقع الخبراء نمو الاقتصاد البريطاني بمعدل 2,4% خلال 2024 و 2,3% خلال 2025، لكنهم حذروا من احتمالات تراجع النمو إذا حدثت صدمات اقتصادية جديدة.

### المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال فتح النوافذ الإسلامية

فتحت البنوك الفرنسية الكبيرة نوافذ إسلامية في منطقة الخليج وبدأت تستحوذ على حصص من السوق أمام البنوك الأنجلوساكسونية بفضل تركزها القديم -قبل أن تفتح نوافذ إسلامية- وخبرتها في بعض الصناعات مثل تمويل الأصول ومن أهم هذه البنوك ما يلي:<sup>2</sup>

- "بنبي باريبا نجمة" (PNB Paribas Najmah)، هي فرع إسلامي لمجموعة "بنبي باريبا"، مقره في البحرين، وأسس في 2003م، وتتكون هيئته للرقابة الشرعية من نظام يعقوبي، وعبد الستار أبو غدة، ومحمد داود بكر. ويقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية وللشركات، والتمويل المهيكل وإصدار السندات الإسلامية التي تعرف بالصكوك.
- "كليون" (Calyon) هو بنك التمويل والاستثمار لمجموعة "كريدي أغريكول" (Crédit Agricole)، أنشأ فرعاً في البحرين في 2003م، مديره العام هو سيمون إيدل (Eddle)، وتتكون هيئته للرقابة الشرعية من نظام يعقوبي، ومحمد القري، وعبد الستار أبو غدة.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي للشرق: تم الاطلاع عليه بتاريخ 13.04.2023 على الساعة: 14:33. <https://m.al-sharq.com>

<sup>2</sup> عبد الزاق بلعباس، (دون سنة): "التمويل الإسلامي في فرنسا"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 6-7.

- "سوسيتي جنيرال إدارة الأصول والاستثمارات البديلة" (SGAM AI) مديرها العام هو فليب بروس (Brosse)، وهي متخصصة في أربعة منتجات: الإدارة المهيكلة، والصناديق السيادية، والإدارة العقارية، ورأس المال الاستثماري.
- "البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي" فرع عن "سوسيتي جنيرال" (Générale Société) يرتكز في جزيرة رينيون في شبه القارة الهندية، وفتح أبوابه في 29 فبراير 2008م، مديره العام هو روجي مينوز (Munoz). وهذا المصرف هو أول بنك أسس في فرنسا، لأن جزيرة رينيون مقاطعة فرنسية.

### المطلب الثالث: تقييم تجربة فتح النوافذ الإسلامية في باقي دول العالم

سيتم في هذا المطلب عرض تجربة فتح النوافذ الإسلامية في باقي دول العالم ماعدا الإمارات والسعودية وماليزيا وبريطانيا وفرنسا التي تم التطرق إليها سابقا.

**أولا: أهم إحصائيات النوافذ الإسلامية حتى سنة 2023:** سيتم عرض البيانات المالية والنتائج التي حققتها الدول في مجال فتح النوافذ الإسلامية في بنوكها التقليدية وفق مستويين كما هو موالى:

**1-1 على المستوى العالمي:** في السياق العالمي، ترصد الإحصائيات نموا في إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم وتوقع ارتفاع قيمة الأصول إلى 3,8 تريليون دولار بنهاية 2023، منها 2,44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية، كما تتوقع وكالات التصنيف العالمية أن صناعة التمويل الإسلامي العالمية ستشهد نموا مزدوج الرقم مرة أخرى في 2022-2023 بعد نمو بنسبة 10,2% من إجمالي الأصول في عام 2021، وأشارت بعض التقارير أن التمويل الإسلامي العالمي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتستحوذ أسواق التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي على حصة تبلغ 40,3% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، فيما تستحوذ باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على حصة تبلغ 38,6% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية.<sup>1</sup>

### 1-2 على مستوى بعض الدول: تم تناول إحصائيات بعض الدول وهي:

أ- وفي جنوب شرق آسيا: تتوقع وكالة التصنيف أن يتوسع سوق الخدمات المصرفية الإسلامية البالغة 290 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8%، وتشير التقديرات الى تجاوز إصدارات الصكوك في عام 2022 نحو 96 مليار دولار.

<sup>1</sup> موقع اليوم السابع: تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/11 على الساعة: 23:43 <https://www.youm7.com>

ب- **وفي سلطنة عمان:** وبعد 10 سنوات من بدء أنشطة الصيرفة الإسلامية، تواصل البنوك والنوافذ الإسلامية تسجيل أداء جيد ونجحت في تعزيز حجم أصولها وزيادة المستمرة لحصتها السوقية في القطاع المصرفي المحلي مع ارتفاع حجم التمويلات التي قدمتها البنوك والنوافذ الإسلامية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، وزاد مجموع الودائع لديها إلى 4,8 مليار ريال عماني منها 3,1 مليار ريال عماني للقطاع الخاص في عام 2023، كما سجل حجم التمويل الذي قدمته البنوك والنوافذ الإسلامية إلى 5,4 مليار ريال عماني، وصعد حجم أصول الصيرفة الإسلامية إلى 6,4 مليار ريال عماني بنهاية عام 2022 مقارنة مع 5,9 مليار ريال عماني بنهاية عام 2021، كما ارتفع حجم الأصول للبنوك والنوافذ الإسلامية مجتمعة إلى 6,6 مليار ريال عماني بنهاية مارس 2023<sup>1</sup>.

ج- **وفي المغرب:** وبعد خمس سنوات من بداية عملها، بعد منح بنك المغرب المركزي في 2017 رخصا لممارسة الصيرفة الإسلامية لـ 5 بنوك، وثلاث نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية، ومنذ ذلك الحين تضيف هذه البنوك 33 فرعاً جديداً كل عام لتصل شبكة الفروع التي تقدم حلول الصيرفة الإسلامية في المملكة إلى أكثر من 176 العام الماضي 2022، وسجلت البنوك الإسلامية مجتمعة خسائر بنحو 65 مليون درهم خلال النصف الأول من 2022 وهي أقل خسائر حققتها تلك البنوك، إذ بلغت أعلى وتيرة خسائر في جوان 2019 بحوالي 207 ملايين درهم لتتخفف إلى 183 درهم في جوان 2020، وتمت الإشارة إلى أن عام 2023 سيكون بمثابة مرحلة جديدة تطلب تحسين جودة الخدمات وتوسيع شبكة الفروع<sup>2</sup>.

د- **وفي مصر:** ارتفع عدد الفروع الإسلامية إلى 254 فرعاً نهاية مارس الماضي بزيادة 9 فروع عن عام 2022، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بنوكاً تقليدية لديها رخصة تمويل إسلامي تقدم خدمة التمويل الإسلامي في كافة فروعها، وبلغ حجم العمل المصرفي الإسلامي في نهاية مصر 2023 حوالي 544 مليار جنيه بنسبة 5% من إجمالي السوق المصرفي بزيادة قدرها 110 مليار جنيه وبنسبة نمو قدرها 25% عن مارس 2022. وقد بلغت نسبة الربحية الإسلامية أكثر من 30 بالمائة في 2022 مع وجود ثلاث بنوك إسلامية بالكامل في مصر و 11 بنك لها فروع إسلامية تقدم خدماتهم عبر 250 فرعاً، و 45 منتجاً متنوعاً من مريحة، مشاركة، استصناع، إجارة، مضاربة ويمثل

<sup>1</sup> موقع الشبيبة العمانية: تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/11 على الساعة: 00:06. <https://shabiba.com>

<sup>2</sup> موقع اقتصاد الشرق: تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/11 على الساعة: 00:17. <https://www.asharqbusiness.com>

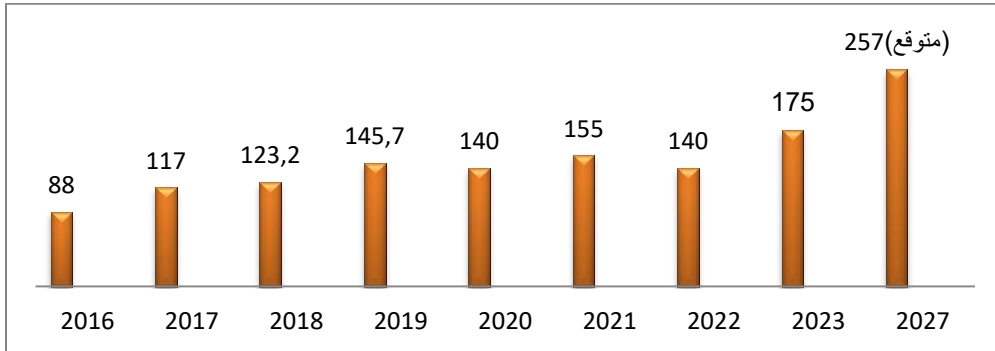
بنك فيصل وأبوظبي والبركة وفروع بنك مصر الإسلامية ما نسبته 92% من حجم السوق المصرفي الإسلامي المصري.<sup>1</sup>

ثانيا: مؤشرات نمو التمويل الإسلامي في العالم 2016-2023:

حسب وكالة التصنيفات الائتمانية فإن حجم التمويل الإسلامي العالمي سيشهد نموا بنحو 10% في نهاية العام الحالي 2023 ليصل إلى 2,2 تريليون دولار وذات النسبة في 2024 بعد توسعه بشكل مماثل في 2022 باستثناء إيران، ويتوقع نمو أصول صناعة التمويل الإسلامي سنة 2024 بقيمة 3472 مليار دولار. ويتوقع ارتفاع حجم إصدارات الصكوك أيضا، كما أوضحت موديز أن ماليزيا واندونيسيا وتركيا ستصبح أكبر مصدري الصكوك السيادية في عامي 2023 و2024.

ويمكن توضيح تطور حجم إصدار الصكوك خلال الفترة 2016-2023 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-7): اصدارات الصكوك بين 2016-2023: (مليار دولار)



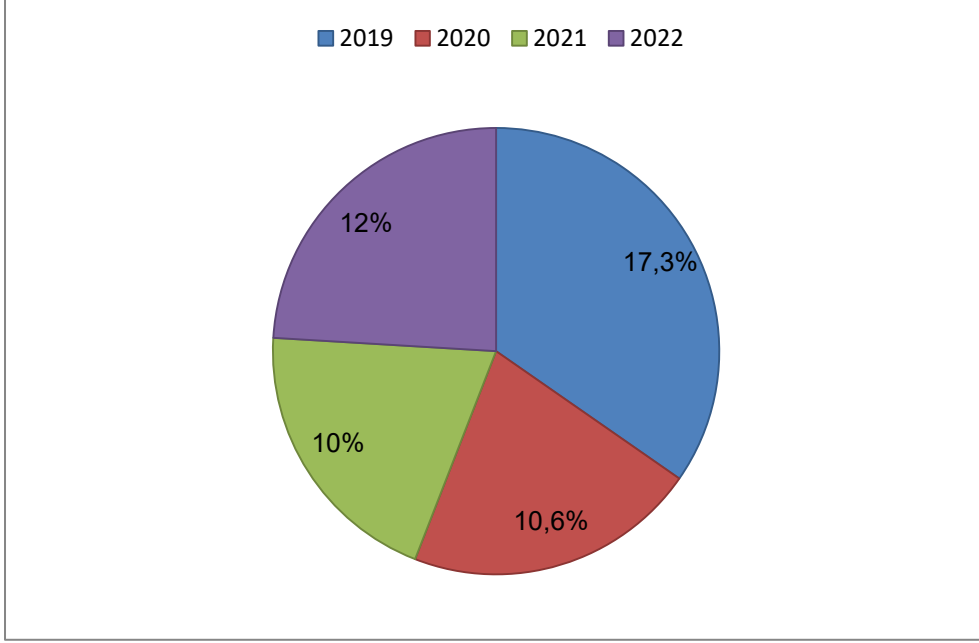
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع العربي الجديد: <https://alaraby.co.uk.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/13 على الساعة: 21:50.

يوضح الشكل رقم (7) حجم الصكوك المصدرة عالميا خلال الفترة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2023، حيث نلاحظ ارتفاع حجم اصدار الصكوك من سنة لأخرى إلى غاية انخفاضها في سنة 2020 بسبب تأثير الجائحة كوفيد-19، ثم بعد التأقلم مع الظروف المواتية ووضع حلول لها عادت الى الارتفاع من جديد الى غاية وصولها في نهاية الفصل

<sup>1</sup> نديمة عيش، يوسف بوعيشاوي، (2020): "الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010-2019"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، صص 85-87.

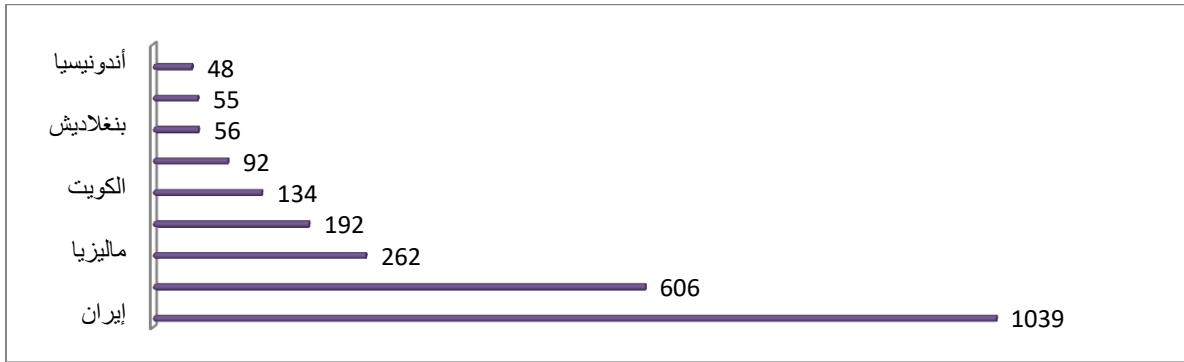
الأول من سنة 2023 إلى 175 مليار دولار ويتوقع أن يصل حجم اصدار الصكوك في العالم إلى 257 مليار دولار مع بداية سنة 2027.

الشكل رقم (3-8): نسبة نمو التمويل الإسلامي حتى العام 2022



المصدر: موقع العربي الجديد: <https://alaraby.co.uk.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/13 على الساعة: 21:50.

الشكل رقم: (3-9): أعلى الدول امتلاكاً للأصول الإسلامية 2022 (مليار دولار)



المصدر: الموقع الإلكتروني لجريدة الوطن: [www.al-watan.com](http://www.al-watan.com) تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/13 على الساعة: 12:07.

يتبين من خلال الشكلين (8) و(9) أن نسبة نمو التمويل الإسلامي كانت متفاوتة من سنة 2019 إلى 2022، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 أي قبل بداية الجائحة ثم بعد زيادة تأثيرات الجائحة كوفيد-19 التي ألحقت الضرر بشتى المجالات انخفضت نسبة التمويل في السنة الموالية وواصلت انخفاضها إلى غاية نهاية سنة 2021 حيث بلغت آنذاك نسبة 10%، وبعد التعافي التدريجي من الجائحة سجلت نسبة التمويل الإسلامي في العالم ارتفاعا بنسبة 12%. وبالنسبة للدول الأعلى امتلاكاً للأصول الإسلامية عالمياً فإن إيران احتلت المرتبة الأولى عالمياً بمعدل 1039 مليار دولار تليها السعودية ثم ماليزيا ثم الإمارات وصولاً إلى أدنى قيمة 48 مليار دولار في أندونيسيا بسبب حداثة هذا النظام المصرفي.

### المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية:

جاء قرار الحكومة الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية الربوية لاستقطاب مدخرات الجزائريين الذين يرفضون المعاملات الربوية، وامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد الوطني، حيث صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات التمهيديّة للعمل به.

### المطلب الأول: الإطار التشريعي والقانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية

كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بدايتها محكومة بالنصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي، والتي لا تلائم عمل النوافذ الإسلامية، ولكن بإصدار بنك الجزائر بعض الأنظمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها:<sup>1</sup>

### أولاً- النظام (18-02):

تم إصدار هذا النظام في 4 نوفمبر 2018 من طرف بنك الجزائر، وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 9 ديسمبر 2018، وتضمن هذا النظام في المادة 5 تعريفاً لشباك المالية التشاركية بأنه: "دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصرياً خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية"، وتصنف هذه المنتجات إلى مراجعة، مشاركة، مضاربة، إجارة، استصناع وسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، وتخضع منتجات الصيرفة الإسلامية حسب هذا

<sup>1</sup> بمينة ختروسي، (2022): "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 02، الشلف، الجزائر، ص ص 67-70.

النظام لأحكام المادة 3 من النظام 01-13 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

ويشترط هذا النظام ما يلي:

❖ يشترط النظام في المادة 3 على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة الناشطة والراغبة في عرض منتجاتها المالية التشاركية تقديم بطاقة وصفية لمنتجاتها إلى بنك الجزائر مرفقا برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، تنص المادة 4 من نفس النظام على وجوب إخضاع المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونيا لذلك، بغرض الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

❖ شدد النظام على ضرورة استقلالية شبك المالية التشاركية من خلال المواد 6، 7، 5 من خلال الفصل المحاسبي بين شبك المالية التشاركية والأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، الأمر الذي ساعد على إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم شبك المالية التشاركية، وكذا بيان مفصل عن المداخل ذات الصلة، وفي حالة تعدد شبك المالية التشاركية ضمن نفس البنك أو المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع شبائيك المالية التشاركية هذه ككيان واحد.

❖ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنها بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تنطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم، وهي ما تبينه المادة 8، ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناتجة عن شبك المالية التشاركية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها البنك وعلاوة على ذلك تخضع المنتجات لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية في المادة 11.

### ثانيا- النظام (20-02):

تم إصدار هذا النظام من طرف بنك الجزائر في 15 مارس 2020، وقد ضم 24 مادة، حددت المادة الأولى منه الهدف من إصدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وهي المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، وقد جاءت المواد التي تليها من المادة 5 إلى المادة 12 لتشرح كل منتج على حدى، وقد عرف شبك الصيرفة

الإسلامية في المادة 17 من النظام بأنه: "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وقد شدد النظام على ضرورة الاستقلال المالي والمحاسبي لشباك الصيرفة الإسلامية"، وقد تضمن النظام (20-02) مجموعة من الشروط تضمنتها المواد من 13 الى 23 تتمثل في الآتي:

- ❖ إن منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع الى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر.
- ❖ يجب على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تقديم المنتجات الإسلامية الحصول على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وذلك قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر.
- ❖ على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.
- ❖ تسهر هيئة الرقابة الشرعية على رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- ❖ على كل بنك أو مؤسسة مالية تقديم ملف لبنك الجزائر للحصول على ترخيص مسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية:
  - شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية المذكورة سابقا.
  - بطاقة وصفية للمنتوج.
  - رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام 11-08.
- ❖ شبك الصيرفة الإسلامية يكون هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية، ينحصر نشاطه في تقديم المنتجات الإسلامية فقط.
- ❖ يجب أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقبلا ماليا عن الهياكل الأخرى، أي الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بهذا الشباك وبين المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى، مع إعداد جميع البيانات المالية المخصصة لهذا النشاط، كما يتم الفصل بين حسابات زبائنه عن باقي حسابات الزبائن.
- ❖ تتجسد استقلالية شبك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين لذلك على مستوى البنك أو المؤسسة المالية.

- ❖ بعد حصول البنوك والمؤسسات المالية على الترخيص المسبق لتسويق المنتجات الإسلامية، يجب عليها إعلام زبائنها بمجداول التسعير والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين، وخاصة أصحاب حسابات الاستثمار بطبيعة حساباتهم.
- ❖ تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية الى الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية، ما لم ينص هذا النظام على خلاف ذلك.
- ❖ يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، وذلك في الفاتح من أبريل 2020.

### ثالثا- التعليم (20-03):

صدرت هذه التعليم عن بنك الجزائر، وذلك لتدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام رقم (20-02) خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ، والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الأولى من التعليم الغرض من صدورها، وهو تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام (20-02)، حيث تم بموجب هذه التعليم ضبط أهم الاجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام (20-02)، بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف، وقد تضمنت التعليم مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية، لكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من أن التعليم جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام (20-02)، إلا أنها لم تدارك النقائص التي سجلت بخصوص تضمن أي مادة حول السيولة في النوافذ الإسلامية.

### المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

منذ سنوات قامت بعض البنوك في الجزائر، خاصة الأجنبية منها على غرار بنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك الإسكان (Bank Housing)، (بتقديم منتجات إسلامية من خلال نوافذ) أو شبابيك إسلامية، ولكن دون إطار قانوني محدد ينظمها، وذلك إلى غاية صدور النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، و بعده النظام 20-02 في 15

مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية ال متعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يلغي النظام السابق. أما بالنسبة للجديد الذي جاء به هذان النظامان فهو فتح المجال أمام البنوك العمومية لإنشاء هذه النوافذ الإسلامية، وهذا استغلالا لكثرة فروعها ولانتشارها الواسع داخل الوطن بحكم الأقدمية في السوق.<sup>1</sup>

أولا: تقديم النوافذ الإسلامية: وعلى إثر هذا النظام توالى فتح البنوك العمومية للشبابيك الإسلامية، كما يلي:

**1-1 تقديم نوافذ للبنك الوطني الجزائري:** أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، وهو أول بنك تقليدي جزائري قام بإطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا عبر 32 وكالة تابعة له هو البنك الوطني الجزائري BNA من خلال تسويق منتجات مطابقة للشريعة وتكوين إطارات وكوادر في نظم وتقنيات الصيرفة الإسلامية بالإضافة الى تزويد الزبائن بالمعلومات والشروحات الوافية حولها وكيفية الاستفادة من منتجاتها وتم تكوين أكثر من 130 إطار للعمل في هذا النشاط، وكان البنك الوطني الجزائري قد طرح مجموعة متنوعة من صيغ الادخار والتمويل الموافقة للشريعة كما تم التأكيد على أن الصيرفة الإسلامية تعتمد في نشاطها على البيع أو الإجارة أو المرابحة وهي لا تقرض الأموال، وتمثل المنتجات المطروحة في تسعة معاملات وهن الإجارة المنتهية بالتملك وإجارة العتاد والمرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات وحساب التوفير الإسلامي للشباب (القصر) وحساب الودائع تحت الطلب والحساب الجاري الإسلامي والمرابحة العقارية وحساب التوفير الإسلامي، حيث أن أربعة من هذه المنتجات هي عبارة عن منتجات ادخارية (لتعبئة موارد البنوك) وخمسة أخرى هي لتمويل المشاريع المختلفة. كما تم توضيح أن الهدف الأول من العمل بنشاط الصيرفة الإسلامية هو ضمان العمل بالمال الحلال وخلق الثقة لدى الزبائن لادخار أموالهم لدى البنوك من أجل تمويل المشاريع المختلفة، وأن البنوك العاملة بهذا النشاط لا تتقاضى فوائد لقاء خدماتها بل تكسب نسبة معينة من الأرباح التي تدرها العمليات التي تقوم بها لفائدة زبائنها لافتنا أن هذا النوع من البنوك لا يقوم بعمليات القرض التي يقوم بها البنك التقليدي.

وتعد مساهمة للبنك الوطني الجزائري في تنشيط الصيرفة الإسلامية مبنية في الأساس على إنشاء شبابيك إسلامية بفروعه عبر مختلف ربوع الوطن.<sup>2</sup> حيث وصل عدد النوافذ الإسلامية في البنك إلى 69 نافذة إسلامية في 1 ماي 2023 مع إطلاق شباكين في وكالة تابعة لبشار ووكالة تابعة لتيميمون بتاريخ 30 أفريل 2023<sup>3</sup> وارتفعت محفظة حسابات الزبائن

<sup>1</sup> معاذ بوقاسة، (2023): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية-دراسة مقارنة بين التشريع العراقي والتشريع الجزائري-"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 01، الجزائر، ص 38.

<sup>2</sup> بلكرشة رابح، بن يحيى فاطمة الزهراء، (2023): "مساهمة الشبابيك الإسلامية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية التقليدية -البنك الوطني الجزائري نموذجاً-"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص 31.

<sup>3</sup> الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: [www.bna.com](http://www.bna.com) تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/06/08 على الساعة: 19:00

الإسلامية من 14875 حساب سنة 2021 إلى 31057 حساب في 2022، حيث ساهم ذلك في ارتفاع قيمة الأموال المودعة في هذه الحسابات إلى 20,7 مليار دينار جزائري، وتشير بيانات البنك إلى أن عدد ملفات التمويل الإسلامي المعالجة بلغ 2467 ملف فيما بلغت قيمة التمويلات الإسلامية 3,65 مليار دينار جزائري.

**1-2 نافذة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:** قام هذا البنك باستحداث نافذة خاصة بالخدمات الإسلامية، يقدم خلالها جملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، منها ماهي تمويلية تتمثل في المراجعة، بيع السلم، الاستصناع، ومنها ماهي خاصة بالودائع، تتمثل في سندات الاستثمار، الودائع لأجل وحسابات الادخار<sup>1</sup>.

**1-3 نافذة بنك ABC الجزائر:** تبعا لحصوله على ترخيص بنك ABC الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، افتتح بنك ABC الجزائر بتاريخ 15 فيفري 2021 أول شبك "البراق" مخصص لعمليات الصيرفة الإسلامية والمتواجد على

مستوى وكالة بنك بئر مراد رايس على بعد خطوات من مقر البنك المتواجد في الجزائر منذ 1998<sup>4</sup>.

**1-4 نافذة بنك ترست الجزائر:** بنك ترست الجزائر، هو عضو في المجموعة نيست انفيستمنت هولدينغ، التي يقع مقرها في قبرص، بنك الجزائر ترست هو بنك يتبع القانون الجزائري برأسمال خاص تم إنشاؤه في 12 أبريل 2002 في شكل شركة مساهمة، وبدأ العمل في 20 أبريل 2003. افتتح البنك برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار، وتم رفع رأس مال ترست بنك الجزائر إلى 2,5 مليار في عام 2003 ثم إلى 10 مليار دينار في 2009 و 13 مليار دينار في عام 2012، وفقا للائحة التي تحدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، ليرفع رأس ماله مجددا بتاريخ 31 ديسمبر 2019 إلى 17,194 مليار دينار. يخصص بنك ترست الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية يقدم فيها منتجات توافق مبادئ الشريعة، وقد أطلق عليها اسم منتجات خاصة، وتتمثل في خمس خدمات تمويلية أساسية، مع باقة من المنتجات المشتقة منها موجهة للأفراد أو المهنيين، نجد منها خدمتين تمويليتين هما: السلم والبيع بالتقسيط و هما يتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وخدمتين متعلقتين بالودائع والتوظيفات والتي تستقطب أموال الزبائن وهما : توظيفات تشاركية وحساب توفير تشاركي، كما استحدثت خدمة أخرى سميت بـ "ترست إيجار" وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لبنك الإسكان الجزائر: <https://housingbankdz.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/06/09 على الساعة: 02:06.

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر: <https://www.trustbank.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/06/01 على الساعة: 18:24.

أ. تحليل حجم نشاط النافذة من خلال حجم التمويلات الإسلامية إلى التقليدية: ستم مقارنة حجم نشاط النافذة الإسلامية في بنك ترست الجزائر إلى النشاط التقليدي من خلال تقاريره السنوية التي تبين حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي قدمها بنك ترست الجزائر، من سنة 2016 إلى سنة 2019 وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): تطور حجم التمويلات والالتزامات الإسلامية والتقليدية لبنك ترست الجزائر ( ألف دج)

السنة	2016	2017	2018	2019
الالتزامات أو التمويلات التقليدية	34567917	47901162	54973093	48963307
نسبة النمو%	1,84	38,57	14,76	10,93
الالتزامات أو التمويلات الإسلامية	1591479	2814578	8295153	9493331
نسبة النمو%	167,52	76,85	194,72	14,44
مجموع التمويلات	36159396	50715740	63268246	58456638
نسبة النمو%	4,69	40,26	24,75	-7,61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك ترست الجزائر 2016-2019:

[www.trustbank.dz](http://www.trustbank.dz)

من خلال الجدول رقم (14) يتم ملاحظة جليا التطور في نسبة التمويلات الإسلامية والمتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمرابحة بالإضافة إلى صيغة الإيجار أو الإجارة المنتهية بالتملك على مستوى النافذة الإسلامية لبنك ترست الجزائر والتي وصلت لنسبة نمو يقدر بـ 194,72% سنة 2018 وهي أعلى نسبة نمو سجلت منذ بداية العمل بمنتجات وصيغ التمويل الإسلامي، وقد سجلت مبلغ قدره 594 مليون دج في سنة 2015 والتي كانت أول سنة تظهر فيها حجم التمويل الإسلامي في تقارير البنك، كما أن أول نسبة نمو سجلت كانت سنة 2016 والتي بلغت نسبة 167,52% وقد كانت نسبة مرتفعة وممتازة مقارنة بحداثة تطبيق التجربة، لتصل حجم التمويلات الإسلامية سنة 2018 مبلغ 8 مليار و 295 مليون و 153 ألف دج، كما سجلت نسبة نمو قدرها 14,44% سنة 2019 بمبلغ قدره 9 مليار و 493

مليون دج وهذا مع تسجيل نمو سالب في التمويلات التقليدية بلغت -10,93% وبالتالي فقد حافظت النافذة الإسلامية على نموها الإيجابي في قيمة التمويلات الإسلامية كما أن نسبة نمو هذه التمويلات كانت أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية في كل سنوات الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى حرص بنك ترست على تفعيل دور التمويل الإسلامي وإحلاله تدريجياً ضمن نشاطاته المالية، و أيضاً استحداث بنك ترست TRUST لصيغ تمويلية جديدة تتمثل في خدمة الـ Leasing أو التمويل بالتأجير و صيغ أخرى إسلامية أو تشاركية التي قد تكون استقطبت شريحة مهمة من الزبائن التقليديين.<sup>1</sup>

كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبائيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر عام 2017، وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" وبنك "التنمية المحلية". والمعلوم أن الجزائر حققت في غضون 30 شهراً حصيلة إيجابية فاقت التوقعات، حيث بلغت قيمة ودائع الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة 500 مليار دينار جزائري، وذلك منذ إطلاقها في أبريل 2020 إلى نهاية 2022. ويمكن توضيح الوكالات التي بها نوافذ إسلامية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-15): الوكالات التي بها نوافذ إسلامية إلى غاية 2022

البنك	تاريخ إطلاق أول نافذة إسلامية	وكالة بها نوافذ إسلامية
البنك الوطني الجزائري BNA	2020/07/30	64
القرض الشعبي الجزائري CPA	2020/10/25	33
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	2020/12/01	47
المؤسسة العربية المصرفية ABC	2021/02/15	01
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	2021/05/04	35

<sup>1</sup> إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، (2022): "دراسة تحليلية لنشاط نافذة إسلامية ومقارنتها بالنشاط التقليدي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، ص 8-9.

03	2021/12/30	بنك الجزائر الخارجي BEA
09	2022/01/10	بنك التنمية المحلية BDL
192		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المواقع الرسمية للبنوك.

الجدول رقم: (3-16): شبكة وكالات البنوك العمومية الجزائرية نهاية 2020

البنك	البنك الوطني الجزائري	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك التنمية المحلية	البنك الخارجي الجزائري	القرض الشعبي الجزائري	بنك التوفير والاحتياط
عدد الوكالات	216	326	152	90	147	212

المصدر: حمادوش عبد الحميد، مادي محمد ابراهيم، (2021): "التمويل الإسلامي للتنمية المحلية من خلال النوافذ الإسلامية بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى أمودجا"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، الجزائر، ص 102.

يمكن توضيح بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2021 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-17): مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2021

اسم البنك	البلد الأصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات والسنة بين 2019 و2021	حصة السوق 2018	عدد شبائيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة
بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87% من حصة السوق المصرفي	-
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	218		فتح أكثر من 50 شبك

فتح أكثر من 100 شبك قبل نهاية الفصل الأول من 2021		150	بنك عمومي	القرض الشعبي الجزائري <b>CPA</b>
فتح 9 شبائيك قبل نهاية الفصل الأول من 2021		327	بنك عمومي	بنك الفلاحة والتنمية الريفية <b>BADR</b>
-		160	بنك عمومي	بنك التنمية المحلية <b>BDL</b>
وكالة خاصة بالصرافة الإسلامية فتح 40 شبك 2021		218	بنك عمومي	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط <b>CNEP</b>
	البنوك الأجنبية تمثل 13% من حصة السوق المصرفي الجزائري	91	فرنسي	سوسيتي جنرال <b>SG</b>
محاولة إطلاق منتجات إسلامية منذ 2014		71	فرنسي	بي أن بي الجزائر <b>BNB Algeria</b>
-		91	فرنسي	ناتكسيس <b>NA</b>
-	الحصة السوقية الإجمالية للبنوك الإسلامية 3% من إجمالي السوق المصرفي الجزائري	15	فرنسي	فرانسا بنك الجزائر <b>FBA</b>
-		01	أمريكي	سيتي بنك فرع <b>CB</b>
-		24	بحريني جزائري	بنك المؤسسة العربية المصرفية + الجزائر <b>ABC</b>

فتح شبائيك الصيرفة الإسلامية		35	كويتي جزائري	بنك الجزائر ABT
فتح شبك منذ 2015		07	أردني جزائري	بنك الجزائر HBA
منتجات إسلامية منذ 2017-فتح شبك-البراق		61	كويتي جزائري	بنك الخليج الجزائر AGB
-		02	أردني جزائري	البنك العربي الجزائري/ فرع بنك arabank PLC algeria
-		32	بريطاني	أش أس بي سي الجزائر فرع بنك HSBCAlgeria
بنك إسلامي		18	بحريني	بنك الجزائر ABB البركة
بنك إسلامي		1583	الإمارات	بنك الجزائر APB السلام
فتح 320 شبك قبل نهاية سنة 2021	100%		6بنوك عمومية 13بنك أجنبي	19 بنك عمومي وأجنبي

المصدر: بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، (2018): "مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي-تقييم

تجربة الجزائر-"، مجلة البحوث في العلوم المحاسبية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، ص ص 15-16.

وحسب آخر المستجدات وصل عدد النوافذ الإسلامية في الجزائر بتاريخ 31 مارس 2023 إلى 503 نافذة إسلامية وأكثر من 600 ألف حساب بنكي.

ثانيا: مساهمة تجربة النوافذ الإسلامية في تطور العمل المصرفي الإسلامي:

تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليديّة المنافسة إلى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدوليّة التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة، كما أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري. إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ عدد النوافذ الإسلامية التي تم فتحها في البنوك التجارية الجزائرية قبل نهاية شهر سبتمبر 2021 في حدود 310 شباك، وفي الربع الأول من 2023 وصلت 503 شباك. كما أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة كما ساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية، وهي محفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها. بالإضافة إلى ذلك إذا نجحت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية الجزائرية، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج، وهذا يؤدي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية

الجزائرية، مما سيبدل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء. كما أن استثمار الأموال بإبداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بال شك في التقليل من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإبداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة تؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي

الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على البطالة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقييم تجربة الجزائر في مجال فتح النوافذ الإسلامية

إن تقييم تجربة الجزائر في مجال فتح النوافذ الإسلامية يكون من خلال استخلاص أهم النقاط الإيجابية والسلبية لها كما يلي:<sup>2</sup>

#### 1-3 إيجابيات التجربة:

- يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة.
- لقد أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أنَّ هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري.
- إنَّ إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.
- إنَّ الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إلا أحسن ن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.
- تُساهم النوافذ الإسلامية في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائرية وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفية.

<sup>1</sup> طهراوي أسماء، (2022): "تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة أعمال المجلد 05 العدد 02، الجزائر، ص ص 654-655.

<sup>2</sup> جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

- تعتبر النوافذ الإسلامية مُحفز قوي للبنوك التقليدية الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.
- إذا نجحت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلا من الإكثار في فتح فروع تقليدية.
- كما قد يُشجع هذا النجاح البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر على طلب فتح نوافذ إسلامية.
- يؤدي فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية.
- كما تُساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء.
- تعاون النوافذ الإسلامية مع بعضها البعض لتكوين سلة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل كإنشاء شركات استثمار كبيرة.
- إن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف التقليدية الجزائرية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للمصرف التقليدي ثم إلى الخزينة العامة للدولة.
- إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية، مما يُسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويُودي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على البطالة.

## 2-2 سلبيات التجربة:

- إنَّ موافقة بنك الجزائر على فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك الجزائرية يُثير تساؤلاً هاماً وهو كيف يُمكن فهم تحفظ بن الجزائر على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك التقليدية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.
- قد يُؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقَة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.
- يُؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي م قضية الربا.
- إنَّ فتح النوافذ إسلاميَّة في المصارف الجزائرية سيترتب عليه استمرار تل المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره.
- من الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا م العملاء ما قد يُحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم، إل غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلاميَّة والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته.
- تواضع القناعات الشخصيَّة عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.
- عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.
- محدودية الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة للعمل في مجال الصيرفة الإسلاميَّة.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمت دراسة عدة تجارب دولية رائدة منها تجارب دول إسلامية كتجربة تحول بنوك الإمارات، السعودية جزئياً الى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية والتي توصلت إلى أن النوافذ الإسلامية ساهمت في زيادة ربحية بنك المشرق. كما تم التطرق الى التجربة الماليزية كتجربة ناجحة أثبتت أن اعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل وقت وتكلفة ممكنة، بالإضافة الى تجارب دول غير إسلامية وعلى رأسها التجربة البريطانية الفرنسية كأحد أهم التجارب الناجحة في مجال فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية، التي بالرغم من اختلاف قوانينها وثقافتها إلا أنها تسعى جاهدة للدخول في هذا المجال ومحاوله فتح النوافذ الإسلامية في فروعها خارج البلد. كما تم إسقاط تجربة النوافذ الإسلامية على العالم ككل حيث تم استنتاج أنه بالرغم من حداثة مجال النوافذ الإسلامية إلا أنها لاقت إقبالا من أغلب دول العالم للتخلص من الحرام والحصول على الكسب الحلال. كما تم ذكر التجربة الجزائرية للتحويل للمعاملات الإسلامية وجهودها المبذولة من طرف بنوكها العمومية، وبالرغم من ذلك إلا أنها ما زلت بعيدة نوعا ما عن التطبيق الفعلي على أرض الواقع، وهذا راجع لكون الفروع البنكية التي بادرت بهذا التحويل قليلة جدا عبر ولايات الجزائر بسبب أن الضوابط التي تحكم هذا التحويل مبهمه وغير واضحة لدى الموظفين في البنوك والمواطنين.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة لحل الإشكال المطروح والتوصل إلى عدة نتائج من خلال معالجة الموضوع في ثلاثة أجزاء حيث عالج الجزئان الأول والثاني كل ما هو نظري حول البنوك التقليدية والإسلامية حيث أن هذه الأخيرة تختلف على نظيرتها اختلافا جوهريا كونها قائمة على أساس الفائدة الربوية على عكس البنوك الإسلامية التي تعمل وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. وهذا الاختلاف هو ما أدى إلى زيادة الإقبال على هذا القطاع الإسلامي مقارنة بالقطاع التقليدي الذي أثبت وجود قصور في منظومته بعد أن أصبحت البنوك الإسلامية تمثل النجم الساطع في الساحة الاقتصادية وهو ما جعلها تعيد النظر في حساباتها ومحاولة الدخول إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل متنوعة، فمنها من قامت بالتحول كلياً للعمل المصرفي الإسلامي ومنها من اكتفت بإنشاء نوافذ للصيرفة الإسلامية داخلها لتقديم خدمات ومنتجات إسلامية ومن ثم تطويرها مستقبلاً لتصبح بنكا إسلاميا بالكامل.

أما الجزء الثالث فكان عبارة عن جزء تطبيقي تم من خلاله تسليط الضوء على تجارب فتح هاته النوافذ الإسلامية على المستوى العالمي ودورها الفعال في تحسين ربحية البنوك التقليدية الذي أثبتته نجاح هذه التجارب بناء على زيادة أرباح بنوكها بعد فتحها للنوافذ المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية فبالرغم من كل التحديات التي تواجه البنوك التقليدية الجزائرية فإن الأمل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر يبقى قائما.

### 1. التحقق من صحة الفرضيات:

بعد إتمام الدراسة من مختلف جوانبها واستعراض عناصر الموضوع بجزئيه النظري والتطبيقي تم التحقق من صحة الفرضيات المصاغة في بداية الدراسة والتوصل إلى:

❖ الفرضية الرئيسية: "نوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية لها دور كبير في تحسين ربحية البنوك التقليدية من خلال جذب المزيد من العملاء وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية"، هذه الفرضية محققة: لأن الدراسة أثبتت أنه بعد إنشاء نوافذ إسلامية من طرف البنك التقليدي يزداد الإقبال على هذا الأخير بسبب نوعية خدماته المقدمة البعيدة عن كل ما هو ربوي. الشيء الذي يجعله يكسب ثقة العملاء وولائهم، وهو ما ينعكس بالإيجاب على البنك من خلال زيادة كل مؤشراتته، وعلى رأسها زيادة ربحية البنك.

- **الفرضية الأولى:** "ساهمت نوافذ الصيرفة الإسلامية في تحسين ربحية عينة البنوك التقليدية المدروسة في الدول الآسيوية"، الفرضية محققة: وهو ما أثبتته نجاح تجربة بنك المشرق الإماراتي والبنك الأهلي السعودي و بنك بومبيترا الماليزي لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في التزايد المستمر لأرباح هاته البنوك خاصة بعد التغلب على جائحة كوفيد-19.
  - **الفرضية الثانية:** "تحسنت ربحية البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية في أوروبا وغيرها من دول العالم حسب التجارب المدروسة"، الفرضية محققة: من التجارب الأوروبية وغيرها من دول العالم المدروسة تبين وجود تحسن في كل المؤشرات المالية الإسلامية خاصة بعد بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا.
  - **الفرضية الثالثة:** " لازالت النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية في الجزائر قليلة وفي مرحلة جنينية بسبب غموض الاطار القانوني الذي ينظمها"، الفرضية محققة: بالرغم من نمو ونجاح النوافذ الإسلامية في معظم الدول العربية إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في الجزائر بسبب عدم تهيئة المناخ الملائم لعملها، عدم وضع إطار قانوني ونظام محاسبي متوافق مع أسس العمل المصرفي الإسلامي، وغياب الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة، بالإضافة إلى غياب هيئات الرقابة الشرعية عليها.
2. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تم استعراضها في النقاط الموالية:

- تعتبر البنوك الإسلامية من أكبر منافسي البنوك التقليدية بالرغم من حدوثها بسبب التطور والنمو السريعان اللذان حققتهما البنوك الإسلامية خلال القرون الماضية.
- اختلاف البنوك الإسلامية بشكل جذري عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التعامل وذلك راجع الى الاختلاف في طبيعة النظام والعمل لكليهما وكذا المبادئ والأسس التي تحكمه.
- تمثل ظاهرة فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية خطوة تمهيدية لكسب الحلال والتخلص من الحرام.
- تواجه البنوك التقليدية عند فتحها للنوافذ الإسلامية عراقيل تحد من نجاحها من أهمها ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير المنتجات الإسلامية.
- يعود اختلاف أشكال تحول البنوك التقليدية لممارسة المصرفية بين التحول الكلي والجزئي إلى ظروف البيئة المصرفية وطبيعة المجتمع وثقافته.

## الخاتمة

- إن النوافذ الإسلامية من أبرز اهتمامات الكثير من دول العالم، فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي وزيادة لقوته الاقتصادية والمالية.
- إن نجاح فكرة فتح النوافذ الإسلامية دفع العديد من البنوك التقليدية الى تبني هذه الفكرة وتحسينها على أرض الواقع.
- من خلال عرض التجارب العربية والغربية الرائدة تبين أن تجربة النوافذ الإسلامية تحظى بالقبول التام والنجاح.
- تساهم النوافذ الإسلامية في زيادة ربحية البنوك التقليدية.
- أثبتت تجربة النوافذ الإسلامية رغم حداتها نجاحها وكفاءتها حتى في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية جائحة كوفيد-19 وحرب أوكرانيا وروسيا التي واجهت اقتصادات الدول النامية والمتقدمة.
- يعتبر أسلوب التدرج من أنجح الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح النوافذ وهو ما أثبتته التجربة الماليزية.
- من خلال استعراض التجارب العالمية لاحظنا أن النوافذ الإسلامية أصبحت محط اهتمام الكثير من الدول في العالم، فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية، إذ تساهم السعودية لوحدها تقريبا ما يعادل أكثر من 41% من إجمالي حجم التمويل الإسلامي العالمي.

### 3. الاقتراحات:

- بعد دراسة موضوع دور نوافذ (شبابيك) الصيرفة الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، في ما يلي تقديم بعض التوصيات:
- يحتاج العمل في المصرفية الإسلامية إلى إعداد كوادر بشرية مصرفية مؤهلة وكفؤة.
  - أفضل طريقة يمكن أن تتبناها البنوك التقليدية للتحويل إلى المصرفية الإسلامية هي فتح نوافذ لتقديم خدمات ومنتجات إسلامية.
  - القيام بحملات إعلانية وإشهارات لتوعية الأفراد بأهمية النوافذ الإسلامية وتبيان مدى مساهمتها في تحسين ربحية البنوك التقليدية.
  - القيام بدورات تكوينية وتدريبية تخص العمل المصرفي الإسلامي لخلق موارد بشرية ذات خبرة كافية عن المالية الإسلامية.
  - بناء معاهد وفتح تخصصات بالجامعات لتكثيف الدراسات والبحوث في مجال العمل البنكي الإسلامي.

- وجوب استفادة البنوك التقليدية من تجارب البنوك التقليدية التي تحولت بشكل جزئي للعمل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية بمدخل النوافذ الإسلامية، وذلك بسبب النجاح الذي أثبتته الدراسة خاصة في هذا المدخل.
- وضع قانون خاص ومناخ ملائم لعمل البنوك الإسلامية.
- الحرص على عدم اختلاط أموال وأرباح النوافذ الإسلامية مع البنك الربوي المنافي لتعاليم الشريعة الإسلامية.
- لا بد من توفر عدة مقومات أهمها التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالبنوك الإسلامية بغية نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر.

#### 4. آفاق الدراسة:

من خلال عرض مختلف جوانب الدراسة وعلى الرغم من التحديات التي تمت مواجهتها فيما يتعلق بنقص المراجع العلمية حول الموضوع إلا أنه يكتسي أهمية جمة مما يطرح آفاق للبحث مستقبلا لدراسات أخرى أهمها:

\* مساهمة النوافذ الإسلامية في تحسين أداء النشاط المصرفي.

\* أثر فتح شبائيك الصيرفة الإسلامية على التنمية الاقتصادية.

\* دور النوافذ الإسلامية في حل الأزمات الاقتصادية.

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

**1\_ باللغة العربية:**

- 1) أحمد شعبان محمد علي، (2013): "الصكوك والبنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الاسكندرية، مصر.
- 2) أحمد صبحي العيادي، (2010): "ادارة العمليات المصرفية والرقابة عليها"، الطبعة الأولى، دار الفكر: الأردن.
- 3) أشرف محمد دوابه، (2012): "أساسيات العمل المصرفي الاسلامي"، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
- 4) أكرم حداد، (2010): "النقود والمصارف"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
- 5) أنس البكري، (2012): "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6) جلال جويده القصاص، (دون سنة): "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، دون طبعة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- 7) حسين جميل البديري، (2003): "البنوك مدخل اداري ومحاسبي"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 8) حسين سمحان، (2019): "ادارة العمليات المصرفية المحلية"، الطبعة الأولى، دار الأيام: عمان، الأردن.
- 9) خالد وهيب الراوي، (2009): "العمليات المصرفية الخارجية"، دون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 10) دريد كامل آل شبيب، (2012): "ادارة البنوك المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن.
- 11) رشاد العصار، (2010): "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- 12) رشاد نعمان شايح العامري، (2013): "الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

- (13) زكريا الدوري، (2013): "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- (14) سامر بطرس جلدة، (2009): "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- (15) سامر جلدة، (2011): "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دون طبعة، دار أسامة للنشر: عمان، الأردن.
- (16) سعيد علي العبيدي، (2011): "الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار دجلة: الأردن.
- (17) سليمان ناصر، (2012): "التقنيات البنكية وعمليات الائتمان"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
- (18) شاكر القزويني، (2011): "محاضرات في اقتصاد البنوك"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية: تيزي وزو، الجزائر.
- (19) شوقي بورقية، (2013): "التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- (20) طاهر فاضل البياتي، (2013): "النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن.
- (21) عبد الغفار حنفي، (1993): "الادارة الحديثة للبنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية، مصر.
- (22) عبد الغفار حنفي، (2007): "ادارة المصارف"، دون طبعة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- (23) غسان السبلاني، (2012): "المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: بيروت، لبنان.
- (24) فريد محمود، (2012): "ادارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن.
- (25) فلاح حسن حلف، (2002): "البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع: الأردن.
- (26) محمد الصيرفي، (2007): "ادارة المصارف"، الطبعة الأولى، دار الوفاء للعالمية للطباعة: الإسكندرية، مصر.
- (27) محمد الصيرفي، (2016): "ادارة العمليات المصرفية"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
- (28) محمد محمود العجلوني، (2008): "البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

- (29) محمود حسين الوادي، (2010): "النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن.
- (30) مكرم عبد المسيح باسيللي، (2008): "المعاملات المصرفية المحاسبية والاستثمار وتحليل القوائم المالية"، دون طبعة، دار الكتب المصرية: المنصورة، مصر.
- (31) نوال صالح بن عمارة، (2013): "المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- (32) نوري عبد الرسول خاقاني، (2010): "المصرفية الإسلامية"، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- (33) هاجر زرارقي، (2015): "ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع: الأردن.
- (34) هشام أحمد عبد الحي، (2010): "المصرف الإسلامي: أسسه خدماته استثماراته"، دون طبعة، منشأة المعارف جلال جزبي وشركاه: الإسكندرية، مصر.
- (35) هشام جرير، (2014): "دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم الودائع من حيث العائد"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، مصر.
- (36) هيل عجمي جميل الجنابي، (2009): "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- (37) يزن خلف سالم العطيات، (2009): "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع: الأردن.
- (38) يعرب محمد ابراهيم الجبوري، (2014): "دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

ثانيا: المجالات والدوريات العلمية:

1\_ باللغة العربية:

- (1) ابتسام ساعد، (2017): "تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، بسكرة، عدد 14، جيجل، الجزائر.

- (2) إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، (2022): "دراسة تحليلية لنشاط نافذة إسلامية ومقارنتها بالنشاط التقليدي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد13، العدد 02، الجزائر.
- (3) البرود أم الخير، (2017): "تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد1، العدد2، الجزائر.
- (4) بشير علوان حمد، (2012): "دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد المعولم"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، الفصل الثاني، المجلد السابع، العدد 19، جامعة بغداد، العراق.
- (5) بلعزوز بن علي، (2017): " تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي الى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد18، الشلف، الجزائر.
- (6) بلكرشة رابح، بن يحيى فاطمة الزهراء، (2023): "مساهمة الشبابيك الإسلامية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية التقليدية -البنك الوطني الجزائري نموذجاً-"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد06، العدد01، الجزائر.
- (7) بن عبد الرحمان البشير، (2022): "تجربة مصرف المشرق الإماراتي في التحول للصيرفة الإسلامية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، العدد2، الجزائر.
- (8) بن عزة إكرام، (2018): "مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد3، العدد1، تلمسان، الجزائر.
- (9) بنوجعفر عائشة، (2020): "الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد7، العدد1، الجزائر.
- (10) بولحية الطيب، بوجمعة عمر، (2016): "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد12، الجزائر.
- (11) جعفر هني محمد، (2017): "نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12، غليزان، الجزائر.
- (12) حفصي عباس، (2017): "مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد8، الأغواط، الجزائر.
- (13) حمادوش عبد الحميد، مادي محمد ابراهيم، (2021): "التمويل الإسلامي للتنمية المحلية من خلال النوافذ الإسلامية بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى أمودجا"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد3، الجزائر.

- 14) خضير عقبة، (2021): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد4، العدد2، الوادي، الجزائر.
- 15) خطوي منير، (2021): "النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد5، العدد2، الجزائر.
- 16) راجحي بوعبد الله، (2021): "دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية"، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد1، تيسمسيلت، الجزائر.
- 17) رحماني أحمد، (2020): "النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد6، العدد1، الجزائر.
- 18) رحيمة شخوم، (2021): "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد2، الجزائر.
- 19) رديف مصطفى، (2015): "إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3، سيدي بلعباس، الجزائر.
- 20) زاوية رشيدة، (2018): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب: العراق، ماليزيا، بريطانيا، فرنسا"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد5، تيارت، الجزائر.
- 21) سليمان ناصر، (2009): "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد7، الجزائر.
- 22) طهراوي أسماء، (2022): "تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة أعمال المجلد05 العدد02، الجزائر.
- 23) عبد الله بن عبد العزيز المعجل، (2015): "لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد35، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.
- 24) عبده مدهش صالح الشجري، (2019): "تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن"، مجلة جامعة البيضاء للبحوث، العدد01، البيضاء، اليمن.
- 25) عماد بركات، (2018): "فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد14، العدد4، الأردن.

- (26) فريدة معارفي، صالح مفتاح، (2014): "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستثمارية الشرعية ببنك بومبيترا التجاري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، الجزائر.
- (27) فشار جميلة، (دون سنة): "البنك المركزي"، مجلة آفاق العلوم، العدد الثالث، الجلفة، الجزائر.
- (28) فطيمة عليش، يوسف بوعيشاوي، (2020): "الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010-2019"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، الجزائر.
- (29) فلاق علي، (2018): "النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر.
- (30) قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، (2019): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي إلى المصرفية الإسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، الشلف، الجزائر.
- (31) كتاف شافية، (2022): "واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، سطيف، الجزائر.
- (32) كموم عبد القادر، (دون سنة): "تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية"، دراسات اقتصادية، المجلد 00، العدد 29، الجزائر.
- (33) كوديد سفيان، (2022): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 1، الجزائر.
- (34) لشهب الصادق، (2015): "تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، الجزائر.
- (35) لعرف زاهية، (2018): "قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 00، العدد 00، المسيلة، الجزائر.
- (36) محمد خير ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة، (2020): "تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 28، العدد 03، الجزائر.
- (37) محمد لخضر بوساحة وآخرون، (2023): "واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا وآفاق استفادة السوق المالي الجزائري منها"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، تيسمسيلت، الجزائر.

- (38) معاذ بوقاسة، (2023): "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية-دراسة مقارنة بين التشريع العراقي والتشريع الجزائري-"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد14، العدد01، الجزائر.
- (39) مقيم صبري، (2017): "محددات الربحية في البنوك التجارية"، مجلة الحقيقة، العدد 31، سكيكدة، الجزائر.
- (40) مهداوي حنان، (2021): "الصيرفة الاسلامية في الجزائر من منظور قانوني"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد5، العدد2، سطيف، الجزائر.
- (41) نايف بن جمعان الجريدان، (2014): "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد23، السعودية.
- (42) نجيب سمير خريس، (2013): "النوافذ الاسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي اسلامي"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد14، العدد2، الأردن.
- (43) وهيبه بن شوك، سميرة عبدوس، (2020): "دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد03، العدد02، الجزائر.
- (44) يمينة ختروسي، (2022): "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد02، العدد02، الشلف، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

1\_ باللغة العربية:

- (1) الزهرة فلغلي، (2017): "الحوكمة المصرفية بين النظري والتطبيقات دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- (2) بن السيلت نصيرة، (2021): "تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- (3) حسن كتلو، (2014): "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية"، أطروحة شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
- (4) حسين الحمود، (2014): "امكانية استخدام نظام كاملز في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

- 5) رميسة كلاش، (2021): "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 6) فاطمة بشير قره فلاح، (2017): "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- 7) قمومية سفيان، (2019): "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- 8) محمد الطيب موسى القذافي، (2012): "محددات الربحية في المصارف التجارية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- 9) محمد صبري بن زكريا، (1999): "نافذة المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك بوميترا الماليزي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.
- 10) مريم سعد رستم، (2014): "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
- 11) مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، (2006): "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة مصر الدولية، القاهرة، مصر.
- 12) مطهري كمال، (2011): "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، وهران، الجزائر.
- 13) موسى أحمد عبدي عمر، (2016): "متطلبات تحويل المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، أندونيسيا.
- 14) نبيل بشير الحلبي، (2019): "أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 15) واضح نعيمة، (2017): "العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

1\_ باللغة العربية:

- 1) بن ثابت علال، (2018): "تحول البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية"، المؤتمر الدولي حول "التحول الى المصرفية الإسلامية في الجزائر الأسس والآليات"، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر.
- 2) ثامر علي النويران، (2015): "ظاهرة تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي الآثار والمشكلات"، المؤتمر السنوي 23، الاقتصاد الإسلامي، "الحاجة الى التطبيق وضرورات التحول"، كلية القانون، جامعة الامارات المتحدة، الامارات.
- 3) عزوز مناصرة، (دون سنة): "نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنات"، المؤتمر الدولي الثامن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر.
- 4) قادري محمد الطاهر، (دون سنة): "عموميات حول المصارف الإسلامية من الواقع والمأمول" الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، المنعقد يومي 23-24 فيفري 2011، كلية الاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- 5) لطف محمد السرحي، (2010): "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل المنعقد يومي 20-21 مارس 2010، اليمن.

خامسا: الأوراق والبحوث العلمية:

- 1) بن زارع حياة، (2021): "تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر"، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني <https://giemwww.kantakji.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 جانفي 2023 على الساعة 22:30.
- 2) ثامر علي النويران، (2015): "ظاهرة تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي الآثار والمشكلات"، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني: [www.2thamer.com](http://www.2thamer.com) تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 جانفي 2023 على الساعة 20:54.

- (3) سهيلة بن دريس، (2021): "دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية - التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر -"، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- (4) طاهري الصديق، (2018): "تقنيات وأعمال البنوك"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- (5) عبد الرزاق بلعباس، (دون سنة): "التمويل الإسلامي في فرنسا"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- (6) علي صاري، (2020): "العمليات البنكية وتمويل المؤسسات"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر.
- (7) مداحي محمد، (2018): "محاضرات في التسيير البنكي"، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- (8) نايف الشمري، (دون سنة): "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الإلكتروني:
- <https://www.conferences.Ju.Edu.jo.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ 9 جانفي 2023 على الساعة 23:30.

سادسا: مواقع الأنترنت الرسمية:

1\_ باللغة العربية:

- (1) موقع مصرف الجمهورية: <https://www.jbank.ly>
- (2) الموقع الرسمي لبنك المشرق الإماراتي: <https://www.mashreqbank.com>
- (3) موقع بنك المشرق: <https://www.firstbankeg.com>
- (4) موقع زاوية: <https://www.zawya.com>
- (5) موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية:
- <https://www.Aleqt.Com>
- (6) موقع المرسل: <https://www.almsal.com>
- (7) موقع أرقام: <https://www.argaam.com>

## قائمة المراجع

- (8) بنك الأهلي السعودي: <https://www.alahli.com>
- (9) موقع الشرق: <https://m.al-sharq.com>
- (10) موقع اليوم السابع: <https://www.youm7.com>
- (11) موقع الشبيبة العمانية: <https://shabiba.com>
- (12) موقع اقتصاد الشرق: <https://www.asharqbusiness.com>
- (13) موقع العربي الجديد: <https://alaraby.co.uk>
- (14) موقع جريدة الوطن: [www.al-watan.com](http://www.al-watan.com)
- (15) موقع البنك الوطني الجزائري: [www.bna.com](http://www.bna.com)
- (16) موقع بنك الإسكان الجزائر: <https://housingbankdz.com>
- (17) موقع بنك ترست: <https://www.trustbank.dz>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- 1) \_ Bank Negara Malaysia, Monthly statistical bulletin, Malaysia, 2016-31/03/2023.